دور الموازنة المستجيبة للنوع فى تحقيق اقتصاد قائم على السعادة
دروس مستفادة لتجربة مملكة البحرين

د. محمود محمد الدمرداش

أستاذ الاقتصاد المساعد– قسم القانون العام

كلية الشريعة والقانون بدمنهور – جامعة الأزهر

(ISSN: 2537 - 0758)

دور الموازنة المستجيبة للنوع فى تحقيق اقتصاد قائم على السعادة
دروس مستفادة لتجربة مملكة البحرين

د. محمود محمد الدمرداش

ملخص البحث:

حظى مفهوم اقتصاديات السعادة باهتمام خلال العقدين الماضيين، بوصفه مصدرا يمكن الرجوع إليه لقياس رفاه الشعوب ومدى جودة الحياة، بعدما أنتقد مفهوم الدخل كمؤشر وحيد لتحديد رفاه الإنسان. ويناقش هذا البحث دور الموازنة المستجيبة للنوع فى تحقيق الاقتصاد القائم على السعادة فى مملكة البحرين، ويهدف هذا البحث إلى تحديد مفهوم علم اقتصاديات السعادة ومؤشرات قياسه، وبيان مدى مساهمة الموازنة المستجيبة للنوع فى تحقيق السعادة الاقتصادية،والوقوف على متطلبات تفعيل الموازنة المستجيبة لاحتياجات النوع الاجتماعى من أجل اقتصاد قائم على السعادة فى مملكة البحرين. واتبع البحث الأسلوب التحليلى القائم على المنهج الاستقرائى والمقارن، وانتهى إلى أهمية الاقتصاد القائم على السعادة فى رسم ملامح سياسة مالية تحد من أوجه عدم المساواة، وأن الموازنة المستجيبة للنوع تساعد فى تعزيز مؤشرات السعادة الاقتصادية، كما خلصت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات لتفعيل دور الموازنة المستجيبة للنوع من أجل اقتصاد قائم على السعادة فى مملكة البحرين.

الكلمات المفتاحية:اقتصادات السعادة– مؤشر السعادة– الرفاهية الاقتصادية– مؤشر الناتج المحلى– عدم المساواة.

The Role of Gender Responsive Budgeting in achieving a happiness based- economy: Lessons Learned for the experience of Bahrain Kingdom

Dr. Mahmoud Mohamed Aldemerdash
Public Law Department, Economics professor assistant at the Faculty of Sharia and law Damanhur- Al-Azhar University

Abstract:

The concept of happiness economics has gained attention during the past two decades, as a source that can be referred to for measuring the well-being of peoplesand the quality of life, after the concept of income was criticized as the only indicator for determining human well-being. This paper discusses the role of gender- responsive Budget in achieving an economy based on happiness in the Kigdom of Bahrain, This research aims to define the concept of happiness economics and its measurement indicators, and to show the extent of the contribution of gender-responsive Budget in achieving an economy based on happiness, by evaluating the experience of the Kingdom ofBahrain in implementing gender– responsive budget thatand the requirements for its activation in order to achieve a happiness- based economy.The research followed the analytical method based onthe inductive and comparative approach, and concluded by the importance of the happiness– based economy in shaping the features of a fiscal policy that reduces inequalities, and that a Gender- responsive Budget helps in inhancing indicatore of economic happiness. The study also concluded with a set of recommendations to achieve of the role of Gender- responsive Budgetting for a the happiness– based economy in the Kingdom ofBahrain.

Key words: Happpiness Economies, Happiness Index, Economic Well– Being, GDP Index, Inequality.

(ISSN: 2537 - 0758)

مقدمة:

ظهراصطلاح السعادة على المستوى الاقتصادى، كرد فعل للانتقادات التى وجهت لمؤشر الناتج المحلى الإجمالى كمقياس للأداء الاقتصادى، وبوصفه مجرد أرقام لا تعكس رفاهية المجتمعات، نتيجة للتفاوت فى توزيع الدخول وتنامى أوجه عدم المساواة.

وتذهب أدبيات الاقتصاد السياسى بشأن العلاقة بين الدخل والرفاهية إلى أن نواتج السوق قد تميل إلى أوجه عدم المساواة حتى فى حالة تمتع الناس بتكافؤ الفرص، وأن أوجه عدم المساواة قد ترجع إلى أسباب لايمكن تجنبها، كعدم المساواة الناتج عن نقل التكنولوجيا، والتغيرات المناخية والأوبئة. وهو ما يعنى أن الجيل الجديد من أوجه عدم المساواة ينتج عن التباعد فى الإمكانات المعززة، رغم التقارب فى الإمكانات الأساسية.

ويركز نهج اقتصادات السعادة على ضرورة الارتقاء بمستوى جودة الحياة الإنسانية واستدامتها بشكل عادل وآمن من خلال مقاييس الرفاهية الذاتية كأداة لقياس الرفاه بدلا من الاكتفاء بمؤشر الناتج المحلى الإجمالى كدليل على التقدم البشرى وكمقياس للرفاهية الاقتصادية.

وتؤكد كثير من الدراسات التطبيقية على أنه عند استخدام عامل الرفاهية الذاتية كمقياس للسعادة، تبين أن تضمين أدوات قوية لتفعيل نظم الحماية والدعم الاجتماعى، وضمان جودة وعدالة الوصول إلى الخدمات الاجتماعية كالتعليم والرعاية الصحية والنقل العام، يعمق العلاقة بين الأداء الاقتصادى والرفاهية.

وارتباطا بماسبق، تعتبر اقتصادات السعادة موجها جيدا للسياسة المالية، كما تتضح أهمية أدوات السياسة المالية فى التأثير على السعادة الاقتصادية أو الرفاهية الذاتية للمواطنين.

مشكلة البحث:

تناقش هذه الدراسة كيف يؤثر التركيز على السعادة فى صنع السياسات؟ وما هو دور النظام القائم على اقتصادات السعادة فى التفاعل مع السياسات المستجيبة لاحتياجات النوع الاجتماعى؟ وبفرضية وجود علاقة ايجابية بين السعادة الاقتصادية

والسياسة المالية، تهدف هذه الدراسة إلى بيان مدى مساهمة الموازنة المستجيبة للنوع فى تعزيز مؤشرات السعادة الاقتصادية، والوقوف على متطلبات تفعيل دورالموازنة المستجيبة لاحتياجات النوع الاجتماعى من أجل اقتصاد قائم على السعادة فى مملكة البحرين.

وسوف تجيب الدراسة على التساؤلات التالية:

- إلى أى مدى يساعد علم اقتصاديات السعادة فى رسم سياسة مالية تواجه مخاطر التوزيع غير العادل وتحد من أوجه عدم المساواة والتحيز فى السياسات المالية؟
- كيف تساعد الموازنة المستجيبة للنوع فى تعزيز مؤشرات السعادة الاقتصادية؟
- ماهى متطلبات تفعيل دور الموازنة المستجيبة للنوع من أجل اقتصاد قائم على السعادة فى مملكة البحرين؟

أهداف البحث: فى ضوء مشكلة الدراسة وتساؤلاتها، يمكن تحديد أهداف الدراسة فيما يلى:

- استعراض وتحليل المفاهيم الأساسية المتعلقة بعلم اقتصاديات السعادة.
- تفسير طبيعة العلاقة بين النظام القائم على اقتصادات السعادة والسياسات المستجيبة لاحتياجات النوع الاجتماعى والحد من أوجه عدم المساواة.
- تحليل مفهوم الموازنة المستجيبة للنوع وبيان دورها فى تعزيز مؤشرات السعادة الاقتصادية.
- تقييم تجربة مملكة البحرين فى إدماج النوع الاجتماعى فى خطة التنمية وفى الموازنة العامة للدولة.
- تحديد متطلبات تفعيل دور الموازنة المستجيبة لاحتياجات النوع الاجتماعى من أجل اقتصاد قائم على السعادة فى مملكة البحرين.

منهج الدراسة: يتبع الباحث الأسلوب التحليلى القائم على المنهج الاستقرائى والمقارن.

خطة البحث: فى ضوء ما سبق، تم تقسيم الدراسة إلى ثلاثة مباحث على النحو التالى:

المبحث الأول: الأسس النظرية والمحاور الأساسية لاقتصاد السعادة.

(ISSN: 2537 - 0758)

المبحث الثانى: الموازنة المستجيبة لاحتياجات النوع الاجتماعى كمدخل لاقتصاد قائم على السعادة.

المبحث الثالث: تقييم تجربة مملكة البحرين فى تطبيق الموازنة المستجيبة لاحتياجات النوع الاجتماعى ومتطلبات تفعيلها من أجل اقتصاد قائم على السعادة.

المبحث الأول
الأسس النظرية والمحاور الأساسية لاقتصاد السعادة

تطورت مفاهيم التنمية الاقتصادية من التركيز على المقاييس المادية المجردة كالناتج المحلى الإجمالى، لتشمل كذلك مسألة توزيع الدخل(مؤشر نصيب الفرد من الناتجPer Capita GDP)، ثم الاهتمام بالجوانب الاجتماعية المستندة إلى مؤشرات كمية تقيس التقدم فى مجالات الصحة والتعليم والحماية الاجتماعية(التنمية البشرية). وأخذت منعطفا جديدا بالاستناد إلى مؤشرات التنمية السياسية المتعلقة بطبيعة نظم الحكم ومبادىء الديموقراطية وحقوق الإنسان(التنمية الانسانية المستدامة)، ثم إضافة البعد البيئى والعدالة بين الأجيال تحت مظلة ما يعرف بالتنمية الشاملة والمستدامة.

وفى مطلع سبعينات القرن الماضى، ظهر ما يعرف بنهج اقتصاديات السعادة Happiness Economic Approach، عن طريق الاقتصادى الأمريكى ريتشارد ايسترلاين، الذى وسع من دائرة المؤشرات المستند إليها لتحقيق التنمية، والحكم على مدى كفاءة السياسات الاقتصادية فى تحقيق السعادة الاقتصادية، باستخدام الفكر الاقصادى وأدوات علم النفس.

وفيما يلى نبين الأسس النظرية والمحاورالأساسية لاقتصاد السعادة ومؤشرات قياسه، وذلك على النحو التالى:

- نقد مفهوم الناتج المحلى الإجمالى كمقياس للتقدم البشرى.
- مفارقة "ايسترلاين" والعلاقة بين الدخل والرفاهية الاقتصادية.
- توسيع مفهوم الرفاهية وأهمية التوجه نحو اقتصاد قائم على السعادة.

- التعريف باقتصاد السعادة ومؤشرات قياسه.

أولا: نقد مفهوم الناتج المحلى الإجمالى كمقياس للتقدم البشرى:

أتى الاهتمام بنهج اقتصادات السعادة كرد فعل للانتقادات التى وجهت لمؤشر الناتج المحلى الإجمالى كمقياس للتقدم الاقتصادى[١]، وبوصفه مجرد أرقام لا تعكس رفاهية الشعوب، نتيجة للتفاوت فى توزيع الدخول وتنامى أوجه عدم المساواة[٢].

وكان"كينز" من أوائل المنتقدين لمفهوم الدخل كمؤشر وحيد لرفاه الإنسان، حيث أشار إلى أن الناتج المحلى الإجمالى لا يأخذ فى الاعتبارالمعاملات غيرالمسوقة، ولا يراعى البعد البيئى وطبيعة الأنشطة، ولا يقيس التفاعلات الاجتماعية[٣]. **وإنتهى كينز** فى وقت مبكرإلى أهمية تسليط الضوء على نهج الأهداف الأوسع نطاقا، وهو ما عبر عنه بقوله:

---

(١) ظهر مؤشر الناتج المحلى الإجمالى على يد الاقتصادى الأمريكى (سيمون كوزنت) عام ١٩٣٤، والذى استخدمه لتحليل أداء الاقتصاد الأمريكى إبان أزمة الكساد الكبير، وظل مسيطرا على مدى نصف قرن من الزمان، باعتباره أداة محايدة وملموسة لقياس مدى التقدم الاقتصادى فى المجتمعات، وإن حذر(كوزنت) نفسه من محدودية هذا المقياس، **حيث أورد أنه:** "نادرا ما يمكن قياس رفاهية أمة اعتمادا على مقياس الدخل القومى".

- as Kuznets,said ;"The welfare of a nation can scarcely be inferred from a measurement of national income". **See**: Simon Kuznets, "National income: A new version", The Review of Economics and Statistics, Vol.30, No. 3, 1948, 151–179.

(٢) وهم ما عبر عنه الاقتصادى الأمريكى جوزيف ستيجلتز أمام الاجتماع السنوى لمنتدى دايفوس الاقتصادى عام ٢٠١٧، بقوله:

'GDP is not a good measure of economic performance; it is not agood measures of well-being**". See**: World Economic Forum's Annual Meeting 2017, session on 'A Positive Narrative for the Global Community', Davos-Klosters, Switzerland, 17-20 January 2017. https://www.weforum.org/events/world-economic-forum-annual-meeting-2017/sessions/a-positive-narrative-for-an-uncertain-world.

(٣) راجع: أستاذى المرحوم الأستاذ الدكتور خلاف عبدالجابر خلاف، "المدخل للاقتصاد السياسى"، دار النهضة العربية، القاهرة،٢٠٠٧، ص ٣٤٠-٣٤٣.

(ISSN: 2537 - 0758)

"إن قيمة الدخل تكمن فى حد إمتلاك الوسائل المادية اللازمة للبقاء، وبمجرد حل المشكلة، سيكون لدى البشر قضايا أكثر أهمية للتركيز عليها. هذه القضايا تتعلق بالمشكلات الحقيقية والتى هى مشاكل الحياة والعلاقات الإنسانية".

As kyenez, Said: "the value of income does not go as far as having the material means to survive; once the economic problem is solved human beings will have more important issues to focus on..... The real problems; the problems of life and of human relations.."[4].

وحديثا، كانت العلاقة بين الدخل والرفاهية محل جدل من قبل اقتصاديين عديدين، أمثال أبراموفيتز(Abramovitz)عام١٩٥٩، والذى انتهى إلى صعوبة التسليم بمؤشر الدخل كمقياس للرفاهية فى المدى الطويل[٥]. وفى انتقاد واضح لمؤشر الناتج المحلى الإجمالى، صرح روبرت كيندى خلال حملته الانتخابية الرئاسية عام١٩٦٨، بأن الناتج المحلى الإجمالى لا يحقق لنا السعادة بل يفقد أطفالنا جودة التعليم ومتعة اللعب ولا يسمح لهم بأن يكونوا أصحاء، وأضاف(كيندى) " اذا انتهينا من الفقر المادى، فهناك مهمة أخرى أكبر، وهى مواجهة فقر الرضا– الهدف والكرامة–"[٦]. وهو ذات المعنى

([4])Mariano Rojas," The Relevance of Richard A. Easterlin's Groundbreaking Work. A Historical Perspective', in", Mariano Rojas(Ed)," The Economics of Happiness How the Easterlin Paradox Transformed OurUnderstanding of Well-Being and Progress", Springer Nature Switzerland AG, 2019, p.12.

([5]) Moses Abramovitz, Said: "we must be highly skeptical of the view that long-term changes in the rate of growth of welfare can be gauged even roughly from changes in the rate of growth of output**". See:**

- Abramovitz, M. "The welfare interpretation of secular trends in national income and product. In The allocation of economic resources: Essays in honor of Bernard Francis Haley, Stanford: Stanford University Press, 1959, pp. 1–22.

([6]) Robert F. Kennedy said on the presidential campaign trail in 1968. "It counts special locks for our doors and the jails for the people who break them. It counts the destruction of the redwood and the loss of our natural wonder in chaotic sprawl.…Yet the gross national product does not

Allow for the health of our children, the quality of their education, or the joy of their play**…..** But even if we act to erase material poverty, there is anothergreater task, it is to confront the poverty of satisfaction– purpose and dignity– thatafflicts us all."**. See**:

الذى تكرر لدى رئيس الوزراء البريطانى "ديفيد كاميرون" عام٢٠٠٦[٧]، وتنامت محاولات الاقتصاديين لتوسيع مفهوم الرفاهية ليتجاوز مؤشر الدخل أو الناتج على نحو ما سيلى بيانه.

ثانيا: مفارقة "ايسترلاين" والعلاقة بين الدخل والرفاهية الاقتصادية:

على الرغم من الانتقادات التى وجهت إلى الناتج المحلى الإجمالى كمقياس للرفاهية والتقدم البشرى، إلا أن التسليم بوجود بديل لقياس الرفاهية الاقتصادية، كان يتطلب– على حد تعبير (ماريانو روخارس)[٨]– نهجا ثوريا لزعزعة أسس الاقتصاد، من أجل تقديم إجابة على السؤال المثار: ما هو أفضل مقياس لرفاهية المجتمع، وأفضل موجه للسياسة العامة– السعادة أم الناتج المحلى الإجمالى؟

وفى عام١٩٧٤، أجاب الاقتصادى الأمريكي (ريتشارد ايسترلاين) على هذا التساؤل من خلال دراسته الرائدة: "هل يحسن النمو الاقتصادى الثروة البشرية: بعض الأدلة التجريبية". حيث أوضح ايسترلاين أن الدخل والسعادة بينهما رابطة إيجابية بالفعل، لكنهما ليسا متلازمين بالضرورة. فالناس الأكثر ثراء هم الأكثر سعادة من الفقراء، وأصحاب الدخول الأعلى أكثر سعادة من أصحب الدخول المنخفضة، لكن بمرور الوقت تزيد السعادة مع زيادة الدخل حتى تتجاوزالاحتياجات الأساسية ثم تضعف العلاقة بينهما. أى أنه بمرور الوقت فإن متوسط السعادة لا يتجه نحو الأعلى، رغم اتجاه متوسط الدخل نحو الأعلى، وهذا ما اكده ايسترلاين بالنسبة للدخل القومى.وهو ما عرف بمفارقة ايسترلاين (Easter Line- Paradox)[٩]. وبحسب مفارقة ايسترلاين فإن

- Mariano Rojas," The Relevance of Richard A. Easterlin's Groundbreaking Work. A Historical Perspective', in", Mariano Rojas(Ed)," The Economics of Happiness How the Easterlin Paradox Transformed OurUnderstanding of Well-Being and Progress", Springer Nature Switzerland AG, 2019, p.12.

(7) Allegra Stratton, "David Cameron aims to make happiness the new GDP",(The Guardian),14 November 2010. Available at https://www.theguardian.com/politics/2010/nov/14/

(8) Mariano Rojas," Foreword: Happiness or GDP?", InMariano Rojas(Ed), Op. Cit, p. 5-6.

(9) Joseph E.Steglitz, Amartya SEN, Jean-Paul Fitoussi,"Report by the Commission on the Measurement of Economic Performance and Social

(ISSN: 2537 - 0758)

"الناس الأكثر ثراء هم الاكثر سعادة من الفقراء، لكن عندما تصبح الدولة أكثر ثراء، فبمرور الوقت لا يصبح شعبها أكثر سعادة"(١٠).

According to the Easterlin Paradox: "richer people are happier than poorerpeople, but when a country becomes richer over time, its people do not become happier".

أى أن إرتفاع معدل النمو لا يرتبط ايجابيا بزيادة معدل السعادة لدى الأفراد، وهو ما يعنى وجود ارتباط سلبى ملحوظ بين الدخل القومى أوالناتج المحلى الإجمالى والسعادة. كما خلص ايسترلاين إلى عدم التجانس فى الارتباط بين متوسط الرضا عن الحياة واتجاه نمو الناتج المحلى الإجمالى فى مجموعة دول مختلفة. وأكدت مسوحات السعادة التى أجراها "إيسترلاين" على مجموعة من الدول فرضية عدم التجانس فى الارتباط بين الدخل والرضا وأن مواطنى الدول الأكثر دخلا ليسوا بالضرورة سعداء، وأن إرتفاع الدخل قد لا يؤدى إلى السعادة(١١). وأشارت دراسة ايسترلاين إلى أن قضاء وقت أطول مع الأسرة والظروف الصحية لهما أثار دائمة على السعادة، على عكس زيادة الدخل، وهو ما يؤكد أهمية التوازن بين وقت الفراغ وساعات العمل(١٢)، وهو السلوك المعروف فى أدبيات الاقتصاد الجزئى بمنحنى عرض العمل المتراجع.

وفى محاولة لتوسيع آفاق نظرية ايسترلاين، أضاف فيشر وكينيث (Fisher&Kennth) أن السعادة والرفاهية تشتقان من نصيب الفرد من رأس المال وليس من الدخل أوالاستهلاك. لذلك فالسعادة دالة (رأس مال المستهلك)، حيث يؤثر

Progress revisited: Reflections and Overview", (Sciences of Economics Research Center) 2014, p.12. Aviable on 13/2/2021, at http://files.harmonywithnatureun.org/.p12

(10) Easterlin, R. "Does Economic Growth Improve the Human Lot? Some Empirical Evidence" In: David, R. and Reder, R., Eds., "Nations and Households in Economic Growth", Academic Press, New York, 1974, 89, 89–125.

(11) Milena Nikolova, Carol Graham," The Economics of Happiness", GLO Discussion Paper, No. 640, Global Labor Organization (GLO), 2020, P.2-3.

(12) Easterlin, R., Op. Cit., p89.

رأس مال المستهلك فى الخيارات المتاحة لديه، والسعادة تزيد مع الرضا عن الخيارات(١٣).

وتشير الأدلة التجريبية المستمدة من دراسة إيسترلاين وأخرين إلى أن الخبرة المستفادة من تجارب البلدان المتقدمة كالولايات المتحدة الأمريكية – على سبيل المثال– والتى تمتد حتى الخمسينات من القرن الماضى، إلى أن زيادة الثروة لا تؤدى الى زيادة الشعور بالرضا (أنظر الشكل البيانى رقم "١")(١٤). كما لوحظ نمط مماثل فى ألمانيا الغربية وانجلتر وفرنسا فى فترات زمنية متباينة، وفى اليابان ارتفع الدخل القومى بمقدار خمسة أضعاف خلال الفترة من عام ١٩٥٨– ١٩٨٧، وظل مؤشر السعادة ثابتا(١٥). ففى الوقت الذى تعكس فيه مؤشرات الاقتصاد الكلى التقليدية نجاحات(تتمثل فى النمو الاقتصادى، أسواق الأسهم القوية، معدلات البطالة المنخفضة)، فإن هذه الإحصائيات تحجب كثير من أوجه القلق والتوتر وعدم المساواة، وتراجع مستويات الرضا عن الحياة فى هذه الاقتصادات المتقدمة(١٦). وتشير تجربة الصين– أيضا– إلى الثمار المرة لمؤشر الناتج المحلى الإجمالى كمقياس للرفاهية، حيث يسير مؤشر الرفاهية ومؤشر إجمالى الناتج المحلى فى اتجاهين متضادين، فكلما يرتفع الناتج المحلى تنخفض السعادة بمعدلات أكبر(١٧).

([13]) Mirjam Sent. Esther," Consumer Capital as The Source of Happiness: The Missing Economic Theory Underlying The Income Happiness Paradox", NICE working paper, Vol.12, No.108, October 2012, p, 18.

)[14](Richard Layard, Happiness: Lessons from a New Science, Foreign Affairs,January 2005,p.26-27.

([15]) Rafael Di Tella, Ropert Mac culloch,"Some Uses of Happiness Data in Economics", Journal of Economic Perspectives, American Economic Association,20(1), Feburary2006,p.26.

([16]) Milena Nikolova, Carol Graham,Op.Cit.,P.2.

(١٧) إنتهى خبير السياسة الاجتماعية "جيرارد ليموس" عام٢٠١٢– فى كتابه المعنون"نهاية الحلم الصينى: لماذا يخاف الصينيون من المستقبل"–، إلى أن الصينيين يشعرون بخيبة أمل وخوف شديد على انفسهم من المستقبل.

- as (Gerard Lemos), Said: "the Chinese people are deeply insecure about themselves and their future". See: Gerard Lemos," The End of the Chinese Dream: Why the Chinese People Fear the Future". 2012, p.3.

(ISSN: 2537 - 0758)

شكل رقم (١) : العلاقة بين متوسط السعادة ونصيب الفرد من الناتج المحلى الحقيقى لقطاعات مختلفة من الأمريكيين خلال الفترة من ١٩٥٧ إلى ١٩٩٧

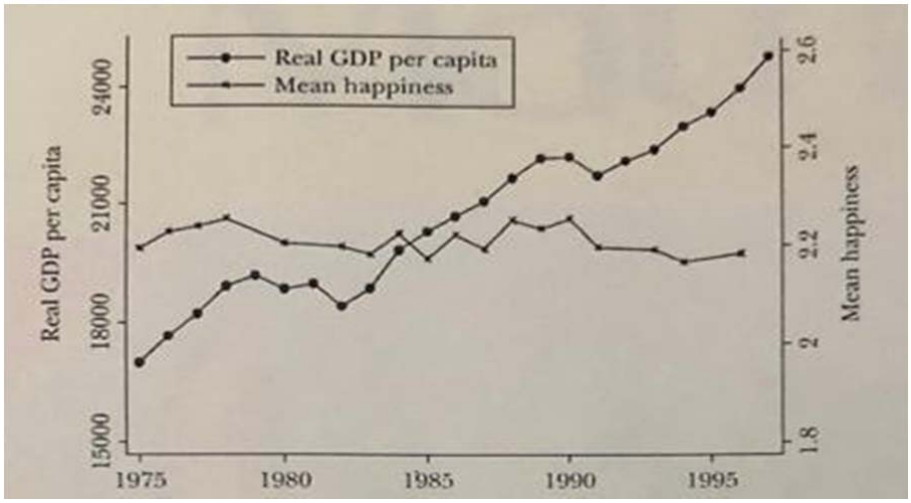

Source : Rafael Di Tella, Ropert Mac culloch,"Some Uses of Happiness Data in Economics",Op.Cit., P. 27.

يبين الشكل البيانى السابق، العلاقة بين متوسط السعادة ونصيب الفرد من الناتج المحلى الحقيقى لقطاعات مختلفة من الأمريكيين خلال الفترة من١٩٥٧ إلى ١٩٩٧، حيث تمثل البيانات على المحور الأيمن مقياس متوسط إجابات الأمريكيين عن السعادة، وتمثل البيانات على المحور الأيسر مقياس نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالى الحقيقى بالأسعار الثابتة للدولار الأمريكى عام ١٩٩٠. ومن هذا الشكل يتضح عدم الارتباط بين اتجاهات مؤشر الناتج المحلى الإجمالى ومؤشر السعادة لدى الأمريكيين، ففى حين يتجه مؤشر الناتج المحلى الإجمالى من أسفل إلى أعلى معبرا عن استمرار إرتفاع نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالى خلال الفترة محل الدراسة(١٩٥٧ – ١٩٩٧)، فإن منحنى السعادة يتخذ شكلا متعرجا موازيا تقريبا للمحور الأفقى وهو ما يعنى ثبات مؤشر الرضا عن الحياة لدى الأمريكيين خلال نفس الفترة.

كذلك، أشارت دراسة حديثة[١٨] استنادا إلى مؤشرات الدخل والسعادة فى مصرعام ٢٠١٣، إلى ذات النتيجة المتمثلة فى عدم وجود ارتباط بين نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالى ومستوى الرضا عن الحياة، كما يوضح الشكل البيانى التالى:

شكل رقم (٢) : العلاقة بين مؤشر الناتج المحلى الاجمالى ومستوى الرضا عن الحياة فى مصر(بحسب مؤشرات عام ٢٠١٣)

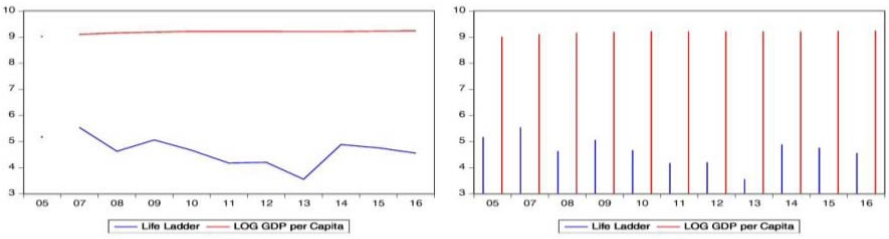

Source: Dr. Zeinab M. Nawar, Op.Cit. P.9.

ثالثا: توسيع مفهوم الرفاهية وأهمية التوجه نحو اقتصاد قائم على السعادة:

ساعدت مفارقة العلاقة بين الدخل القومى(أوالناتج المحلى الإجمالى) والسعادة، فى البحث عن إطار أكثر عمقا للعلاقة بين الأدء الاقتصادى والرفاهية، وتزايد وعى الاقتصاديين بأهمية السعادة كهدف نهائى للنشاط الاقتصادى، وهو ما يمكن توضيحه على النحو التالى:

(أ) توسيع مفاهيم الرفاهية الاقتصادية: حيث اقترح ستيجلتز وجان بول فيتوس(Stigliz & Vitus) منهجا لقياس الأداء الاقتصادى يتضمن البيئة ومستوى

(١٨) Dr. Zeinab M. Nawar, "Reversing the Question: Does Happiness Affect Individual's Productivity?", Fourth Annual conference For Economic department- Faculty of administrative Science, Sadat Academy for Management Science : The economics of happiness and the productive , Cairo: 16 December 2018, p.9.

(ISSN: 2537 - 0758)

المعيشة[١٩]، وإهتدى الباحثون فى "مجموعة بوسطن للاستشارات" إلى مؤشر "سيدا SEDA" لتقييم التنمية الاقتصادية المستدامة "Sustianable Economic Development Assessment"[٢٠]، وابتكرت "كيت رواووث" من جامعة أوكسفورد، ما يعرف بنموذج الدونات"Dount Modele" الذى تطلب أن يتضمن المؤشر مدى توافرالخدمات الاجتماعية الأساسية بالإضافة إلى البعد البيئى عند قياس أداء أى اقتصاد، وفضل البعض مثل "كارين دينان" من جامعة هارفارد، تضمين المؤشر مدى التفاوت فى توزيع الدخل والخدمات الصحية والبيئة بنسب متساوية. كما ظهرفى التطبيق مؤشرات أخرى، تزاحم مقياس الناتج المحلى الإجمالى، مثل مقياس"إجمالى السعادة القومى"Gross National Happiness فى مملكة بوتان، ومقياس جودة الحياة فى أستراليا عام٢٠٠١، ومبادرة(ما بعد إجمالى الناتج المحلى) فى أوروبا عام ٢٠٠٧، وميزانية جودة الحياة فى نيوزيلنده، والتى ركزت على مقاييس مثل الإنفاق على الصحة النفسية وفقر الأطفال[٢١].

وتوصلت لجنة "ستيجليتز– سن– فيتوسى"، التي شكلها الرئيس الفرنسى السابق "نيكولا ساركوزى" بعد أزمة ٢٠٠٨، إلى مجموعة من مقاييس الرفاهية، تتضمن البيئة ومستوى المعيشة، مثل الناتج المحلى الإجمالى المعدل بيئيا أو مؤشر التنمية البشرية من قبل برنامج الأمم المتحدة الإنمائى[٢٢]، وتسعى منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية(OCED) لقياس الرفاهية عن طريق مؤشر"مستوى الرضا بالحياة" Life Satisfaction Index الذى يتضمن أحد عشر بعدا لقياس الرفاهية، تتضمن العناصر

([19]) Joseph E.Steglitz, Amartya SEN, Jean-Paul Fitoussi,Op.Cit.,p.12.

([20]) Douglas Beal, Engrique Rueda- Sabatero,Suen Yong,Shuling Heng, "The private sector opportunity to improve Well-Benig", The 2016 sustainable economic development assessment, The Boston Consulting Group(BCG), 21 Juily 2016,p.5-6.

([٢١]) تقريرجريدة الاقتصادية: "هل يودع العالم معيار الناتج المحلى الإجمالى"، بتاريخ ٣١ أكتوبر ٢٠٢٠. https://www.aleqt.com/

([22]) Joseph E.Steglitz, Amartya SEN, Jean-Paul Fitoussi,Op.Cit.,p.12.
- Rafael Di Tella, Ropert Macculloch,"Some Uses of Happiness Data in Economics", Op. Cit., p.32.

الضرورية للرفاهية، من خلال: الظروف المعيشية المادية (السكن، الدخل، الوظائف)، جودة الحياة (المجتمع، التعليم، البيئة، الحوكمة، الصحة، الرضا عن الحياة والسلامة، والتوازن بين الحياة والعمل)[٢٣]. وتحت وطأة تداعيات جائحة فيروس كورونا، استشعر المنتدى الاقتصادى العالمى مؤخرا – فى ٢٠ أكتوبر ٢٠٢٠– خطورة التفاوت فى توزيع الدخول وأوجه عدم المساواة، والمخاطر الصحية والمناخية، واقترح أن يكون إجمالى الناتج المحلى مجرد عنصر ضمن مجموعة عناصر من بينها التفاوت فى الدخول، ومعدل استهلاك الطاقة، وكفاءة الخدمات الصحية فى تقييم أداء الاقتصاد[٢٤].

(ب) إعادة النظر فى البعد القيمى المرتبط بقياس التقدم البشرى على أسس مادية:

حيث رسخت مفارقة إيسترلاين حول مفهوم السعادة الاقتصادية، التناقض بين معيار الناتج المحلى الإجمالى والرفاهية الاقتصادية، ورفض مفهوم الفرديةIndividualism الذى يتعارض مع تحقيق السعادة حتى على مستوى الفرد، وتبنى مفهوم الرفاه Eudaemonia أوالسعادة المفضية إلى جودة الحياة، والتى تستهدف بعدا اجتماعيا، تلعب فيه السياسة دورا داعما[٢٥].

كما ترسخ الاعتقاد بأن مؤشر السعادة Index Happiness، لا يرتبط كما كان متوقعا حسب مفهوم"الإنسان الاقتصادى الرشيد" بمعدل الدخل القومى فقط بل بعدالتة وطرق توزيعه، وأن عوامل أخرى سياسية واجتماعية ونفسية وبيئية وتقنية أكثر عمقا فى تحقيق السعادة للإنسان[٢٦]، وأن الخبرة الاقتصادية المادية البحتة منذ أزمة الكساد الكبير وحتى أزمة فقاعة الرهون العقارية، مرورا بتطورات الاقتصاد الرقمى وحتى جائحة

(23) OCED," How's life? Measuring Well-Being",OCED publishing, Paris, 2011,p.3,and p.267-269.
(24) World Economic Fourm, "The Global Risks Report 2020", Geneva-Switzerland, October, 2020, p.6-7.
(25) Gianluigi Coppola," The Easterlin Paradox: An Interpretation", SSRN Electronic Journal · January 2013, p.11.
(26) Economics Observatory, " what kind of economy do people want if we build back better after covid 19?", Economics Observatory 24 Septemper 2020, Avialiabe on 12-22021, at: https://www.economicsobservatory.com/

(ISSN: 2537 - 0758)

فيروس كورونا، تقود الآن إلى تطوير فرع مهم من فروع علم الاقتصاد هو علم اقتصاديات السعادة Economics of Happiness.

رابعا:التعريف باقتصاد السعادة ومؤشرات قياسه:

ترجع فكرة السعادة فى المجال الاقتصادى إلى الفيلسوف الانجليزى جيرمى بنتام، عندما حاول تقييم مزايا قيمة العمل وفقا لمقدار السعادة التى ينتجها أوالمنفعة التى يحققها، وإقترح بنتام حساب مقدار السعادة من خلال موازنة(١٢ ألم، مثل: ألم التوتر، والقلق، وآلام الحواس....إلخ) و(١٤ متعة، مثل: متعة الصداقة والثروة... إلخ)[٢٧]، وفى بداية السبعينات نقل ريتشارد إيسترلاين مناقشات السعادة إلى المجال الاقتصادى من جديد، ومع ظهور مدرسة الاقتصاد السلوكى اكتسب مدخل السعادة كمقياس للرفاهية

---

(٢٧) أتت أفكار بنتام فى سياق ما عرف بعصر التنوير فى أوروبا، حيث سعى المفكرون الأخلاقيون أمثال(بنتام وميل) إلى استبدال القواعد القائمة على الدين بأدلة علمية عقلانيةلاتخاذ القرار، ورغم الحماس لفكرة المنفعة من الناحية الفلسفية، ركز الاقتصاديون على التعبير الملموس عن احتياجات الناس، وبدأ بول ساموليسون لشرح اقتصاديات الرفاهية من خلال المعادلات الرياضية، وفى الوقت نفسه كان (سيمون كوزنتس) فى الولايات المتحدة و(ريتشارد ستون) فى انجلترا، يطوران أنظمة المحاسبة الوطنية التى يشتق منها الناتج المحلى الإجمالى والناتج القومى الإجمالى، لتسهيل مهمة صانعى السياسات فى قياس وتقييم أداء الاقتصاد ومواجهة الأزمات. **راجع:**

- Milena Nikolova, Carol Graham," The Economics of Happiness", Op. Cit., p.3.

Justin Fox, " The economics of Well-Being ", Harvard Business Review", (January – February 2012), https://hbr.org/2012/01/the-economics-of-well-being

– وتحت تأثير أن السعادة هى مجموع الخيرات مطروحا منه المشاعر السيئة، اقترح فرانسيس إيدجورث مقياس للسعادة (Hedenometer) ، وهو جهاز يقيس المظاهر الفسيولوجية للمتعة والألم، على غرار الترمومتر(Trermometere) الذى يقيس درجة حرارة الإنسان. فمن خلال إدماج المتعة بالمنفعة، يمكن قياس التغير المادى للجانب النفسى، فى ما يمكن تمييزه كنوع من المجال المغناطيسى للمتعة. راجع:

- David Colander, "Retrospectives Edgeworth's Hedonimeter and the Quest to Measure Utility ", Journal of Economic PerspectivesVol.21, No. 2, spring 2007, p.3.

إهتماما متزايدا من قبل العديد من الاقتصاديين[٢٨]. وفى عام ١٩٧٢ تبنت حكومة مملكة بوتان مؤشر إجمالى السعادة الوطنية(Gross National Hapiness (GNH لقياس النشاط الاقتصادى، بدلا عن مؤشر الناتج المحلى الإجمالى Gross Domestic Production (GDP)[٢٩] ومنذ عام ٢٠١٢ تصدر منظمة الأمم المتحدة، تقريرا يسمى "تقريرالسعادة العالمى"، لقياس مستوى الرفاهية وجودة الحياة فى دول العالم[٣٠]. وفى عام ٢٠١٦، دشنت دولة الإمارات برنامجا للسعادة والإيجابية. وفيما يلى نعرض لمفهوم اقتصادات السعادة ومؤشرات قياسه:

([٢٨]) على سبيل المثال، دراسة (جوفين ٢٠١٢) تأثير الرفاهية الذاتية على الاستهلاك والادخار، دراسة (جيلين ٢٠١٤، جراهام ٢٠١٨) تأثير الرفاه الذاتى على الهجرة والبحث عن وظيفة وسوق العمل المستقبلية، والتى انتهت إلى أن الأكثر سعادة هم الأكثر ميلا للهجرة والبحث عن وظيفة، وانتهت دراسة(جراهام ونيكولوفا ٢٠١٥) إلى أن من محددات السعادة الإيمان بالعمل الجاد، الصحة والحرية، ووجود هدف فى الحياة، وتناولت دراسة (آرثرجرايمز وأخرون٢٠١٦) العلاقة بين السياسة المالية والسعادة، وتناولت دراسة (كسماوى وبورحاب٢٠١٧) تأثير الانفاق العام على السعادة. **راجع:**

- Guven, C.' Reversing the question: Does happiness affect consumption and savings behavior?", Journal of Economic Psychology, 33(4), 701-717.
- Graham, C., & Nikolova, M.," Happiness and International Migration in Latin America. In R. L. John F. Helliwell, and Jeffrey D. Sachs (Ed.), World Happiness Report 2018 (pp. 88-114). New York 2018.
- Gielen, A. C., & Van Ours, J. C.,"Unhappiness and job finding", Economica", 2014, 81(323), 544-565.
- Graham, C., & Nikolova, M. (2015). Bentham or Aristotle in the development process? An empirical investigation of capabilities and subjective well-being. World Development, 68, 163-179.
- Arthur Grimes et al., "Subjective well-being impacts of national and subnational fiscal policies", Motu Working Paper, No.16-05, April 2016.
- Kamal Kasmaoui and Othmane Bourhaba, "Happiness and Public Expenditure: Evidence from a panel analysis", MPRA Paper, No. 79339, May 2017, p.2.

([29]) Milena Nikolova, Carol Graham, Op.Cit., P.4.

([٣٠]) يصدر تقرير السعادة العالمىWorld Happiness Reportسنويا ابتداء من عام ٢٠١٢ عن شبكة الحلول التنموية المستدامة التابعة للأمم المتحدة.

(ISSN: 2537 - 0758)

(أ) تعريف السعادة الاقتصادية:

تختلف دلالات ومعانى مصطلح السعادة من مجال إنسانى إلى أخر، وهى أمر يتفاوت تقديره من شخص لأخر[٣١]. وقد فسر آدم سميث السعادة على أساس"المنفعة"، ومنذ ذلك الحين أعتبرت السعادة مرادفة للمنفعة، وهو المفهوم الذى ساد لدى الاقتصاديين الكلاسيك[٣٢]. ومع ظهور اقتصاد الرفاه الجديد فى الثلاثينات، تعددت جهود الاقتصاديين فى تحديد مفهوم الرفاهة الاقتصادية وشروط تعظيمها[٣٣].

([٣١]) فهى الخير المطلوب لذاته عند (الفارابى)، والحقيقة المطلوبة لذاتها عند (ابن سينا)، وهى المعرفة عند(الغزالى)، وهى الفطرة وفطرة الانسان الكرامة عند(النورسى)، ولا تكون السعادة سعادة إلا إذا كانت للأكثرية من الناس(النورسى)، ولا تتحقق إلا بالاجتماع والتعاون والمشاركة فى تدبير شئون المدينة والميل لخدمة المجتمع عند(ابن خلدون). **راجع:** سعيد النورسى، "كليات رسائل النور"، ترجمة إحسان قاسم الصالحى، سوزلر للنشر، القاهرة، ٢٠٠٤، الجزء الثامن، ص ٣٧٥. مهدى إلهام، "السعادة بين الفارابى وابن رشد"، رسالة ماجستير مقدمة لقسم الفلسفة– كلية العلوم الاجتماعية والعلوم الإنسانية، جامعة محمد بوضياف، الجزائر، ص٨–٩، ص ٢٨–٢٩.

([٣٢]) وهوما عبر عنه آدم سميث بقوله إن "الاستهلاك هوالنهاية والغاية الوحيدة من كل عمليات الإنتاج، وأن رفاه المنتج لا يجب النظر إليه إلا إذا كان لازما لتحقيق رفاهية المستهلك". **أنظر:**

- Smith.Adam, "An Inquiry into the Nature and Causes of the Wealth of Nations", London, Methuen & Co, Book IV, p.49.

([٣٣])على سبيل المثال، وضع (بيجو) الشروط الثلاثة لاستخدام الإشباع مقياسا للرفاهية، وهى كفاءة التخصيص، وعدالة التوزيع، وتحقق الاستقرار من خلال سياسات تمنع التقلب فى الدخل والبطالة بمرور الزمن. وقدم (باريتو) **معيار الرفاهية المثلى،** وبحسب معيار باريتو Pareto Criterion تتحقق الرفاهية إذا حصل كل فرد أوجزء من أفراد المجتمع على حالة أفضل من الرفاهية دون انتقاص من رفاه فرد أخر أو جزء أخر من المجتمع. وبحسب هذا المعيار فإن تعظيم الرفاهية يتطلب ألا يتم تحسين وضح أحد على حساب الأخر. وأضاف (هيكس وكالدور) معيارا لتعظيم الرفاهية من خلال "**مبدأ التعويض**"، وطبقاً لهذا المبدأ فإن أى حالة أو مركز اقتصادى سيكون أكثر فاعلية من مركز آخر، إذا كان الرابحون من هذا التغيير قادرون على تعويض الخاسرين، وبهدف تجنب انخفاض مستوى الرفاهية.

– د. رياض الشيخ،"المالية العامة: دراسة للاقتصاد السياسى للحكومة"، الكتاب الثانى، دار النهضة العربية، ١٩٩٤، ص ٨٠–٨٥. د. مصطفى رشدى شيحه، "الاقتصاد العام للرفاهية: النظرية العامة

ويمكن تعريف السعادة من منظور نهج اقتصادات السعادة بأنها الشعور بالرضا والإمتنان الناتج عن تحسن جودة الحياة وتحقق الرفاهية الذاتية–Subjective Well Being(SWB). وتعرف الرفاهية الذاتية بأنها تقدير عقلى لنوعية الحياة التى يعيشها الفرد، أوهوالحكم بالرضا الشامل عن طيب الحياة(٣٤). والسعادة بوصفها تقدير عقلى قابل للقياس، تختلف عن السعادة بمفهومها النفسى كحالة إنفعالية.

ويركز نهج اقتصادات السعادة على ضرورة الإرتقاء بمستوى جودة الحياة الإنسانية واستدامتها بشكل عادل وآمن، من خلال استخدام مقاييس الرفاهية الذاتية Subjective Well-Being كأداة لقياس الرفاه، بدلا من الاكتفاء بمؤشر الناتج المحلى الإجمالى كدليل على التقدم البشرى وكمقياس للرفاهية الاقتصادية(٣٥).

وعلى خلاف الرفاهية الموضوعية التى تعتمد على معيارالدخل أوالعمل كأساس للقياس، تتضمن مقاييس الرفاهية الذاتية(SWB) بالإضافة إلى الدخل، المشاعرالإيجابية والسلبية(تجارب السعادة اللحظية مثل الطمأنينة والقلق والتوتر)، وتقييمات الحياة(مثل الرضا عن الحياة ومدى الشعور بوجود هدف للحياة ....إلخ)(٣٦). وهوما أوصت به منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية (الأوسيد)، حيث أورد تقرير قياس الرفاهية وجودة الحياة الصادر عن المنظمة عام ٢٠١١(أن الرفاهية الذاتية تعكس أهمية التجارب الحياتية للحكم على حياة الناس، وأن الناس هم أفضل من يحكم على كيفية سير حياتهم)(٣٧).

Acording to the OCED "Subjective well-being reflects the notion that how people experience a set of circumstances is as important as the circumstances themselves, and that people are the best judges of how their own lives are going".

لنشاط الدولة المالي"، الطبعة الأولى، الجزء الأول، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٨، ص٨١.

(٣٤) فيصل يونس، "اقتصاديات السعادة والشقاء"، شركاء التنمية للبحوث والاستشارات، القاهرة، ٢٠٠٩، ص٣-٤.

(35) Milena Nikolova, Carol Graham, Op.Cit, p. 3-4.

(36) Ibid,p. 3

(37) OCED, How's life? Measuring Well-Being, Op.Cit. p.265.

(ISSN: 2537 - 0758)

وتؤكد كثير من الدراسات التطبيقية على أهمية عامل الرفاهية الذاتية (Subjective Well-Being) كمقياس للسعادة، فعند استخدام مكونات عامل الرفاهية الذاتية(الشعور بالرضا فى مجالات محددة) كمقياس للسعادة، تبين أن سيادة القانون ونوعية المؤسسات واستقرار الحكومات، والسيطرة على الفساد مصدرا للسعادة يفوق السعادة التى تتأتى عن طريق زيادة الإنتاجية وإرتفاع معدلات النمو الاقتصادى[٣٨]، وأكدت تجربة الدنمارك وهى أكثر الدول فرضا للضرائب التصاعدية، أن مواطنيها هم الأكثر سعادة، ويرجع ذلك إلى مستوى الحرية التى يتمتع بها المواطنين فى اتخاذ القرارات، والثقة فى الحكومة والقطاع الخاص، وعدالة الوصول إلى الخدمات العامة، والتوازن الذى يعيشه الفرد بين حياته العملية والاجتماعية[٣٩].

(ب) مؤشر السعادة الاقتصادية:

حدد مؤشر تقييم التنمية الاقتصادية المستدامة (SEDA) ثلاثة عناصر لقياس السعادة الاقتصادية(الرفاهية الاقتصادية) هى: الاقتصاد، الاستدامة، الاستثمار. ولهذه العناصرعشرة أبعاد فرعية هى:(الدخل، الاستقرار الاقتصادى، التوظيف، الصحة، التعليم، المساواة فى الدخل، المجتمع المدنى، الحوكمة، البيئة)[٤٠].

ويقيس تقرير السعادة العالمى، السعادة الاقتصادية من خلال ستة عوامل، هى: الرفاهية الذاتية(SWB)، ويقصد به مستوى الرضا الشامل عن الحياة، نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالى(GDP PerCapita)، معدل توقع الحياة الصحية(HLE)، الحرية الفردية وتنوع الخيارات المتاحة، الكرم أو العطاء الخيرىGenerosity، الدعم الإجتماعىSocial Support (ويقصد به مدى إمكانية تلقى العون من الأصدقاء والأقارب عند مواجهة المشكلات)، مدركات الفساد فى الحكومة وقطاع الأعمال. ويتضمن كل من العوامل السابقة مجموعة من المؤشرات، ويتم ترتيب الدول من خلالها،

([38]) John.F. Helliwll, "Well-Being, Social Capital and public policy: what s new?", Economic Journal,Vol.116,No.510,Oxford University Press, March 2006, p9-10.

([39]) Benjamin Radcliff, **"**Gender Equality Improves Life for Everyone", Jul 31, 2019. Available on 3March2021 at: https://www.psychologytoday.com

([40]) Douglas Beal, Engrique Rueda- Sabatero, Suen Yong, Shuling Heng, Op.Cit.,,p.5-6.

بمقياس من (صفر إلى عشرة)، فكلما ارتفعت الدرجة التى تحصل عليها الدولة، انعكس ذلك على ترتيبها ضمن الدول التى تتمتع بدرجة أعلى من السعادة[٤١]. وبحسب سلم السعادة المعروف بسلم كنتريل (Cantrel Lader) فالأكثر سعادة يحصلون على سبع درجات فأكثر، ويحصل متوسطى السعادة على خمس درجات فأكثر، والأكثر تعاسة على أربع درجات فأقل[٤٢].

ووفقا لتقريرالسعادة العالمى لعام٢٠١٨[٤٣]، تصدرت الدول الاسكندنافية قائمة الدول الأكثر سعادة، وهى على التوالى: فنلندا، النرويج، الدانمارك، ايسلندا سويسرا، هولندا، كندا، نيوزيلندا، السويد، وأستراليا. وهى دول تنخفض فيها معدلات الفساد، وتزداد معدلات الكرم، ويتمتع مواطنوها بصحة جيدة، وتتاح لمواطنيها فرص اتخاذ القرارات الأساسية، وتهدف حالة جودة الحياة فيها إلى تقليص أوجه عدم المساواة بين الغنى والفقير، وتوفير الخدمات العامة للجميع[٤٤]، فى حين تفتقر الدول الأكثر تعاسة لهذه المقومات (الجدول رقم "١").

وعلى الصعيد العربى، تركزت قائمة السعادة فى البلدان الأعلى دخلا، حيث كانت الدول الأكثر سعادة هى الإمارات وقطر والسعودية والبحرين، فى حين احتلت مصروالعراق والسودان واليمن وسوريا، مراكز متأخرة عربيا وعالميا(الجدول رقم٢)، وربما يرجع ذلك إلى إنخفاض متوسط دخل الفرد وإرتفاع معدلات الفقر والبطالة، فضلا عن عدم اليقين وعدم الشعور بالأمان بسبب الظروف السياسية والاقتصادية[٤٥].

([41]) Sachs, J. D., Layard, R., & Helliwell, J. F. (2018). World Happiness Report 2018 (No. id: 12761). Statistical Appendix 1 for Chapter 2.

([42]) Helliwell, J. F, Layard, R., Sachs, J. D, World Happiness Report 2016, Volume 1, Sustainable Development Solutions Network. New York, 2016, p.15-16.

([٤٣]) ينهض مؤشر السعادة فى تقريرالسعادة العالمى لعام ٢٠١٨، على متوسط مؤشر السعادة الدولى خلال السنوات الثلاث من ٢٠١٥ إلى ٢٠١٧.

([44]) Alan Wheatley, "People in economic: Richard Layrd", Finance & Development, December 2015, p.3.

([45]) Sachs, J. D., Layard, R., & Helliwell, J. F, Op. Cit., p.14-15.

(ISSN: 2537 - 0758)

جدول رقم (١): الدول الأكثر سعادة والأكثر تعاسة لعام ٢٠١٨

قائمة الدول الأكثر سعادة		قائمة الدول الأكثر تعاسة	
الدولة	المؤشر	الدولة	المؤشر
فنلندا	٧,٦٣٢	مالاوى	٣,٥٨٧
النرويج	٧,٥٩٤	هايتى	٣,٥٨٢
الدانمارك	٧,٥٥٥	ليبريا	٣,٤٩٥
ايسلندا	٧,٤٩٥	سوريا	٣,٤٩٢
سويسرا	٧,٤٨٧	رواندا	٣,٤٠٨
هولندا	٧,٤٤١	اليمن	٣,٣٥٥
كندا	٧,٣٢٨	تنزانيا	٣,٣٠٣
نيوزيلندا	٧,٣٢٤	جنوب السودان	٣,٢٥٤
السويد	٧,٣١٤	أفريقيا الوسطى	٣,٠٨٣
استراليا	٧,٢٧٢	بوروندى	٢,٩٠٥

المصدر: Helliwell.John F and others, World Happiness Report 2018,p,20.

جدول رقم (٢): ترتيب الدول العربية فى مؤشر السعادة العالمى لعام ٢٠١٨

قائمة الدول العربية الأكثر سعادة			قائمة الدول العربية الأكثر تعاسة		
الدولة	**المؤشر**	**الترتيب العالمى**	**الدولة**	**المؤشر**	**الترتيب العالمى**
الامارات	٦,٧٧٤	٢٠	العراق	٤,٤٥٦	١١٧
قطر	٦,٣٧٤	٣٢	مصر	٤,٤١٩	١٢٢
السعودية	٦,٣٧١	٣٣	السودان	٤,١٣٩	١٣٧
البحرين	٦,١٠٥	٤٣	سوريا	٣,٤٦٢	١٥٠
الكويت	٦,٠٨٣	٤٥	اليمن	٣,٣٥٥	١٥٢

Source: Ibid, p.21.

(ج) محددات السعادة الاقتصادية:

أورد الاقتصادى البريطانى (لايارد) سبعة عوامل– بخلاف الدخل– تؤثر فى رفاهية الناس، واعتبر أنها قابلة للقياس، وهذه العوامل هى: العلاقات العائلية، الثروة، العمل، المجتمع والأصدقاء، الصحة، الحرية والقيم الشخصية[٤٦].

وفى ضوء عرضنا السابق لمؤشرات السعادة، يمكن تصنيف العوامل التى تؤثر فى السعادة الاقتصادية، إلى أربع مجموعات أساسية: **الأولى** تتعلق بالبعد القيمى(الكرم والدعم الاجتماعى والعائلة) **والثانية** تتعلق بالعوامل الشخصية كالتفاؤل والتوازن النفسى واحترام الذات، والشعور بالرضا والطمأنينة، **الثالثة** تتضمن مؤشرات اقتصادية؛ تشمل الدخل والاستقرارالاقتصادى والعمالة، والاستثمارات التى تشمل الصحة والتعليم والبنية التحتية. ويتعلق العنصر **الرابع** بالاستدامة، ويشمل المساواة فى الدخل، المجتمع المدنى، الحوكمة والبيئة.

وتشير الدراسات التطبيقية إلى أهمية العوامل الاجتماعية الديموغرافية كمحدد للسعادة، وتتمثل هذه العوامل فى العمر والنوع والحالة الاجتماعية والعلاقات بين الأشخاص، فضلا عن التعليم والحالة الصحية. وفيما يتعلق بالعمر تشير الدراسات الاقتصادية إلى أن العلاقة بين عمر الإنسان والسعادة، تأخذ شكل الحرف U، وهو ما يعنى أن مؤشر السعادة لدى الأفراد يقل عند سن الأربعين، وتظهر مؤشرات الرفاهية الذاتية إلى أن النساء أكثر سعادة من الرجال والمتزوجين أكثر سعادة من غير المتزوجين[٤٧]. وأكدت الدراسة أن الأفراد الذين لديهم روابط اجتماعية مستقرة مع العائلة والأصدقاء والجيران لديهم رفاهية ذاتية (SWB) أعلى نقطة كاملة من غيرهم[٤٨]. وتظهر المسوح الدولية المدعومة بتحليل بيانات الإنتحار، وجود تأثير كبير للرعاية

---

(٤٦) أتى ذلك فى سياق محاولة لتفهم كيفية تأثير الاقتصاد على الرفاهية، من خلال الجمع بين علم الاقتصاد وأدواته التحليلية ومفاهيم علم النفس وأدواته التحليلية. **راجع:**

- Richard Layard,"Happiness: Lessons from a New ScienceOp.Cit, p.26-27.

(47) John.F. Helliwll, "Well-Being, Social Capital and public policy: what sNew? Economic Journal, Vol.116, No.510, March2006, p.4.

(48) Ibid, p.5-6

(ISSN: 2537 - 0758)

الصحية الحكومية على مؤشر السعادة، مع وجود اتساق تام بين معدلات الرفاهية الذاتية ومعدلات الانتحار، حيث تقل معدلات الانتحار عند ارتفاع معدلات الرفاهية الذاتية[٤٩]، كما يضمن التعليم سعادة أكثر، لارتباط الدخل بالتعليم فى الغالب[٥٠].

ويستفاد مما سبق، أن السعادة الاقتصادية، وإن أتت كرد فعل للانتقادات التى وجهت لمؤشر الناتج المحلى الإجمالى، بوصفه مجرد أرقام لا تعكس رفاهية المجتمعات، إلا أنها تتيح إحياء دورالقيم الأخلاقية (الكرم والتعاطف والشعور بالرضا عن طيب الحياة) لتلعب دورا فى قياس أداء النشاط الاقتصادى، والحد من أوجه عدم المساواة، فضلا عن دمج القيم الاجتماعية فى قياس التنمية. وبذلك، تتجاوز اقتصادات السعادة المفهوم المادى للمنفعة التى تركز على حسابات المتعة والألم فى الفكر الاقتصادى الكلاسيكى، بقدر اقترابها من مفهوم السعادة المتحصلة من المقومات المادية والمقومات المعنوية، وهوالمفهوم الذى وضعت له الشريعة الإسلامية إطارا كليا، وهو الإطار الذى يعرف بالحفاظ على المقاصد الخمس (النفس، النسل، المال، الدين، والعقل) فى الفكرالإسلامى[٥١]، ويتجلى فى غنى النفس، كما ورد فى الحديث الشريف "ليس الغنى كثرة المال ولكن الغنى غنى النفس"[٥٢]. وفى قيم التعاون(وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَى)[٥٣] والتكافل الممثل فى فريضة الزكاة وغيرها من الإيرادات المالية الإسلامية، والإيثار(وَيُؤْثِرُونَ عَلَى أَنْفُسِهِمْ وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ وَمَنْ يُوقَ شُحَّ نَفْسِهِ فَأُولَئِكَ هُمُ

([49]) Ibid, p, 7-8.

([50]) Ibid, p6. Milena Nikolova, Carol Graham,, Op. Cit,p.4.

([٥١]) د. مجدى على محمد غيث،"أثرالدوافع العقدية والأخلاقية في تحقيق الرفاهية الاجتماعية والاقتصادية في الاقتصاد الإسلامى"، المجلة الأردنية فى الدراسات الإسلامية، مجلد (١٢)، العدد (١)، ٢٠١٦، ص ٤٣٤-٤٤٠. كذلك، **أنظر:**

د. السيد عطية عبدالواحد،"القيم الأخلاقية فى السياسة المالية والاقتصادية: نموذج للإعجاز القرآنى والنبوى فى المجالين المالى والاقتصادى"، مركز عباد الرحمن للطباعة، القليوبية، ٢٠٠٨. ص ١٢ وما بعدها.

([٥٢]) صحيح البخارى، كتاب الرقاق: باب الغنى غنى النفس.

([٥٣]) المائدة: ٢.

الْمُفْلِحُونَ)[٥٤]، وفى قضاء حوائج الناس، كما فى الحديث الشريف عن أبي هريرة رضى الله عنه، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: (ومن فرج عن مسلم كربة؛ فرج الله عنه بها كربة من كرب يوم القيامة، ومن ستر مسلماً؛ ستره الله يوم القيامة)[٥٥]، وإنظار المعسر (التجاوز والمسامحة وقبول ما فيه نقص يسير) فى الاقتضاء[٥٦] .

واستنادا إلى ما سبق، يمكن إيجاز أهمية التوجه نحو الاقتصاد القائم على السعادة، فيما يلى:

- ايجاد بديل قيمى يحقق اقتصاد الكفاية والتنمية الشاملة والمستدامة، ويضمن إضفاء طابع إنسانى على الثورة التكنولوجية، والتفاعل الآمن مع التقدم والتطور الاقتصادى، ويحد من أوجه عدم المساواة.
- استهداف النمو المنصف المقترن بتصحيح التفاوت فى توزيع الدخل والثروة.
- تصميم السياسة المالية لتقليل الفجوات وبناء نظام إبداعى للرعاية الاجتماعية يدعم الانتماء، ويعزز البناء الأسرى.
- تضمين الرفاهية الذاتية للأفراد فى مؤشرات تقييم الأداء الاقتصادى، بدلا من الاكتفاء بقياس مدى التقدم البشرى على أساس نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالى.
- قياس تأثير الظروف المؤسسية مثل نظم الحكم الرشيد والثقة فى الحكومة وحجم رأس المال الاجتماعى على الرفاهية الذاتية.
- تحليل التأثير المتبادل بين المؤشرات الاقتصادية (الإنتاجية، التضخم، البطالة، عدم المساواة) والسعادة الاقتصادية(الصحة النفسية، الشعور بالرضا، اليقين)، لمعرفة التأثيرات الصافية فيما يتعلق بالمنافع التى تعود على الأفراد من السياسة الاقتصادية.

([٥٤]) الحشر: ٩.

([٥٥]) كتاب رياض الصالحين، باب قضاء حوائض المسلمين.

([٥٦]) د. السيد عطية عبدالواحد، القيم الأخلاقية فى السياسة المالية والاقتصادية، مرجع سبق ذكره، ص٤٦.

(ISSN: 2537 - 0758)

المبحث الثانى
الموازنة المستجيبة لاحتياجات النوع الاجتماعى
كمدخل لاقتصاد قائم على السعادة

الموازنة المستجيبة لاحتياجات النوع الاجتماعى هى نوع من الميزانيات يستخدم السياسة المالية (المخصصات المالية أو هيكل السياسة المالية) والإدارة (أنظمة تتبع ومراقبة الإنفاق) للحد من أوجه عدم المساواة(٥٧). وظهرت الموازنة المستجيبة للنوع فى البداية كآلية لقياس أثر الإنفاق الحكومى وتحصيل الضرائب على العدالة بين الجنسين(٥٨)، وفى مطلع الألفية الثالثة اتسع نطاقها ليشمل الأطفال والشيوخ (تحقيق التوازن بين الأجيال)، وتحليل مدى استجابة سياسات الإنفاق العام لاحتياجات الناس، وأصبح ينظر إليها كآلية (طريقة) لإعداد الموازنة العامة، تستهدف الحد من أوجه عدم المساواة الناتج عن التفاوت فى الإمكانات المعززة رغم التقارب فى الإمكانات الأساسية أو تمتع الناس بتكافؤ الفرص.

وبحسب التقرير الفرنسى المقدم للاجتماع السنوى لكبار مسئولى الميزانية بمنظمة التعاون الاقتصادى والتنمية، فإن الموازنة المستجيبة للنوع تعد نقطة انطلاق لتدراك واستيعاب المخاوف بشأن عدم المساواة(٥٩). والمساواة هنا تعنى العدالة فى الاستجابة لاحتياجات النوع الاجتماعى وردم الفجوات بما يحد من التمييز وعدم التكافؤ بين الجنسين والمجموعات المختلفة من الرجال والنساء(٦٠).

---

(57) Janet G. Stotsky, "Gender Budgeting: Fiscal Context and Current Outcomes", IMF, Working Paper:16/149,July 2016,p.6.

(58) UN, Office of the Special Adviser on Gender Issues and Advancement of Women (OSAGI),"Mainstreaming gender perspectives in national budgets", January 2001. Available at:
https://www.un.org/womenwatch/osagi/gmtoolsnatlbudgets.htm

(59) OECD, "A Gender Perspective on Budgeting." Report presented by the French Ministry of Economy, Finance and Industry. 22nd Annual Meeting of Senior Budget Oficials. Paris, May 21–22, 2001, p.2. .

(60) Isabella Bakker," Fiscal Policy Accountability and Voice: the example of Gender Responsive Budget Initatives", Background paper for HDR 2002, United Nation Development Programme, 2002. p 5-6.

وبهذا المعنى تتسع الموازنة المستجيبة لاحتياجات النوع الاجتماعى لتشمل الموازنة المخصصة للمرأة وللطفل ولكبار السن، وكذا ذوى الاحتياجات الخاصة والفقراء والمهمشين والفئات الأكثر هشاشة. وبالإمكان أن تتطرق الموازنة المستجيبة لاحتياجات النوع الاجتماعى إلى دراسة تأثيرالموازنات الحكومية على المجموعات الخاصة كالعمال، وإدماج النوع الاجتماعى فى خطط الاستثمار العام، والتخطيط المستجيب للنوع، وجمع البيانات المستجيب للنوع ...إلخ.

ويناقش هذا المبحث تطور مفهوم الموازنة المستجيبة لاحتياجات النوع الاجتماعى ونطاق تطبيقها، ومدى إمكانية تطويرها لملاحقة الجيل الجديد من أوجه عدم المساواة، وتعزيزمؤشرات السعادة الاقتصادية وأهدافها وخصائصها. **وذلك على النحو التالى:**

- نطاق تطبيق الموازنة المستجيبة لاحتياجات النوع الاجتماعى.
- أهداف الموازنة المستجيبة لاحتياجات النوع الاجتماعى وخصائصها.
- أهمية الموازنة المستجيبة لاحتياجات النوع الاجتماعى كآلية لتعزيز مؤشرات السعادة الاقتصادية

أولا: نطاق تطبيق الموازنة المستجيبة لاحتياجات النوع الاجتماعى:

كما أشرنا، تجاوز مفهوم الموازنة المستجيبة للنوع حاجز الاهتمام بالعدالة بين الجنسين، واتسع نطاقها لتشمل احتياجات الطفل(٢٠٠٠) واحتياجات الشيخوخة (٢٠٠٢)، كما اعتبرت أداة فاعلة لتقييم التزامات الحكومات تجاه مواطنيها، ومنهج

– فى هذا السياق، يشير التقرير الفرنسى المقدم للاجتماع السنوى لكبار مسئولى الميزانية بمنظمة التعاون الاقتصادى والتنمية، المشار إليه سلفا، إلى أن الإجراءات المعتمدة والمتوخاة للحد من عدم المساواة فى إطارالموازنة المستجيبة للنوع، ليس لها دائما تداعيات مالية، لكنها تكشف عن الصعوبات التى تواجهها إدارة إدماج النوع فى استيعاب ودمج المخاوف بشأن أوجه عدم المساواة.

"This initial budget annex on gender equality is but a starting point.The results of this ministerial scrutiny of activities do not give an accurate idea of the efforts undertaken, especially insofar as measuresadopted or envisioned to reduce inequalities do not always have financial repercussions. Clearly, however, they do reveal the difi culty our administration has in grasping and incorporating concerns over gender equalit".

- See: OECD. 2001. "A Gender Perspective on Budgeting." Op.Cit,p.2.

(ISSN: 2537 - 0758)

لإعداد الموازنة العامة للدولة. وفيما يلى نحاول رصد ملامح هذه التطورات على النحو التالى:

(أ) الموازنة المستجيبة للنوع واحتياجات المرأة:

ارتبطت الموازنة المستجيبة للنوع فى البداية بسياسات تمكين النساء والفتيات، وجرى تعريفها بأنها الموازنة التى تجسد احتياجات المرأة من خلال مراحل عمليات وضع السياسات والتخطيط لإعداد الموازنة والتنفيذ والمتابعة والتقييم(٦١). وعرفتها (روندا شارب– راى برومهيل) بأنهاآلية للتأكد من أن التزامات الحكومة بالمساواة بين الجنسين تترجم فى شكل إلتزام بتخصيص موارد فى الموازنة لتحقيق هذا الهدف، وعرفتها (ديبى بليندر) بأنها وسيلة لقياس تأثير سياسات الإيرادات والنفقات الحكومية على النساء والرجال(٦٢).

وفى الأونة الأخيرة أصبح ينظرإليها كآلية لقياس تأثير عناصرالموازنة العامة على النوع، لارتباطها بسياسات إدماج النوع الاجتماعى فى الموازنات الحكومية(٦٣). ولم تعد الموازنة المستجيبة للنوع موازنة للمرأة فحسب، بقدر ما هى محاولة لتحديد حجم الموارد التى تخصصها الدولة للإنفاق على البرامج التى تفيد الفئات المهمشة من الرجال والنساء والأطفال، وإلى أى مدى تعكس هذه البرامج احتياجات هذه الفئات(٦٤). وذلك على اعتبارأن التمييز أو التحيز فى الموازنة مسألة نسبية متغيرة، وتدور وجودا وعدما مع تغير الأوزان النسبية وتباين المراكز الاقتصادية من حيث القوة والضعف لدى مكونات النوع الاجتماعى.

---

(٦١) المجلس الأعلى للمرأة– البحرين، إدارة إدماج احتياجات المرأة، مركز التوازن بين الجنسين: http://www.scw.bh/ar/WomenNeeds/Administrative-regulation/General-Secretariat.

(62) Debbie Budlender,Gender Analysis to Government Budgets Programme Development Workshop, OECD Secretariat, Paris, France, Januar 10–12,2001,p52.

(٦٣) **راجع** :

- Rhonda Sharp and Ray Broomhill, "Budgeting for Equality…, Op.Cit.,p.25.

(64) Isabella Bakker, Fiscal Policy, Op.Cit, p.12-15.

وقد تأكد هذا المعنى من خلال دراسة حديثة[٦٥] عن– تطوير طريقة لإعداد الموازنة العامة للدولة من خلال مفهوم الموازنة المستجيبة للنوع–، بالتطبيق على مخصصات مديرية التربية فى محافظة (واسط بالعراق)، وانتهت الدراسة إلى أن الموازنة العامة قد تميل إلى الرجال كما قد تميل إلى النساء، وأن الموازنة المستجيبة للنوع ربما تكون ضرورية لإصلاح الاختلال فى الموازنة العامة لصالح الرجال كما يمكن أن تكون ضرورية لإصلاح الاختلال فى الموازنة العامة لصالح النساء.حيث تبين من تحليل أرقام الموازنة العامة فى القطاع المستهدف باتباع نهج الموازنة المستجيبة للنوع، أن مخصصات الموازنة العامة فى القطاع محل الدراسة قد اتسمت بعدم العدالة فى التوزيع، **حيث لوحظ ما يلى:**

١- **مؤشر عدم عدالة الموازنة** فى مخصصات المحافظة محل الدراسة،يميل لصالح الإناث، حيث أن ما تم تخصيصه للذكور أقل مما يستحقون ، ففى حين بلغت نسبة الذكور فى المحافظة (٥٠,٦%) وبمبلغ مقداره ١,٥ مليار دينار، إلا أنهم حسب معدل المشاركة ومعدل الاستفادة لم يحصلوا بشكل فعلى إلا على نسبة ٤١,١% وبمبلغ قدره ١,٢ مليار دينار، من الموازنة. وبالمقابل فقد حصلت الإناث اللاتى لا تتجاوز نسبتهن العدديةفى ذات المحافظة ٤٩,٤%، على مخصصات فى الموازنة بمبلغ ١,٥ مليار دينار، إلا أنهن حصلن حسب مؤشر المشاركة ومؤشر الاستفادة على نسبة ٥٨,٩% من اجمالى المخصصات، وبمبلغ مقداره ١,٨ مليار دينار من الموازنة.

٢- **مؤشر عدم عدالة الموازنة بحسب نتائج مؤشر فرص العمل (المشاركة)،** مال لصالح الإناث حيث كان لهن فرص أفضل للعمل ضمن الكادر الأكاديمى مقارنة بالذكور.

([٦٥]) د. بدر علوان كاظم الشمرى، خضر عباس جبار، "تطوير طريقة لإعداد الموازنة العامة للدولة من خلال مفهوم الموازنة المستجيبة للنوع"، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية، كلية الإدارة والاقتصاد– جامعة واسط– العراق، العدد٢٤، ٢٠١٦،ص ٢٨-٢٩.

(ISSN: 2537 - 0758)

٣- **مؤشر عدم عدالة الموازنة بحسبنتائج مؤشر فرص الاستفادة،** كان لصالح الذكور حيث كان لهم حظ أوفر بفرص الاستفادة من خدمة التعليم فى المحافظة مقارنة بالإناث.

٤- **عدم الاهتمام بعدالة توفير فرص العمل** فى الكادر الأكاديمى من منظور النوع الاجتماعى مقارنة بالإهتمام بالجوانب الأخرى (السن والتخصص والتقدير وسنة التخرج والحالة الاجتماعية) عند قبول طلب التعيين فى الوظائف من قبل الجهة الحكومية.

٥- **عدم وجود اهتمام كاف بعدالة الخدمة التعليمية** من منظور النوع الاجتماعى ضمن مرحلة تحديد الأهداف الاستراتيجية على المدى الطويل بحسب التوزيع الجغرافى، وبما يتناسب مع نسبة السكان المستهدفة فى التعليم.

ويلاحظ مما سبق، أن :

- الذكور كان لهم حظ أوفر من النساء فى الاستفادة من خدمات التعليم، وربما يرجع ذلك إلى عدم تضمين منظور النوع الاجتماعى فى مرحلة تحديد الأهداف الاستراتيجية لخدمات التعليم فى القطاع محل الدراسة.
- العبرة بالوعى المجتمعى بقضايا النوع، فعلى الرغم من أن استمارة القبول فى الوظائف لم تكن تعنى بمنظور النوع الاجتماعى عند التقدم للوظائف، فقد مالت نتائج مؤشر فرص العمل (المشاركة)، لصالح الاناث.

(ب) الموازنة المستجيبة للنوع واحتياجات الطفل:

ألمحنا فى موضع سابق، إلى أن الموازنة المستجيبة للنوع ليست موازنة خاصة بالمرأة، وبإلإمكان تطويرهذا النوع من الموازنات، بحيث تصبح موازنة مستجيبة لاحتياجات فئات أخرى جديرة بالرعاية.

وفى عام ٢٠٠٣، دعت لجنة الأمم المتحدة المعنية بحقوق الطفل، إلى إيجاد مكان بارز للطفل فى موازنة الدولة(٦٦)، واعتبرت اللجنة أن تحديد وتحليل الموارد الخاصة بالأطفال فى الموازنات العامة، محل اهتمام فى فحص ومراجعة تقارير الدول، ولا يتأتى لدولة أن تزعم أنها تنفذ الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للطفل، دون تحديد واضحللمخصصات المالية فى الموازنة، وهو إلتزام يجد أساسا له فى نص المادة (٤) من اتفاقية حقوق الطفل، والتى توجب على الحكومات تنفيذ الاتفاقية فى بلادها إلى أقصى حدود مواردها المتاحة(٦٧).

وبالفعل بدأت بعض الدول فى إعداد موازنات مستجيبة لاحتياجات الطفل كما هو الحال فى أنجولا والسلفادور وأثيوبيا وبيرو وجنوب أفريقيا وفيتنام وفلسطين(٦٨). وكان للسويد تجربة رائدةفى وضع ملاحق للموازنة العامة تبين مخصصات الطفل منذ عام ٢٠٠٠، حيث بدأ المكتب الوطنى لمنظمة إنقاذ الطفل السويدى (Save TheChildern Swedeen) بالتعاون مع جمعيات محلية أخرى، بتحليل المخصصات المالية للتعليم الإلزامى، والتى أظهرت تأثير التخفيض فى المخصصات خلال التسعينات على التلاميذ فى مرحلة التعليم الالزامى(٦٩). وفى عام ٢٠٠٢، قامت السويد بتطوير موازنة النوع إلى

---

(٦٦) (UN DOC,CRC/Gc/2003/5)، **أنظر**:دايان إيلسون،"إعداد الميزانية مع مراعاة حقوق المرأة: مراقبة الميزانيات الحكومية للتأكد من مسايرتها لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة"، منشورات صندوق الأمم المتحدة للنهوض بالمرأة (يونيفوم)، هولندا، ٢٠٠٧، ص ٢٥.

(٦٧) **تنص المادة (٤) من اتفاقية حقوق الطفل، على أن**"تتخذ الدول الأطراف كل التدابير التشريعية والإدارية وغيرها من التدابير الملائمة لإعمال الحقوق المعترف بها في هذه الاتفاقية. وفيما يتعلق بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، تتخذ الدول الأطراف هذه التدابير إلى أقصى حدود مواردها المتاحة، وحيثما يلزم في إطار التعاون الدولى".

أنظر:

- UN," General measures of implementation of the Convention on the Rights of the Child (arts. 4, 42 and 44, para. 6)", Avliable at: https://undocs.org/CRC/GC/2003/5

(٦٨) UNDP,"Eight Child-Focused Budget Studies–summaries'the International Child Focused Budget Studies Project,Sweden,2002.

(٦٩) **أنظر**:

(ISSN: 2537 - 0758)

موازنة مستجيبة لاحتياجات الطفل، حيث تلتزم السويد بتخصيص نسبة (٢%) من الناتج القومى الإجمالى لرعاية الأطفال[٧٠]. كذلك أعدت الأردن الموازنة الصديقة للطفل عام ٢٠٠٩، تستوعب احتياجات الأطفال فى الأردن والبالغ عددهم نحو ٤٢% من إجمالى السكان[٧١]. وفى مصرأبرزت موازنة الدولة للعام المالى ٢٠١٩/٢٠٢٠، مخصصات مالية للطفل قدرت بنحو(١٤٠,٨ مليار جنيه)[٧٢]، موزعة على ثلاثة قطاعات ريادية هى التعليم والحماية الاجتماعية والصحة، وقد بلغت مخصصات الطفل

- Elisabeth Näsman, Jan Lindvall and Jana Kjellberg, "The Swedish Child Focused Budget Study', UNDP,"Eight Child-Focused Budget Studies–summaries' the International Child Focused Budget Studies Project, Sweden, 2002, p., p.37.

(٧٠) **أنظر**:

Elisabeth Näsman, Jan Lindvall and Jana Kjellberg, Op. Cit., p.7-38.

د. سلوى شعراوي جمعة، "الموازنة المستجيبة لاحتياجات المرأة الرجل ومعا" في محرر: **د. سلوى شعراوي جمعة،** "الموازنة العامة: اتجاهات ورؤى جديدة"، مركز دراسات واستشارات الإدارة العامة بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية– جامعة القاهرة،٢٠٠٤، ص ٢٥٩.

(٧١) **أنظر**: المنظمة الدولية للإصلاح الجنائى– مكتب شمال أفريقيا، "دليل إعداد الموازنة الصديقة للطفل"، منشورات المنظمة الدولية للإصلاح الجنائى– مكتب شمال أفريقيا، عمان– الأردن(غير موضح تاريخ النشر)، ص٨. متاح على الرابط التالى:
https://cdn.penalreform.org/wp-content/uploads/2015/09/Budget- preperation-child-friendly-guide.pdf

(٧٢) جدير بالذكر أن حساب التقديرات تمت من قبل منظمة الأمم المتحدة للطفولة(اليونيسيف)، على أساس التعداد السكانى لمصر عام ٢٠١٧، والذى قدر أن الأطفال فى مصر يمثلون(٤٠%) من إجمالى السكان، وتم الحصول على بيانات مخصصات الإسكان الاجتماعى والصحة من موازنة المواطن ٢٠١٩/٢٠٢٠ والبيان المالي ٢٠١٩/٢٠٢٠ الصادر عن وزارة المالية، وبالنسبة لبيانات برامج الدعم والحماية االجتماعية بمشروع موازنة ٢٠١٩/٢٠٢٠، فهى مأخوذة عن وحدة العدالة الاقتصادية التابعة لوزارة المالية.(**أنظر**: منظمة الأمم المتحدة للطفولة(اليونيسيف)،"الموازنة بشفافية: تسليط الضوء على مخصصات الأطفال فى موازنة:٢٠١٩/٢٠٢٠". متاح على الرابط التالى:
http://www.mof.gov.eg/MOFGallerySource/Arabic/Children19-20-ar.pdf

فى القطاعات الثلاثة نحو ٩٣,٥ مليار جنيه فى قطاع التعليم[٧٣]، ونحو٤٣ مليار جنيه فى قطاع الحماية الاجتماعية[٧٤]، ونحو ٤,٣ مليار جنيه فى قطاع الصحة[٧٥].

جدول رقم (٣): مخصصات الأطفال فى مشروع الموازنة العامة المصرية لعام ٢٠٢٠/٢٠١٩

القطاع	المبلغ بالمليار جنيه	% من إجمالى موازنة القطاع
الحماية الاجتماعية	٤٣	١٣
الصحة	٤,٣	٨
التعليم	٩٣,٥	٧١

المصدر: منظمة الأمم المتحدة للطفولة(اليونيسيف)، الموازنة بشفافية....، مرجع سبق ذكره، ص ٥-٦.

(ج) الموازنة المستجيبة للنوع واحتياجات الشيخوخة:

بدأ الاهتمام الدولى باحتياجات الشيخوخة ونوعية الحياة لكبار السن من خلال خطة عمل مدريد الدولية للشيخوخة عام ٢٠٠٢، والتى أتت استجابة لمخاوف عدم القدرة على التصدى لاحتيجات كبارالسن، مع تزايد أعداد الأشخاص الذين تزيد أعمارهم عن ٦٥ عام بوتيرة متسارعة. وتضمنت خطة عمل مدريد الدولية للشيخوخة ثلاث أولويات

---

(٧٣) وبحسب تقرير اليونيسيف المشار إليه فقد بلغت مخصصات تعليم الأطفال نحو ٧١% من مخصصات التعليم فى الموازنة العامة المصرية لعام ٢٠٢٠/٢٠١٩، وقدرت مخصصات رياض الأطفال بنحو ٤,٢ مليار جنيه، ومخصصات التعليم الابتدائى والاعدادى بنحو ٦٢,٨ مليار جنيه، والتعليم الثانوى نحو ٢٦,٥ مليار جنيه. **(أنظر:** تقرير اليونيسيف، المرجع السابق).

(٧٤) بلغت مخصصات الحماية الاجتماعية للأطفال نحو ١٣% من إجمالى برامج الرعاية الاجتماعية البالغ إجماليها ٣٢٩ مليار جنيه فى موازنة ٢٠٢٠/٢٠١٩، وقدرت نسبة الأطفال المستفيدين من برنامج تكافل وكرامة بنحو ٤٩,٥٢ % من إجمالى المستفيدين، وبلغ نصيب الأطفال من الأموال المخصصة للتحويلات النقدية الخاصة نحو ٦ مليار جنيه مصرى. **(أنظر:** تقرير اليونيسيف، المرجع السابق).

(٧٥) على أساس أن ٨% من موازنة الصحة موجهة للأطفال، كما أن ٦٦% من إجمالى الدعم الحكومى الموجه لقطاع الصحة من نصيب الأطفال.

(ISSN: 2537 - 0758)

رئيسة، تمثلت فى: إدماج كبار السن فى التنمية، توفير الخدمات الصحية والرفاه فى سن الشيخوخة، وكفالة تهيئة بيئة تمكينية داعمة[٧٦].

وتم إدراج السياسات المستجيبة لإحتياجات الشيخوخة ضمن خطط التنمية فى العديد من الدول، كما هو الحال فى أوغندا عام ٢٠٠٣، وتضمين قضايا الشيخوخة كفئة مستهدفة ضمن أنشطة الحد من الفقر فى تنزانيا عام ٢٠٠٥، واتباع نهج المساءلة أمام مستعملى الخدمات لتقييم الإنجازات المحققة فى قضايا الاستجابة لاحتياجات الشيخوخة، كما هو الحال فى الهند[٧٧]، واعتمدت تجربة نيوزيلندا استراتيجية "الشيخوخة الإيجابية"، من خلال برامج تشجع وتؤهل كبار السن للإنخراط فى سوق العمل[٧٨].

ويعتمد المجتمع الدولى مؤشرين لقياس معدل شيخوخة السكان، هما: مؤشر إعالة كبار السن، ومؤشر الشيخوخة. ويتم حساب نسبة إعالة كبار السن (المؤشر الأول)، بعدد البالغين ٦٥ سنة فما فوق لكل ١٠٠ شخص تتراوح أعمارهم بين ١٥ إلى ٦٤، ويصلح هذا المؤشر لقياس القدرة الاقتصادية للفئات العاملة على إعالة كبار السن غير العاملين. أما مؤشر الشيخوخة (المؤشر الثانى) فيقصد به عدد البالغين خمس عشرة عاما فما فوق لكل ١٠٠ شخص دون الخمسة عشر عاما[٧٩].

وبحسب تقرير مراجعة خطة عمل مدريد للاستجابةلاحتياجات الشيخوخة فى دول الاسكوا لعام ٢٠١٧، فقد تم تضمين احتياجات الشيخوخة فى خطط التنمية لتسع دول عربية هى: العراق وفلسطين والسودان (وهى من الدول بطيئة الشيخوخة بحسب التقرير) والأردن والكويت وعمان (متوسطة الشيخوخة) ولبنان والمغرب وتونس(سريعة

---

(٧٦) الأمم المتحدة– إدارة الشئون الاقتصادية والاجتماعية، "مبادىء توجيهية لاستعراض خطة عمل مدريد الدولية للشيخوخة وتقييمها"، نيويورك، ٢٠٠٧، ص١ .

(٧٧) الأمم المتحدة، المبادىء التوجيهية ...، المرجع السابق، ص ٢٢–٢٥، ص ٣٥.

(٧٨) المرجع السابق، ص ١٣.

(٧٩) **أنظر**: الأمم المتحدة– اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربى آسيا (الاسكوا)،"الشيخوخة فى الدول الأعضاء فى الإسكوا: عملية المراجعة والتقييم الثالثة لخطة عمل مدريد الدولية للشيخوخة"، الأمم المتحدة– بيروت، ٢٠١٧، ص ٨ .

الشيخوخة)[٨٠] على النحو الموضح بالجدول (رقم٣). وبحسب التقرير المشارإليه، فقد تضمنت استراتيجيات غالبية الدول مسائل الرعايا الصحية والاجتماعية وتوليد الدخل والإسكان فضلا عن الإعفاء الضريبى[٨١].

جدول رقم (٣): تضمين سياسات الشيخوخة فى الاستراتيجيات الوطنية وخطط التنمية فى بعض الدول الأعضاء فى منظمة الاسكوا (الفترة من ٢٠٠٩-٢٠١٦)

م	البلد	الاستراتيجية	خطة العمل	مؤشرالشيخوخة
١	العراق	الاستراتيجية الوطنية للوقاية والسيطرة على الأمراض غير الانتقالية	خطة عمل للوقاية والسيطرة على الأمراض غير الانتقالية	بطىء
٢	فلسطين	الخطة الاستراتيجية لقطاع كبار السن	الخطة التنفيذيةلقطاع كبار السن	
٣	السودان	الاستراتيجية الوطنية لكبار السن	-	
٤	الأردن	الاستراتيجية الوطنية لكبار السن	الخطة التنفيذية للاستراتيجية الوطنية لكبار السن	متوسط
٥	الكويت	الاستراتيجية الوطنية لكبار السن كجزء من الخطة	الخطة الانمائية الوطنية المتوسطة الأجل ٢٠١٦-	

(٨٠) بحسب **مؤشر الشيخوخة العالمى**- لقياس عدد الأشخاص كبار السن المعالين (من هم فى سن ٦٥ سنة فما فوق)، مقابل عدد الأشخاص صغار السن (من هم دون ١٥ سنة) المعالين- يتم تقسيم المجتمعات إلى بلدان بطيئة أو متوسطة أو سريعة الشيخوخة، بحسب النسبة المئوية لعدد السكان فى سن ٦٥ سنة فما فوق، مقابل كل ١٠٠ شخص ممن هم دون ١٥ سنة. **راجع:** "تقريراللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربى آسيا (الاسكوا)، "الشيخوخة فى الدول الأعضاء فى الإسكوا، مرجع سبق ذكره، ص (ى).

(٨١) راجع: تقرير:"الشيخوخة فى الدول الأعضاء فى الاسكوا ....، المرجع السابق، ص ١٦، ص١٨-١٩.

(ISSN: 2537 - 0758)

		الخمسية٢٠١٦-٢٠٢٠	٢٠٢٠	
٦	عمان	- استراتيجية كبار السن المتفرعة عن استراتيجية العمل الاجتماعى ووزارة الصحة	خطة وطنية لرعاية كبار السن وزارة الصحة	
٧	لبنان	-	-	سريع
٨	المغرب	الاستراتيجية الوطنية للنهوض بالمسنين	-	
٩	تونس	الاستراتيجية الوطنية لقطاع المسنين فى إطار المخطط التنموى ٢٠١٦-٢٠٢٠	الخطة الوطنية لرعاية كبار السن	

المصدر: الأمم المتحدة- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربى آسيا (الاسكوا)، "الشيخوخة فى الدول الأعضاء فى الاسكوا ..، مرجع سبق ذكره،ص ١٧.

وبحسب خطة عمل مدريد لعام ٢٠٠٢، يتم مراجعة وتقييم مدى الاستجابة لاحتياجات الشيخوخة داخل أولويات السياسة الوطنية، من خلال[٨٢]:

- الترتيبات المؤسسية المستجيبة لاحتياجات كبار السن (المؤسسات الحكومية واللجان الوطنية المعنية بالشيخوخة).
- الاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية المعنية بالشيخوخة.
- استعراض إنجازات الخدمات المقدمة لكبار السن.
- تحليل الموازنات العامة من منظور السن.

([٨٢]) تقريراللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربى آسيا (الاسكوا)،"الشيخوخة فى الدول الأعضاء فى الاسكوا، مرجع سبق ذكره، ص١٢-١٩. وكذلك، **أنظر:** المبادىء التوجيهية لاستعراض خطة عمل مدريد الدولية للشيخوخة وتقييمها، الصادرة عن إدارة الشئون الاقتصادية والاجتماعية- الأمم المتحدة، سابقة الذكر، وبخاصة الصفحة (ل) والصفحة (م) وكذلك ص ١٨، من الموجز التنفيذى.

وتم استحداث مؤشر لقياس الدول الأكثر استعداد والأقل استعداد لتلبية احتياجات الشيخوخة، وهو مؤشر الاستعداد لمواجهة الشيخوخة العالمية Global Aging Preparedness Index، الذى ابتكره مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، كأداة تحليل لتقييم التقدم الذى تحرزه دول العالم فى الاستعداد لمواجهة احتياجات كبار السن(٨٣).

ويتكون مؤشر الاستعداد لمواجهة الشيخوخة العالمية من مؤشرين فرعيين هما: مؤشراستدامة أوضاع المالية العامة(يتضمن ثلاثة مؤشرات مجمعة هى: العبء العام، الحيز المالى المتاح، والاعتماد على الاستحقاقات)، ومؤشر كفاية التدخل (يتضمنثلاثة مؤشرات مجمعة هى: الدخل الإجمالى، تعرض الدخل للمخاطر، ودعم الأسرة).

فضلا عن ذلك، وفى إتجاه تعزيز فرص استدامة أوضاع المالية العامة للاستجابة لاحتياجات الشيخوخة ومكونات النوع الاجتماعى بصفة عامة، أسفرت جهود الأكاديميين عن ظهور منهج "المحاسبة الجيلية"Generational Accounts(٨٤) لقياس الإنصاف

---

(٨٣) تم اقتباس مفهوم "**مؤشر الاستعداد لمواجهة الشيخوخة العالمية**"، من خلال مقال(نيل هاو، وريتشارد جاكسون) المنشور بمجلة التمويل والتنمية– عدد يونيه٢٠١١، وهو ملخص لدراسة– نيل هاو، وريتشارد جاكسون، وكيسوكى ناكشيما– الرائدة: "مؤشر الاستعداد لمواجهة الشيخوخة العالمية"، والمنشورة فى واشنطون عام ٢٠١٠ عن مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية(CISS).

أنظر:

- Jackson, Richard, Neil Howe," How Ready for Pensioners?", Finance & Development, Vol.48,No.2, IMF, Wahington, 2011, p.16.

– كذلك، أنظر:

- Jackson, Richard, Neil Howe, and Keisuke Nakashima, 2010, "The Global Aging Preparedness Index "Washington: Center for Strategic and International Studies and Prudential plc) Washington, 2010.

(٨٤) وهو المنهج الذى استحدثه كل من(لورانس ج. كوتليكيف، آلان ج. أورباخ، وجاجاديش جوخال) عام ١٩٩١. **راجع:**

-Nicoletta Batini and Giovanni Callegary, 'Balancing the Burden", Finance and Development, Vol.48, No.2, IMf, Septempber 2011,p19.

– ولمزيد من التفصيل، أنظر:

Auerbach, Alan J., Jagadeesh Gokhale, and Laurence J. Kotlikoff, "Generational Accounts: A Meaningful Alternative to Defi cit Accounting,"

(ISSN: 2537 - 0758)

بين الأجيال. ويتم تقييم العبء المالى بين الأجيال وفق منهج الحسابات الجيلية، بحساب الفرق بين الأعباء(الضرائب) التى يتحملها الأفراد فى بلد معين، والفوائد(التحويلات الحكومية) التى تعود عليهم، من خلال نظم النفقات العامة والضرائب فى هذا البلد(٨٥). ويتطلب التوازن بين الأجيال أن يكون مجموع إنفاق الحكومة على الاستهلاك فى المستقبل مساويا لكل الضرائب الصافية (الضرائب– التحويلات) فى المستقبل. أى أن:

نصيب الفرد مدى الحياة من الأعباء العامة = الضرائب التى يتحملها– التحويلات الحكومية التى يتلقاها

وفى ضوء ذلك يمكن معرفة من يتلقى موارد عامة صافية ومن سوف يتحمل الفاتورة، من أجل سياسة مالية متوازنة وقابلة للاستمرار.

ثانيا:أهداف الموازنة المستجيبة لاحتياجات النوع الاجتماعى وخصائصها:

حدد(شارب وبرومهيل) ثلاثة أهداف رئيسة تسعى إلى تحقيقها الموازنات المستجيبة للنوع، هى(٨٦):

- تعميم قضايا النوع الاجتماعى فى السياسات الحكومية.
- تعزيز مساءلة الحكومة عن التزاماتها بالحد من أوجه عدم المساواة.
- تغيير الميزانيات والسياسات .

وبإعتبارها وسيلة لقياس تأثير سياسات الإيرادات والإنفاق الحكومية على مكونات النوع الاجتماعى، يمكن إيجاز أهم أهداف الموازنة المستجيبة للنوع، وحسبما تشير تجارب الدول، فيما يلى(٨٧):

Tax Policy and the Economy, Vol. 5, ed. by David F. Bradford (Cambridge, Massachusetts: MIT Press) 1991.

(85) Nicoletta Batini and Giovanni Callegary, Op. Cit., p 19-20.

(٨٦)**راجع:**

- Rhonda Sharp and Ray Broomhill, "Budgeting for Equality…, Op.Cit., p.25.

(٨٧) **أنظر:**

- Janet G. Stotsky, "Gender Budgeting, Op.Cit., p3-5.
- Sharp and Broomhill, Op. Cit., p.36.

١- ضمان شفافية الموازنة العامة ومشاركة المواطنين من أجل تخصيص ما يكفى من الموارد، والتحقق من كفاية المخصصات لتحقيق الأهداف المعلنة.

٢- تحويل السياسات إلى برامج مالية ضمن الموازنة السنوية المعتمدة، بحيث يمكن قياس كفاية الموارد، للتحقق من مصداقية السياسات ومدى استجابتها لاحتياجات الناس(٨٨).

٣- رفع كفاءة الإنفاق العام والإيرادت العامة، وقياس مدى فاعليتهما فى تحقيق أهداف النوع الاجتماعى.

٤- تنفيذ برامج الإنفاق الإجتماعى لمواجهة التقلبات الدورية، والاستجابة للأزمات ودعم الخدمات الاجتماعية وتقليل الضررعلى الفئات الأكثر حرمانا(٨٩).

٥- تفعيل الحكم على كفاءة الموازنة من خلال مؤشر عدالة المخصصات، مؤشر نتائج فرص العمل(المشاركة)، مؤشر فرص الاستفادة، مؤشر عدالة توفير فرص العمل.

ومن جماع ما سبق، يمكن إيجاز أهم **خصائص الموازنة المستجيبة لاحتيجات النوع الاجتماعى**، بأنها:

- **موازنة أزمات**، تستطيع تفعيل نظم الحماية الاجتماعية فى الموازنات العامة بما يضمن بناء وتمويل احتياجات الفئات المستهدفة ومعالجة الفقرالهيكلى على المدى الطويل والاستجابةللأزمات.

Debbie Budlender, Diane Elson, Guy Hewitt and Tanni Mukhopadhyay," Understanding gender responsive budgets", The Commonwealth Secretariat, London,January 2002, p.86.

(٨٨) فى هذا السياق، أكد(بوب هوك)رئيس الوزراء الأسترالى فى تقديمه لبيان الموازنة العامة لعام ١٩٨٤، على الحكومة عندما تأتى لصياغة الميزانية هذا العام عليها أن تدرك أهمية تأثير القرارات التى تتخذها على المرأة، حيث أصبحت المرأة ضمن أهداف الاقتصاد الكلى فى أستراليا:

The Labor Prime Minister, Bob Hawke, said:" when the Government comes to forming this year's budget it will do so with the full cognizance of the impact the decisions it makes could have on women. We shall ensure that within the overall economic objectives of the Government the important decisions we make this year on the budget are made with the full knowledge of their impact on Australian women ".See: Rhonda Sharp and Ray Broomhill,Op.Cit.,p.27.

(٨٩) **أنظر**: المنظمة الدولية للإصلاح الجنائى، المرجع السابق، ص٧.

(ISSN: 2537 - 0758)

- **موازنة توازن،** تحقق التوازن بين الأجيال فى تحمل الأعباء وتلقى المنافع.
- **طريقة لتحسين كفاءة الموازنة العامة،** وتضييق الفجوة النوعية فى مراحل إعداد وتنفيذ الموازنة العامة.
- **آلية لتوسيع نطاق المشاركة** فى صنع القرارات الاقتصادية.
- آلية لتطوير نهج المسائلة أمام مستعملى الخدمات لتقييم الإنجازات المحققة فى قضايا الاستجابة لاحتياجات الفقراء والفئات الأكثر حرمانا.

ثالثا: أهمية الموازنة المستجيبة لاحتياجات النوع الاجتماعى كآلية لتعزيز مؤشرات السعادة الاقتصادية:

يؤكد كثيرون على أهمية الموازنة المستجيبة للنوع كآلية لردم الفجوات بين الجنسين، وتحقيق التوازن بين الأجيال، وإصلاح تحيزات السياسات الاقتصادية لصالح الفئات الأكثر حرمانا. **وهو ما عبرعنه (شارب و برومهيل) بقولهما،** "إن الموازنة المستجيبة للنوع تسعى إلى تحدى الافتراضات الراسخة بشأن "الحياد بين الجنسين gender neutrality" فيما يتعلق بأثر الميزانية على الرجل والمرأة[٩٠].

وتستطيع الموازنة المستجيبة للنوع أن تعكس قيم المجتمع والدولة، **وهو ماعبرعنه البرلمانى (برجز جوفندر) بقوله** "تعكس الميزانية قيم الدولة، من تقدره ومن تقدر عمله ومن تكافئه ..."[٩١].

The South African parliamentarian Pregs Govender, said: "the budget reflects the values of a country– who it values, whose work it values and who it rewards . . . and who, and what, and whose work it doesn't".

---

(٩٠) لاحظت (ديبى بودلندر)– التى تقود تحليل مبادرة ميزانية المرأة وتتولى تحرير مطبوعاتها السنوية– أن إصطلاح ميزانية المرأة قد ينطوى على خطأ فى التسمية، ذلك لأن مبادرة ميزانية المرأة، لا تدعو إلى ميزانية منفصلة للمرأة، أو أنها تقصر تحليلها على وثيقة الموازنة، إنما تبدأ من تحليل التباين بين الجنسين، وسياسات الحكومة لمعالجة هذا التباين، ومدى ما يعكسه تخصيص الموارد من إلتزام بهذه السياسات. راجع:

- Debbie Budlennder," The politica Economy of Women sBudget in South Africa ", World Development.28 (7), 2000, p.1365-1378. .

(91)**See**: Sharp and Broomhill," Budgeting for Equality,Op.Cit.,p.2.

كذلك، تبدوا الموازنة المستجيبة للنوع ضرورية لتحقيق العدالة والمساواة وتكافؤ الفرص، فى ضوء ما تشير إليه تجارب الدول وما تعكسه الإحصاءات الدولية من تمييز فى سياسات الإنفاق العام والإيرادات العامة وخاصة الضرائب.

وبالإضافة إلى موازنات المرأة والطفل وكبار السن، يمكن تطوير الموازنات المستجيبة للنوع لاستهداف فئات معينة(جديرة) فى قطاعات محددة، كتوسيع مخصصات الموازنة العامة فى مجال التعليم أوالصحة وتطوير العشوائيات. على سبيل المثال، فى الهند وأفريقيا جنوب الصحراء أستخدمت مخصصات الموازنات المستجيبة للنوع لتوفير دورات المياه لأسرالفتيات الفقيرات، كحافزا لبقائهن فى المدارس، وفى بنجلاديش استخدمت هذه المخصصات كتحويلات نقدية لمنع تسرب الأبناء من التعليم، وفى البلدان المتقدمة والنامية على حد سواء، يمكن استخدام هذه الموازنات لتفعيل القوانين التى تمنع عمالة الطفل، والتى تحظر التسرب من المدارس فى مراحل التعليم الإلزامى[٩٢].

التفاعل بين الموازنة المستجيبة للنوع ومؤشرات السعادة الاقتصادية:

تلتقى الموازنة المستجيبة لاحتياجات النوع الاجتماعى مع اقتصادات السعادة فى أمرين؛ **أولهما** أن كليهما يعد إحدى التجليات الواضحة للتحيزات التى تخفيها الأرقام، سواء تلك التى تتعلق بمؤشر الناتج المحلى الإجمالى، أوالأرقام التى لا تكشف عنها موازنة البنود القائمة على معايير الإنفاق الكلى. فالناتج المحلى الإجمالى لا يأخذ فى الاعتبارالمعاملات غير المسوقة، ولا يراعى البعد البيئى وطبيعة الأنشطة، ولا يقيس التفاعلات الاجتماعية. والموازنة العامة يصعب التسليم بحيادها رغم ما تحمله الأرقام الواردة فيها من العمومية والتجريد. **ثانيها**، أن كليهما يستهدف النمو المنصف المقترن بتصحيح التفاوت فى توزيع الدخل والثروة.

فضلا عن ذلك، تتفاعل الموازنة المستجيبة لاحتياجات النوع الاجتماعى مع نهج اقتصاديات السعادة، من ناحيتين:

---

(٩٢) راجع :

-Janet G. Stotsky, "Gender Budgeting….., Op. Cit, p11.

(ISSN: 2537 - 0758)

أولاهما، أن نهج اقتصاديات السعادة يستند إلى مؤشرات جديدة لقياس نوعية جودة الحياة الإنسانية" Humain Well-Being تحتكم فضلا عن الناتج المحلى الإجمالى، إلى تقييمات الإنسان ذاته، ومدى الرضا المتحقق فى مختلف مؤشرات الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والنفسية، وفى إطار أخلاقى تحدده مؤشرات الحرية الإنسانية (Human Freedom) ومؤشرات التمكين (Empowerment). وبالتالى يعد نهج اقتصادات السعادة موجه جيد للسياسة المالية. وهو ما يعنى أن تسهم السعادة الاقتصادية فى صياغة برامج الموازنة المستجيبة للنوع فى ضوء مخرجات تحليل التأثير المتبادل بين مؤشر السعادة والمتغيرات الاقتصادية الكلية.

والثانية، أن الموازنة المستجيبة للنوع تتضمن عددا من المسائل المتعلقة بالفقر وعدم المساواة بين الجنسين والعدالة عبر الأجيال، ومجموعة من القضايا تتعلق بشفافية الموازنة وكفاءة الإنفاق العام والعدالة الضريبية، فضلا عن خيارات السياسة المالية الملائمة لتحديد أولويات الإنفاق العام والتوزيع العادل للأعباء العامة، وتفعيل نظم الحماية الاجتماعية وتطوير نهج المساءلة أمام متلقى الخدمات. وهو ما يجعل الموازنة المستجيبة للنوع أداة مهمة لتعزيز مؤشرات السعادة الاقتصادية.

المبحث الثالث
تقييم تجربة مملكة البحرين فى تطبيق الموازنة المستجيبة لاحتياجات النوع الاجتماعى ومتطلبات تفعيلها من أجل اقتصاد قائمعلى السعادة

أوضحت الدراسة فيما سبق، أوجه الاتفاق بين الموازنة المستجيبة للنوع والاقتصاد القائم على السعادة، من حيث أن كليهما يعد إحدى التجليات الواضحة للتحيزات التى تخفيها الأرقام، وأن نهج اقتصادات السعادة يعد موجها جيدا لسياسة مالية تحد من مخاطر التوزيع غير العادل وتقلل أوجه عدم المساواة، كما أن الموازنة المستجيبة للنوع تعزز مؤشرات السعادة الاقتصادية.

وسوف نحاول فى هذا المبحث تقييم التجربة البحرينية فى تطبيق الموازنة المستجيبة لاحتياجات النوع الاجتماعى فى ضوء الدروس المستفادة من تجارب الدول، للوقوف على متطلبات تفعيلها من أجل تحقيق السعادة الاقتصادية.

وعليه نتناول هذا المبحث فى ثلاث مطالب، كما يلى:

المطلب الأول: خصائص التجارب الدولية فى تطبيق الموازنة المستجيبة لاحتياجات النوع الاجتماعى.

المطلب الثانى: تقييم تجربة مملكة البحرين فى تطبيق الموازنة المستجيبة لاحتياجات النوع الاجتماعى فى ضوء الدروس المستفادة من تجارب الدول.

المطلب الثالث: متطلبات تفعيل دور الموازنة المستجيبة لاحتياجات النوع الاجتماعى من أجل اقتصاد قائم على السعادة.

المطلب الأول
خصائص التجارب الدولية فى تطبيق الموازنة المستجيبة لاحتياجات النوع الاجتماعى

تشير تجارب الدول إلى أن موازنة النوع باعتبارها طريقة لإعداد الموازنة تستهدف الحد من أوجه عدم المساواة، تجاوزت القالب التقليدى وهو إدماج المرأة فى التنمية، واتسعت لتشمل التوازن بين الأجيال؛ موازنة الطفل والشيخوخة، كما استهدفت تعزيز

(ISSN: 2537 - 0758)

الوصول إلى الخدمات العامة كالصحة والتعليم للفئات المهمشة والأقل دخلا، وبالإمكان أن تكون موازنة توازن، أو موازنة أزمات لحماية الفئات الأكثر هشاشة والأقل قدرة على تحمل الصدمات، وآلية لقياس مدى الاستجابة لاحتياجات الناس الأساسية؛ سواء فيما يتعلق بالنفقات والإيرادات، وفيما يتعلق بالتخطيط والاستثمار المستجيبين لاحتياجات النوع الاجتماعى.

ويهدف هذا الجزء من الدراسة إلى استعراض أهم التطورات فى تطبيق الموازنات المستجيبة لاحتياجات النوع الاجتماعى، وفرص تعزيز مؤشرات السعادة الاقتصادية، للوقوف على أهم الدروس المستفادة منها لتجربة مملكة البحرين، وذلك على النحو التالى:

أولا: تطور التجارب الدولية فى تطبيق الموازنة المستجيبة لاحتياجات النوع الاجتماعى:

أسبانيا: تضمنت التجربة الأسبانية فى الموازنة المستجيبة لاحتياجات النوع الاجتماعى والتى بدأت عام ٢٠٠٠، العديد من الأدوات القوية لتحقيق مبدأ المساواة بين الجنسين، ومن هذه الأدوات تضمين الإحصاءات الحكومية خانة الجنس وتضمين النظام القانونى أدوات للمشاركة واتخاذ القرارات لتعزيز مشاركة المرأة. بالإضافة إلى ذلك، فإن توزيع المسئوليات والصلاحيات بين الدولة المركزية والأقاليم، خلق مستويين أساسيين لموازنات النوع وسياسات المساواة: المستوى الوطنى والإقليمى. وقد ساعد تعدد الكيانات المسئولة عن الموازنة المستجيبة للنوع، على تطوير آليات تفصيلية تمكن من قياس أثر السياسات المطبقة على قضية المساواةبين الجنسين[٩٣].

العراق: بدأت مبادرة الموازنة المستجيبة لاحتياجات النوع الاجتماعىفى العراق فى إطار خطة للإصلاح الإدارى بالتعاون مع الأم المتحدة عام ٢٠١٥، حيث تم تشكيل

([٩٣]) راجع: محمود البنهاوى، "تجارب ومبادرات دولية فى الموازنات المستجيبة للنوع الاجتماعى"، سلسلة أوراق الحق فى المعرفة تصدر عن مركز دعم لتقنية المعلومات(SITC)، منظمة حقوقية مستقلة– مصر، متاح على الموقع الالكترونى للمركز بتاريخ ٢٠٢٠/١١/٢٢.
https://sitcegypt.org/?p=4306

سبع فرق للنوع الإجتماعى فى سبع وزارات، ولجنة لتحويل موازنة البنود إلى موازنة برامج. وتم تطبيق مفهوم الموازنة المستجيبة للنوع بالتركيز على جانب النفقات فى وزارة التربية، وذلك من من خلال مرحلتين. تستهدف المرحلة الأولى، تحليل الموازنات القائمة فى الوزارة المستهدفة، حيث يتم أولا اختيار قطاع معين داخل الوزارة، وتقييم أسلوب إعداد الموازنة داخل القطاع، ثم تحديد مؤشرات كمية لتقييم السياسات المالية وأثرها على النوع الاجتماعى، إعادة تقييم لطبيعة المخصصات المالية وحجمها فى ضوء النتائج والمؤشرات المالية وتحديد حجم الفجوات. وتستهدف المرحلة الثانية، إعادة وضع التقديرات بموجب نموذج مقترح، وقد انتهت دراسة لتطوير طريقة إعداد الموازنة العامة العراقية من خلال مفهوم الموازنة المستجيبة للنوع إلى أن موازنة النوع تعد ضرورة لسد الاختلالات لصالح الرجل أحيانا[٩٤].

المغرب:اهتمت المبادرة المغربية للموازنة المستجيبة احتياجات النوع الاجتماعى منذ بدايتها عام ٢٠٠٢، بإرساء مفهوم موازنة النوع، وبناء وعى الكوادر القائمة على تنفيذها. وفى عام ٢٠٠٥ صدر أول تقريرللنوع الاجتماعى، ثم إعداد دليل الموازنة المستجيبة لاحتياجات النوع الاجتماعى عام ٢٠٠٦. وبصدور دستور المغرب الجديد لعام ٢٠١١، والذى تضمنت نصوصه التأكيد على ترسيخ المساواة بين الجنسين ومحاربة كل أشكال التمييز(الفصول: ٦، ١٩، ١٦٤ من الدستور)، بدأت مرحلة مأسسة الموازنة المستجيبة للنوع، فأنشىء مركز الامتياز الخاص بالنوع الاجتماعى عام ٢٠١٣. وصدر قانون المالية العامة الجديد عام ٢٠١٥، والذى نص فى مادته رقم(٣٩) على أن ".... يؤخذ بعين الاعتبار معيار النوع فى تحديد الأهداف والمؤشرات"، وفى عام ٢٠١٦/٢٠١٧، تم إدماج مقاربة النوع الاجتماعى على مستوى الكراسات الموازنية وتقاريرنجاعة الأداء. واعتمدت الموانة المستجيبة للنوع فى المغرب على جانب النفقات

(٩٤) **راجع:** حيدر علوان كاظم الشمرى، خضر عباس جبار، "تطوير طريقة لإعداد الموازنة العامة للدولة من خلال مفهوم الموازنة المستجيبة للنوع"، مجلة الكوت لعلوم الاقتصادية والإدارية، تصدر عن كلية الإدارة والاقتصاد– جامعة واسط، العدد (٢٤)، ٢٠١٦، ص ٨–١٠.

(ISSN: 2537 - 0758)

سواء النفقات العامة المشتركة أو الموجهة للنوع الاجتماعى بشكل مباشر أوتلك التى تعزز عدالة النوع[٩٥].

المكسيك: بدأت أول مبادرة لتحليل الموازنة العامة من منظور النوع الاجتماعى فى المكسيك عام ١٩٩٩، عن طريق مجموعة من القيادات النسائية فى منظمات المجتمع المدنى.وفى عام٢٠٠٠ أطلقت المكسيك بالمشاركة مع المجتمع المدنى مبادرة الموازنة المستجيبة لاحتياجات النوع الاجتماعى، وفى عام ٢٠٠٦، تضمن قانون الموازنة العامة النص على أن يتم إعداد الموازنة العامة على أساس عدة معايير منها النوع الاجتماعى. وتضمنت التجربة المكسيكية آلية للمساءلة، حيث تم تشكيل لجنة من برلمانيين وأكاديميين وممثلين للمجتمع المدني، لمسائلة جميع الجهات التى تحصل على موارد مخصصة لتحسين المرأة ضمن الموازنة العامة[٩٦].

النمسا: بدأت محاولات إدماج النوع الاجتماعى فى الموازنة العام النمساوية منذ عام ٢٠٠٠، وإكتسبت الموازنة المستجيبة لاحتياجات النوع الاجتماعى زخما خاصا عام ٢٠٠٧، حيث نص التعديل الدستورى النمساوى لعام ٢٠٠٧،على الموازنة المستجيبة للنوع كحق دستورى، بإعادة صياغة المادة ٣/١٣ من الدستور على النحو التالى: (يجب أن تهدف الدولة أو الإقليم إلى الوضع المتساوى للرجال والنساء فى الموازنة). وبموجب هذا الوضع الدستورى صار لزاما على كل وزارة أن تربط موازناتها بهدف تحقيق المساواة على أساس النوع، وكذا تحليل السياسات وتقييم أثر السياسات من منظور النوع[٩٧].

---

(٩٥) وزارة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية– المغرب، "تجربة المملكة المغربية– النوع الاجتماعى– الموازنة المستجيبة للنوع"، https://social.gov.ma/

(٩٦) **راجع:**

Debbie Budlender, "Review of Gender Budget Initiatives." Op.Cit.,p. 17-18.

– محمود البنهاوى،المرجع السابق، ص ٢.

(٩٧) **راجع:**

- Debbie Budlender, Op. Cit.,p. 8.

– محمود البنهاوى،المرجع السابق، ص ٢.

الهند: أولت الهند اهتماما بالموازنات المستجيبة لاحتياجات النوع الاجتماعى ابتداء من عام ١٩٩٧، حيث أقرت الخطة التنمية (١٩٩٧/٢٠٠٢) هدف أن يتم توجيه ٣٠% على الأقل من مخصصات قطاعات التنمية إلى النساء، تلى ذلك مسح اقتصادى وطنى عن اللامساواةالقائمة على النوع فى عام ٢٠٠٢. واعتمدت تجربة الموازنة المستجيبة لاحتياجات النوع الاجتماعى فى الهند على سياسات الإنفاق العام، بتخصيص برامج إنفاق تستهدف النساء بوجه خاص: كبرامج تسهيل الاقتراض والنفاذ للقطاع المصرفى وبرامج الصحة الموجهة للنساء، وصياغة محددات الضمان الاجتماعى لتتوجه للنساء بشكل خاص. ولم تكتف التجربة الهندية بإعادة توجيه الإنفاق العام– دون زيادة– لتصويب الخلل الناتج عن التحيز الاجتماعى ضد النساء، بل اتجهت الهند نحو زيادة الإنفاق الموجه إلى النساء للتغلب على مشاكل– موازنات البنود– عدم القدرة على رؤية النساء كمستفيد نهائى من الإنفاق العام(٩٨).

جنوب أفريقيا: بدأت موازنة النوع فى جنوب أفريقيا كآلية لتعزيز أوجه المساواة بين الجنسين عام ١٩٩٥، وفى عام ١٩٩٧ أخذت مبادرة مشروع الموازنة المستجيبة للنوع(إيداسا)، توجها نحو تعزيز الاستجابة لاحتياجات الطفل، من خلال دراسات تعنى بتقييم تأثير سياسات الاقتصاد الكلى على الأطفال فى جنوب أفريقيا. وابتداء من عام ٢٠٠٠(أى بعد مرور خمسة أعوام من بدء تطبيق موازنة النوع للمرأة) تم تضمين احتياجات الطفل فى الموازنة المستجيبة للنوع، بالتركيز على قطاعات الصحة والتغذية والتعليم والرفاهية والعدالة وتنظيم المجتمع(٩٩).

---

(٩٨) **راجع:**

- Debbie Budlender,Op.Cit.,p. 12-13.

–أشوك ك. لاهيري وآخرون، "موازنة النوع في الهند"، (تقرير نهائي لتقييم الخطة التسعية) المؤسسة الوطنية للمالية العامة والسياسات، الهند)، مثبت فى: محمود البنهاوى، "تجارب ومبادرات دولية فى الموازنات المستجيبة للنوع الاجتماعى"، مرجع سبق ذكره.

(٩٩) **راجع:** المركز الدولى للموازنة، مركز أولويات الموازنة والسياسات، "الدليل الإرشادى لأعمال الموازنة للمنظمات غيرالحكومية، واشنطون، ٢٠٠١، ص٦٨.

(ISSN: 2537 - 0758)

سويسرا: بدأت تجربة سويسرا فى إدماج النوع الاجتماعى فى الموازنة العامة فى مارس ١٩٩٤، من خلال دراسة عن الأثار المباشرة وغير المباشرة لعجز الموازنة العامة على النساء، واستهدفت الدراسة تقييم: تأثير عجز الموازنة على توظيف الرجال والنساء، التأثير على الرجال والنساء كمستفيدين من خدمات الدولة، التأثير على عمل المرأة بدون أجر ،بعدها تم إعتماد قانون المساواة فى الحقوق(١٠٠).

فرنسا: تم تطبيق مبادرةالموازنة المستجيبة لاحتياجات النوع الاجتماعىفى فرنسا عام ٢٠٠٠، بإضافة ملحق للموازنة (الورقة الصفراء للميزانية) يبين الإجراءات التى تقوم بها الحكومة تجاه المساواه على أساس النوع الاجتماعى، ويتضمن ملحق الميزانية غالبا إلتزاما حكوميا بالعدالة بين الجنسين فى الوظائف العامة، والتوفيق بين العمل والحياة الأسرية، بيانا بالمخصصات المالية المطلوبة لتمويل كافة الجهود لتحقيق المساواة بين الجنسين. كما اعتمدت التجربة الفرنسية على تحليل الموازنة من منظور النوع الاجتماعى، أو ما يعرف بآلية التقارير السنوية التى تعدها وزارة المالية عن توزيع الموارد الاقتصادية بين الرجال والنساء، لمعرفة مدى التقدم المتحقق والفجوات القائمة(١٠١).

فلسطين: بدأ التوجه نحو الموزانة المستجيبة لاحتياجات النوع الاجتماعى فى فلسطين عام ٢٠٠٥، واستهدفت المبادرة فى بدايتها رفع الوعى بأهمية احتياجات النوع الاجتماعى، وردم الفجوات بين المرأة والرجل. وفى عام ٢٠٠٦، تم تشكيل اللجنة التوجيهية لمبادرة الموازنة المستجيبة لاحتياجات النوع الاجتماعى، تضم ممثلين عن وزارة شئون المرأة والسلطة التشريعية والمجتمع المدنى. واتسمت التجربة الفلسطينية

---

(١٠٠)**راجع:**

Debbie Budlender, Op.Cit.,,p.25-26.

(١٠١) **راجع:**

-National Commission for the Promotion of Equality Malta, "Gender Responsive Budgeting: A study on GRB initiatives in Sweden, Switzerland, Italy, United Kingdom and France", Malta, 2009,p.59-60.
- Debbie Budlender, Op. Cit., p. 12.

بالتوجه نحو الاحتياجات المستجيبة للطفل من خلال تحليل الإنفاق على التعليم، وتقييم الإنفاق الاجتماعى(١٠٢).

كوريا: أعتبرت الموازنة المستجيبة للنوع مطلبا قانونيا فى كوريا ابتداءا من عام٢٠١٠، حيث أوجب قانون الشئون المالية الوطنى لعام٢٠٠٦، على الحكومة تقديم تقرير حول التوازن بين الجنسين والموازنة المستجيبة للنوع ابتداء من عام ٢٠١٠ فصاعدا، ويتضمن التقرير تحليل أثر الموازنة(النفقات والإيرادات) على الرجال والنساء، ويقيس التقييم ما إذا كانت الميزانية تعود بالنفع على مكونات النوع الاجتماعى بشكل متساو وإلى أى مدى تعالج التمييز بين الجنسين(١٠٣).

مصر: تعد المبادرة المصرية فى الموازنة المستجيبة لاحتياجات النوع الاجتماعى من التجارب الرائدة، حيث بدأت التجربة فى وقت مبكر(عام ٢٠٠١) بالتركيز على جانب النفقات، وإدماج دلالات النوع الاجتماعى فى نظام الإحصاءات الحكومية، لتسهيل قراءة البيانات الحكومية من منظور النوع الاجتماعى، ثم شهدت التجربة المصرية فى عامها الخامس، تطورات هامة فى مجال الحد من أوجه عدم المساواة والاستجابة لاحتياجات النوع الاجتماعى، **تمثلت فى:**

- الاهتمام بجانب الإيرادات وخاصة الضرائب، حيث انتهج قانون ضريبة الدخل المصرى رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥، نهجا جديدا يحد من التمييز الضريبى القائم ضد المرأة والاستجابة لاحتياجات النوع الاجتماعى، وأقر القانون فى مادته السابعة، إعفاءا شخصيا من الضريبة على الدخل لايرتبط بجنس الممول ولا بحالته الاجتماعية، حيث نصت المدة (٧) من القانون رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥، على أن "تستحق الضريبة على ما يجاوز خمسة ألاف جنيه من مجموع الدخل الذى يحققه

---

(١٠٢) **راجع:**

Elisabeth Näsman, Jan Lindvall and Jana Kjellberg, Op.Cit.,p. 48-50.

– د. هديل رزق قزاز، "الموانة المستجيبة للنوع فى الواقع الفلسطينى"، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينى،رام الله– فلسطين، ٢٠٠٧، ص٢–٣.

(١٠٣) منظمة التعاون الاقتصادى للتنمية (الأوسيد) بالتعاون مع مجلس الإمارات للتعاون بين الجنسين، "دليل التوازن بين الجنسين .....، مرجع سبق ذكره، ص٣٧.

(ISSN: 2537 - 0758)

الممول المقيم خلال سنة". كما نصت المادة(٣/١١٤) من قانون ضريبة الدخل المشار إليه، على إسقاط ضريبة الدخل عندما لا يكون للممول مالا يدر دخلا يتجاوز الخمسة ألاف جنيه، سواء كان المدين رجلا أوإمرأة. وبطبيعة الحال فإن الإعفاء الوارد بنص المادة السابعة من قانون ضريبة الدخل المصرى لعام ٢٠٠٥، يضاعف الخصم الممنوح للأسرة، مقارنة بالوضع السابق الذى كانت تعامل المرأة فيه كأعزب، حيث كان الإعفاء الضريبى للمتزوج ويعول زوجته خمسة ألاف جنيه ليصبح عشرة ألاف جنيه بعد التعديل[١٠٤].

- تم تعديل نص الفقرة الخامسة من منشور الموازنة العامة للعام المالى ٢٠٠٨/٢٠٠٩، وتضمينه التأكيد على الاستجابة لاحتياجات المرأة والرجل والطفل، كما تضمن التعديل ضرورة مراعاة نهج موازنة البرامج والأداء التزاما بنص المادة (٤) من قانون الموازنة العامة للدولة، وحتى يمكن تقييم وضع كل من الرجل والمرأة والوقوف على كفالة تكافؤ الفرص، كما تم تعديل المادتين (١١ و١٢) من المنشور للحفاظ على مخصصات العدالة الاجتماعية وحقوق الطفل[١٠٥].
- توسيع مفهوم الموازنة المستجيبة للنوع لتشمل الطفل والفئات الأكثر حرمانا من الرجال والنساء، وقدرت مخصصات الطفل بنحو ١٤٠,٨ مليارجنيه فى موازنة الدولة للعام المالى ٢٠١٩/٢٠٢٠، موزعة على قطاعات التعليم والصحة والرعاية الاجتماعية.

---

(١٠٤) د. رمضان صديق، "حق المرأة فى عدم التمييز الضريبى لصالح الرجل "، المؤتمر السنوى الثالث لكلية الحقوق بجامعة الأسكندرية بالشتراك مع جامعة جونز هوبكنز الأمريكية بواشنطون: "حقوق المرأة فى مصر والدول العربية"، فندق فلسطين: الأسكندرية، ١-٢ ديسمبر ٢٠١٠، ص ٤٠.

(١٠٥) وزارة المالية المصرية- وحدة تكافؤ الفرص، "إعداد موازنة مستجيبة لاحتياجات المرأة والرجل معا"، ٢٠٠٨، ص ٣،ص١٠-١١. متاح على الرابط التالى:
http://www.mof.gov.eg/equality-finallweb/equalityguestpages/nasharat.asp

- وبصدور دستور مصر لعام ٢٠١٤، استكملت المبادرة المصرية للموازنة المستجيبة للنوع الإطار المؤسسى[١٠٦]، حيث رسخت المادة (٨) مبدأ العدالة والمساواة[١٠٧]، ونصت المادة (٥٣) على أن المواطنون لدى القانون سواء..... لا تمييز بينهم، وتلتزم الدولة باتخاذ التدابير اللازمة للقضاء على كافة أشكال التمييز[١٠٨]، وتكفل الدولة تحقيق المساواة بين المرأة والرجل فى جميع الحقوق(م١١ من الدستور)، وللمجلس القومى للمرأة حق الرعاية الكاملة لحقوق المرأة فيما يتعلق بالقوانين واللوائح ذات الصلة.

ثانيا: أهم الدروس المستفادة من التجارب الدولية فى تطبيق الموازنة المستجيبة لاحتياجات النوع الاجتماعى:

تشير تجارب الدول فى تطبيقات الموازنة المستجيبة لاحتياجات النوع الاجتماعى إلى نقاط قوة ونقاط ضعف أحيانا، كما تظهر تجارب الدول أوجه اتفاق وأوجه اختلاف فى أحايين أخرى،ويبين الجدول التالى ملامح الموازنة المستجيبة لاحتياجات النوع الاجتماعى فى عينة مختارة من(٢٣) دولة حول العالم:

(١٠٦) أسس لدستور المصرى لعام ٢٠١٤، مبدأ المساواة من خلال (١٩) تسع عشرة مادة، تخص المرأة بشكل مباشر أو غير مباشر، وهى المواد أرقام (٦، ٨، ٩، ١٠، ١١، ١٣، ١٧، ٢٩،٥٣، ٦٨، ٧٨، ٨٠، ٨١، ٨٣، ٩٣، ٩٨، ١٨٠، ٢١٤).

(١٠٧) وهى ذات المادة الواردة فى دستور مصر المعدل لعام٢٠١٢.

(١٠٨) جدير بالإشارة أن الحماية الجنائية ضد التمييز، أتت بموجب التعديلات التى أدخلت على قانون العقوبات المصرى عام ٢٠١١، حيث شملت تعديلات قانون العقوبات، إضافة مادة جديدة للباب الحادى عشر من الكتاب الثانى من القانون، والتى نصت على توقيع عقوبتى الحبس والغرامة أو إحدى هاتين العقوبتين حال القيام بعمل أو الامتناع عن عمل من شأنه التمييز بين الأفراد على أساس الجنس أو العرق ....، ويترتب على هذا التمييز إهدارا لمبدأ تكافؤ الفرص أو العدالة الاجتماعية أو تكدير السلم العام.

(ISSN: 2537 - 0758)

جدول رقم (٤): ملامح الموازنة المستجيبة للنوع فى عينة مختارة من (٢٣) دولة حول العالم

الأسس	الممارسة	عدد الدول
	– بدعم من المنظمات الدولية أو وكالات المساعدة الإنسانية	١٣
	– مرتبطة بالأهداف الانمائية أو خطة التنمية الوطنية أو استراتيجية المساواة بين الجنسين	١٨
مكونات السياسة المالية	التركيز على النفقات	٢٣
	التركيز على الايرادات	٥
مؤشرات لإدراج الموازنة بين الجنسين فى العملية المالية	تعميم الموازنة المستجيبة أو ذات الصلة لتوجيه البيروقراطية	١٨
	تقرير نتائج الموازنة المسجيبة أو التدقيق	١٢
الأساس القانونى	إدراج الموازنة المستجيبة فى الموازنة الأساسية أوقوانين مالية أخرى	١٣
دور الحكومة	وزارة المالية هى الكيان الرائد	١٧
	بالمشاركة مع الحكومة المحلية	١٦
دور المجتمع المدنى	للمجتمع المدنى دور فاعل	١٨

Source: Janet G. Stotsky,Op.Cit,p.15.

فى ضوء استعراضنا لتطبيقات الموزانات المستجيبة لاحتياجات النوع الاجتماعى فى تجارب بعض الدول، ومن خلال بيانات الجدول السابق، **يمكن استخلاص أهم ملامح (خصائص) الموازنات المستجيبة للنوع على النحو التالى:**

- النص صراحة على تطبيق الموازنة المستجيبة للنوع.
- النهج المعيارى المستخدم فى إعداد الموازنة المستجيبة للنوع
- التنسيق بين دور الحكومة ودورالمجتمع المدنى فى إعداد الموازنات المستجيبة للنوع

- اتباع نهج مساءلة الحكومات أمام متلقى الخدمات
- توسيع نطاق المبادرات المستجيبة للنوع.

(أ) النص صراحة على تطبيق الموازنة المستجيبة للنوع: استندت تطبيقات موازنة النوع فى تجارب بعض الدول إلى النص على ذلك صراحة، إما باعتبارها حق دستورى كما هو الحال فى النمسا بموجب المادة (٣/١٣) من التعديل الدستورى لعام ٢٠٠٧، أو بموجب نص على ذلك فى قانون الموازنة العامة كما هو الحال فى الفلبين عام ١٩٩٥ والمكسيك عام٢٠٠٦ وكوريا بموجب قانون الشئون المالية الوطنى لعام ٢٠٠٦. ودأبت مصر على إدراج خطة إدماج النوع الاجتماعى فى خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية منذ خطة التنمية الرابعة(١٩٩٧-٢٠٠١)، واكتفى نظام الموازنة العامة فى مصر بالنص فى منشور الموازنة العامة ابتداء من العام المالى ٢٠٠٨/٢٠٠٩، علىالاستجابة لاحتياجات النوع الاجتماعى، وإدماج دلالات النوع الاجتماعى فى نظام الاحصاءات الحكومية، بالإضافة إلى تبويب الموازنة العامة بما يكفل تحليل بنودها وتقسيماتها من منظور النوع الاجتماعى. وامتلكت بعض الدول أدوات قوية لتطبيق الموازنة المستجيبة للنوع، **نموذج ذلك:**

- إضافة ملحق للموازنة يبين الإجراءات التى تقوم بها الحكومة تجاه المساواه على أساس النوع الاجتماعى، كما هو الحال فى فرنسا، حيث يتضمن ملحق الميزانية (الورقة الصفراء للميزانية) إلتزاما حكوميا بالعدالة بين الجنسين فى الوظائف العامة، والتوفيق بين العمل والحياة الأسرية، فضلا عن بيان بالمخصصات المالية المطلوبة لتمويل جهود الحد من أوجه عدم المساواة.
- مراجعة تقرير الميزانية التى تعدها وزارة المالية عن توزيع الموارد بين الجنسين فى مشروع الميزانية (السويد)، وكذا التقارير التى تقوم بها منظمات المجتمع المدنى مثل (مجموعة الميزانية النسوية غير الربحية فى انجلترا) عن تحليل الإنفاق العام والإيرادات العامة من منظور النوع، وتحليل أثر الموازنة على النساء مقارنة بالرجال.

(ISSN: 2537 - 0758)

- تضمين الإحصاءات الحكومية خانة الجنس وتضمين النظام القانونى أدوات للمشاركة واتخاذ قرارات تعزز مشاركة المرأة، بالإضافة إلى توزيع المسئوليات والصلاحيات والأدوار بين الدولة المركزية والأقاليم، بهدف خلق مستويين أساسيين لموازنات النوع وسياسات المساواة: المستوى الوطنى والإقليمى، وتعدد الكيانات المسئولة عن الموازنة المستجيبة للنوع (أسبانيا).

(ب) النهج المعيارى المستخدم فى إعداد الموازنة المستجيبة للنوع: على الرغم من أنه لا يوجد نمط واحد لمبادرات الموازنة المستجيبة للنوع، إلا أن التجارب الدولية تشير إلى مجموعة من الإجراءات دأبت كثير من الدول على اتباعها، بل أن كثير من الإجرات تم تطبيقها فى تجربة ما ثم جرى تعميمها، مثال ذلك نموذج (شارب- برومهيل) تحليل النفقات ثلاثى الأبعاد فى تجربة أستراليا، ونموذج الخطوات الخمس لمبادرة ميزانية المرأة فى جنوب أفريقا[١٠٩]، والذى جرى تعميمها فى بلدان أخرى عديدة.

وغالبا ما يتم تحليل النفقات فى الموازنات المستجيبة للنوع حسب تصنيف(شارب- برومهيل) إلى ثلاثة أنواع، هى: الانفاق الموجه لتلبية احتيجات النوع الاجتماعى، الإنفاق الموجه لدعم تكافؤ الفرصأوخلق فرص لتحقيق المساواة بين الجنسين، والإنفاق الموجه لتلبية احتياجات جميع الأفراد دون تمييز[١١٠].

([١٠٩]) يتضمن نهج الخطوات الخمس لمبادرة ميزانية المرأة فى جنوب أفريقيا، الخطوات التالية: مراجعة أوضاع المرأة فى القطاع، تحليل مدى ملائمة إطار السياسات، مدى توافق تخصيص الموارد مع أهداف السياسات، مدى الاستفادة الفعلية من الموارد، تقييم الأثار طويلة المدى على الذكور والإناث. **راجع:**
- Debbie Budlender, "Review of Gender Budget Initiatives." Paper presented at the Applied Community Agency for Social Enquiry, 2001, p.1-24.

([١١٠]) تمت صياغة هذا التصنيف ثلاثى الأبعاد للإنفاق العام من قبل (RhondaSharp)، لتحليل الانفاق العام فى مبادرة الموازنة المستجيبة للنوع فى استراليا، وبعد ذلك جرى تعميمه على نطاق واسع فى كثير من الموازنات المستجيبة لاحتياجات النوع. أنظر: دايان إليسون، إعداد الموازنة المستجية للنوع، مرجع سبق ذكره، ص٥٢. ولتطبيقات هذا التحليل فى التجربة الاسترالية. **راجع:**
- Sharp and Broomhill, Op. Cit., p.36-38.

وفيما يلى نعرض لأهم خطوات إعداد وتنفيذ الموازنة المستجيبة للنوع فى ضوء تجارب الدول، وهى[١١١]:

١- **تهيئة المناخ الداعم للموازنة المستجيبة للنوع**، من خلال ترسيخ الإطار القانونى وبناء الوعى المجتمعى بالمساواة ومكافحة كل أشكال التمييز.

٢- **إدماج النوع الاجتماعى فى السياسات والبرامج الحكومية**، من خلال سبع خطوات؛ تبدأ بتحديد الأولويات على ضوء رصد الفوارق فيما يتعلق بالنوع الاجتماعى(تحديد الاستراتيجية القطاعية)، ثم توجيه الاستراتيجيات إلى برامج عمل، وتحديد الاحتياجات من الموارد، وتخصيصها فى إطار القانون المالى(إدراجها فى الميزانية)، يلى ذلك تنفيذ المشاريع على المستوى اللامركزى، ثم قياس وتقييم النتائج.

٣- **جانب النفقات العامة:** يستهدف تحليل النفقات العامة من منظور النوع الاجتماعى بحث مدى ما يعكسه تخصيص الموارد من التزام بأهداف السياسات المعلنة، ومدى الاستفادة الفعلية من الموارد المتاحة، وتقييم الاثار على النوع الاجتماعى فى المدى الطويل وتحديد مدى التحسن الذى طرأ على حياة الأفراد[١١٢].

([١١١]) لمراجعة بعض تجارب الدول، – على سبيل المثال – **أنظر:**

- Debbie Budlender, "Review of Gender Budget Initiatives." Op. Cit., p.7-33.

–**دايان إليسون**، إعداد الموازنة المستجية للنوع، مرجع سبق ذكره، ص٦٣ وما بعدها. وزارة المالية المصرية– وحدة تكافؤ الفرص،"إعداد موازنة مستجيبة لاحتياجات المرأة والرجل معا"، ٢٠٠٨. وزارة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية– المغرب، "تجربة المملكة المغربية– النوع الاجتماعى– الموازنة المستجيبة للنوع"، https://social.gov.ma

([١١٢]) دايان إليسون، إعداد الموازنة المستجية للنوع، مرجع سبق ذكره، وبخاصة الباب الخامس (تحليل النفقات) والباب السادس (تحليل الايرادات) ص ٥٤.

(ISSN: 2537 - 0758)

وغالبا ما تتبع الموازنات المستجيبة لاحتياجات النوع منهجية تقوم على تصنيف الاعتمادات المخصصة بمشروع الموازنة وفق منظورين[١١٣]:

المنظور الأول: منظور القائمين على الخدمة، ويستهدف هذا المنظور بند الأجور وتعويضات العاملين. وتتيح مؤشرات هذا المنظور معرفة مدى تكافؤ الفرص بين الجنسين فى شغل الوظائف والترقى وتولى الوظائف القيادية والحصول– دون تمييز– على الأجر، برامج التدريب، والمنح والبعثات والأجازات المستحقة، والمشاركة فى جميع المجالات.

المنظور الثانى: المستفيدين من الخدمة، ويقصد به كيفية توزيع بنود الإنفاق العام، ويتيح هذا المنظورمتابعة وتقييم المخصصات وحجمها فى الموازنة، وتحديد الفئات المستهدفة. وغالبا ما يتم تحليل النفقات فى الموازنات المستجيبة للنوع حسب تصنيف(شارب– بورمهيل) أو ما يعرف باستراتيجية الإنفاق ثلاثى الأبعاد[١١٤].

وقد عكست تجارب بعض الدول التركيز على جانب النفقات لرعاية أهداف تخص المرأة، ونموذج هذا الاتجاه الهند التى ركزت على سياسة الإنفاق العام بإعادة توجيه النفقات العامة من خلال برامج موجهة للنساء حصرا، فضلا عن زيادة الإنفاق العام للتغلب على مشكلة موازنة البنود والتى غالبا لا تتيح رؤية المستفيد النهائى من الإنفاق العام، كما اعتمدت المملكة المغربية– أيضا– على سياسة الانفاق العام فى إعداد موازنتها المستجيبة للنوع.

٤– **جانب الإيرادات العامة:** يستفاد من تجارب الدول، أنه فى إطار الموازنات المستجيبة لاحتياجات النوعالاجتماعى، يجرى تحليل الإيرادات العامة حسب مجموعة من المعايير، يمكن إيجازها على النحو التالى[١١٥]:

([١١٣]) وزارة المالية المصرية، "البيان التحليلى لمشروع الموازنة العامة ٢٠٠٩–٢٠١٠، ملحق رقم (٥) ملامح تطبيق الموازنة المستجيبة للنوع الاجتماعى بمشروع الموازنة العامة للدولة ٢٠٠٩–٢٠١٠"، ص١٦٩–١٧٠. موقع وزارة المالية لمصرية على الرابط التالى:

http://www.mof.gov.eg/Arabic

([114]) Debbie Budlender,Op.Cit.,p.31.

([١١٥]) **أنظر**– على سبيل المثال – :

- **تحليل الإيرادات العامة من منظور النوع الاجتماعى،** لمعرفة دور الإيرادت العامة كالرسوم والضرائب والقروض كآليات لتفعيل دورالموازنة المستجيبة لاحتياجات النوع الاجتماعى.
- **الأثر التمييزى للضرائب من منظور النوع الاجتماعى،** حيث يتم قياس أثر الضريبة على المساواة بين الجنسين، من خلال:

* **قواعد فرض الضريبة،** وإلى أى مدى تؤدى إلى التمييز وعدم المساواة، ونموذج ذلك التمييز فى تقديم الإقرار الضريبى، ومنح الإعفاءات والخصومات.
* **عبء الضريبة،** حيث تتيح الضريبة المفروضة عبء ضريبى أكبر على أساس النوع، نموذج ذلك فرض ضريبة القيمة المضافة بأسعار مرتفعة على السلع التى يستهلكها الفقراء، أو فرض ضريبة أعلى سعرا على السلع التى تستخدمها النساء والتى تعتبر فى أحايين كثيرة من الكماليات من وجهة نظر المجتمع، ويعرف هذا النوع من التمنييز الضريبى بالضرائب الوردية pink Taxes(١١٦). كذلك إخضاع دخل الزوجة لسعر ضريبى أعلى، ويحدث ذلك فى بعض التشريعات الضريبية والتى تقرر نظام الاقرار الضريبى المشترك للزوج والزوجة، حيث يعتبر عمل الزوجة ثانونيا، فيخضع الجنيه المكتسب من عمل المرأة المتزوجة لسعر حدى مرتفع، عما لو كانت تقدم إقرارا ضريبيا مستقلا(١١٧).

- Bianca Pfeuffer, Sören Weißert, Gender Bias in Tax Systems: The Example of Ghana, Accountancy Business and the Public Interest Vol. 5 No. 2, 2006, specialy, p.44-48.
- Virginie Guiraudon and Clémence Ledoux, "The Politics of Tax Exemptions for Household Services in France", in:Clement Carbonier and Nathalie Morel (eds), "The political economy of Household Services in France", Work and Welfare in Europe Series, Macmillan Distribution Ltd, 2015, p.39-59.
Janet G. Stotsky, Gender Bias in Tax Systems.Op.Cit, p.1-15.

(١١٦) **راجع:**
Jessica Wakeman, "Pink Tax: The Real Cost of Gender Based Pricing", 6 August 2020, .Available: https://www.healthline.com.

–د. رمضان صديق، "حق المرأة فى عدم التمييز الضريبى لصالح الرجل"، مرجع سابق، ص١٤.

(١١٧) صندوق الأمم المتحدة الإنمائى للمرأة، "إعداد الموازنة المستجيبة لحقوق المرأة"، المرجع السابق، ص ٨.

(ISSN: 2537 - 0758)

وتمثل ضريبة القيمة المضافة– وهى الضريبة الأكثر قبولا لتنويع مصادر الإيرادات– عبئا على الفئات الأقل دخلا، فقد انتهت دراسة حديثة[١١٨] عن "تحليل مؤشرات الفقر من واقع مسوح الدخل والإنفاق والاستهلاك" إلى أن تطبيق سياسة ضريبة القيمة المضافة من المرجح أن يؤدى إلى زيادة نسبة الفقراء فى مصر (الذين يعيشون بأقل من ٢٦ دولار شهريا) من ٢٧,٨ % عام ٢٠١٥، إلى ٣٥% عام ٢٠١٦.

* **الحوافز السلوكية**، ويقصد بها أثر الضريبة على التوظيف، وأثرالتوظيف على مصادرالإيرادات. حيث غالبا ما يؤدى التمييز الضريبى ضد المرأة، إلى زيادة المعدل الحدى للضريبة، مما يثبط عزيمة أفراد الأسرة القائمين بعمل إضافى عن العمل[١١٩].

– **منهج المحاسبة الجيلية** لقياس الإنصاف وتقييم العبء المالى بين الأجيال، وبموجبه– حسبما أشرنا سلفا– يتم حساب نصيب الفرد من الأعباء العامة بالفرق بين الأعباء (الضرائب) التى يتحملها الفرد فى بلد معين والفوائد (التحويلات الحكومية) التى تعود عليه من خلال نظم النفقات والإيرادات فى هذا البلد. ويتحقق التوازن بين الأجيال عندما يكون مجموع انفاق الحكومة على الاستهلاك فى المستقبل مساويا للضرائب الصافية، أى أن نصيب الفرد من الضرائب يساوى نصيب الفرد من الاستهلاك.

٥– **التركيز على جانبى الإيرادات العامة والإنفاق العام لتحقيق رعاية أكثر إنصافا من منظور النوع الاجتماعى**، حيثعمدت بعض الدول إلى إحداث تغيرات في جانب الإيرادات بشكل واضح، كالضرائب ونظم التأمينات الاجتماعية، لما لهذه وتلك من آثار سلبية علي المرأة، بجانب اهتمام سياسة الإنفاق العام بالبرامج الموجهة للمرأة

---

(١١٨) راجع: د.هبة الليثى،"تحليل مؤشرات الفقر من واقع مسوح الدخل والإنفاق والاستهلاك"، ندوة: أرقام الفقر الجديدة فى مصر، لماذا تزداد أعداد الفقراء؟وما العمل؟"، مشروع حلول السياسات البديلة، الجامعة الأمريكية بالقاهرة، أكتوبر ٢٠١٩، ص١١.

(١١٩) **راجع:**

Janet G. Stotsky, Gender Bias in Tax Systems.Op.Cit. p.iii

تحديدا، كما هو الحال فى المملكة المتحدة وجنوب أفريقيا(١٢٠)، وتعد التجربة المصرية نموذجا للتركيزعلى نهج الإيرادات العامةوالإنفاق العام معا لتحقيق رعلية أكثر إنصافامن منظور النوع الاجتماعى، حيث ركزت التجربة المصرية على جانب النفقات، بالإضافة إلى إحداث تغييرات فى قانون ضريبة الدخل رقم ٩١لسنة ٢٠٠٥، بما يحد من التمييز الضريبى ضد المرأة.

(ج) **التنسيق بين دور الحكومة ودور المجتمع المدنى**: تنتمى تجارب بعض الدول فى إعداد الموازنات المستجيبة لاحتياجات النوع الاجتماعى، إلى ما يعرف بنموذج داخل الحكومة (Inside Government Model)، أى أن المبادرة سواء على المستوى الوطنى أوالاقليمى يتم إعدادها من قبل الحكومة، حيث غالبا ما يتمتضمين التزامات الحكومة تجاه مكونات النوع الاجتماعى فى البرنامج الانتخابى للأحزاب السياسية، وهو ما يؤكد مسئولية الحكومة عن تنفيذ برنامجها الإنتخابى فيما يتعلق بقضايا النوع الاجتماعى، وما تم إحرازه من تقدم فى تنفيذه، نموذج ذلك تضمين مبادرة الموازنة المستجيبة للنوع فى تجربة حزب العمل الأسترالى(١٢١).

وتصنف تجارب بعض الدول فى إعداد مبادرة الموازنة المستجيبة لاحتياجات النوع الاجتماعى ضمن ما يعرف بنموذج خارج الحكومة، (Outside GovernmenModele أى أن المبادرة سواء على المستوى الوطنى أوالاقليمى يتم تدشينها من قبل منظمات المجتمع المدنى، ثم تتبناها الحكومة ضمن برنامج عمل معتمد، وتعهد إلى الإدارات المعنية تنفيذها. ونموذج ذلك تجربة المملكة المتحدة حيث تم صياغة مبادرة موازنة النوع من خلال مجموعات نسائية معنية بالموازنة المستجيبة

---

(١٢٠) **راجع:**

. UN, Office of the Special Adviser on Gender Issues and Advancement of Women (OSAGI),"Mainstreaming gender perspectives in national budgets", January 2001. Available at:
https://www.un.org/womenwatch/osagi/gmtoolsnatlbudgets.htm

(١٢١)**راجع:**

- Debbie Budlender,Op.Cit.,p7-8

-Rhonda Sharp and Ray Broomhill, "Op. Cit., p.26-29.

(ISSN: 2537 - 0758)

لاحتياجات المرأة، والتى بدأت عملها منذ عام ١٩٨٩، أى قبل عشرة أعوام تقريبا من الاهتمام الحكومى بتطبيق موازنات النوع الاجتماعى بعد وصول حزب العمال إلى السلطة عام١٩٩٧[١٢٢].

وتشير تجارب الدول فيما يتعلق بإعداد الموازنة المستجيبة للنوع، سواء فى إطار ما يعرف بنموذج داخل الحكومة (InsideGovernmentModel)، أو ما يعرف بنموذج خارج الحكومة (OutsideGovernmentMode)، إلى أهمية دور المجتمع المدنى فى تلمس احتياجات النوع الاجتماعى وفى مراقبة وتحليل الموازنة العامة، وهو ما أكدته تجارب بلدان عديدة كالمملكة المتحدة والهند ومصر وجنوب أفريقيا، والتى اعتمدت على مشاركة القطاع الأهلىوأعضاء المجالس النيابية على اختلاف مستوياتها في إعداد الموازنات، وخلق الوعى لدى منظمات المجتمع المدنى وصانعى السياسات بأهمية الموازنات المستجيبة للنوع، وتدريب الفئات المستهدفة بإعداد الموازنات المستجيبة للنوع. وضمنت أسبانيا النظام القانونى لموازنة للنوع أدوات للمشاركة وإتخاذ القرارات تعزز مشاركة المرأة، وتتيح تجربة المكسيك وإنجلترا لمنظمات المجتمع المدنى مراقبة تحسين أوضاع المرأة ضمن الموازنة العامة.

(د) **اتباع نهج مساءلة الحكومات أمام متلقى الخدمات**، حيث اهتمت كثير من تجارب الدول بمتابعة مدى التزام الحكومات بالوفاء بالتزاماتها تجاه النوع(المرأة والطفل واحتياجات الشيخوخة). كما هو الحال فى أستراليا التى استخدمت عدة آليات لقياس جهود الحكومة لتحسين أوضاع المرأة، أهمها إدراج مؤشر النوع في إعداد الكتاب الإحصائى السنوى، والتقارير التي تقدمها الوزارات للجان البرلمانية سنويا لمناقشتها. وتضمنت التجربة المكسيكية آلية للمساءلة، حيث تم تشكيل لجنة رسمية عابرة للمؤسسات تتكون من برلمانيين وأكاديميين وممثلين للمجتمع المدنى،

([١٢٢]) **أنظر**: منظمة التعاون الاقتصادى للتنمية (الأوسيد) بالتعاون مع مجلس الإمارات للتعاون بين الجنسين، "دليل التوازن بين الجنسين: خطوات عملية للتوازن بين الجنسين فى الإمارات العربية المتحدة"، منظمة التعاون الاقتصاد للتنمية للنشر، باريس، ٢٠١٧، ص٣٦. د. سلوى شعراوى جمعة، المرجع السابق، ص ٢٦٠.

وتملك حق مسائلة جميع الجهات التي تحصل على موارد مخصصة لتحسين وضع المرأة ضمن الموازنة العام، وهو نفس الدور تقريبا الذى تقوم به (مجموعة الميزانية النسوية غير ربحية) فى انجلترا بتحليلها للميزانيات العامة من منظور النوع فى المملكة المتحدة.وفى أسبانيا ساعد توزيع المسئوليات والصلاحيات بين الدولة المركزية والأقاليم، وتعدد الكيانات المسئولة عن الموازنة المستجيبة للنوع إلى امتلاك آليات تمكن من قياس أثر السياسات الإقتصادية والإجتماعية على الجنسين. وفى بلدان عديدة، كما فى حالة مصر وأسبانيا والمكسيك وجنوب أفريقيا، جرى إدماج دلالات النوع الاجتماعى فى نظام الاحصاءات الحكومية وهو ما يعزز القدرة على توليد بيانات قائمة على النوع الاجتماعى، ويسهل قراءة بيانات الموازنة العامة من منظور النوع الإجتماعى.

(و) **توسيع نطاق المبادرات المستجيبة للنوع**، لتستهدف فئات أخرى جديرة بالرعاية، كما هو الحال في السويد حيث ساعدت آلية التقاريرالسنوية عن توزيعات الموارد فى الموازنةالعامة السويدية إلى تطوير موازنة النوع إلى موازنة مستجيبة لاحتياجات الطفل منذ عام ٢٠٠٢، كما أخذت موازنة الطفل صدى لها من خلال الدراسات المعنية بتحليل تأثير السياسات الاقتصادية الكلية على الأطفال فى جنوب أفريقيا، وتم تضمين احتياجات الطفل فى الموازنة العامة عام٢٠٠٠. وخصصت الأردن موازنة صديقة للطفل تستوعب أطفال الأردن والبالغ عددهم ٤٢% من إجمالى السكان بحسب إحصاءات عام ٢٠٠٩، وفى مصر قدرت مخصصات الطفل بنحو ١٤٠,٨ مليارجنيه فى موازنة الدولة للعام المالى ٢٠١٩/٢٠٢٠، موزعة على قطاعات التعليم والصحة والرعاية الاجتماعية. وتشير تجارب الدول إلى استخدام المخصصات المالية لتفعيل القوانين التى تلزم الأطفال البقاء فى المدارس حتى بلوغ السن الأدنى والقوانين التى تمنع عمالة الطفل، كما هو الحال– على سبيل المثال– فى الهند وبنجلاديش وأفريقيا جنوب الصحراء.

من جماع ما سبق، وفى ضوء ما استعرضناه من تجارب الدول، وبمراجعة بيانات الجدول السابق، **يمكن ملاحظة الأتى:**

(ISSN: 2537 - 0758)

- تتباين مواقف الدول فى تبنى الموازنات المستجيبة لاحتياجات النوع الاجتماعى، فمن الدول ما ينتهج نهج الموازنة المستجيبة للنوع بدعم من المنظمات الدولية أو وكالات المساعدة الإنسانية، فى حين تطبق بعض الدول هذا النوع من الموازنات مرتبطة بالأهداف الانمائية أو خطة التنمية الوطنية أواستراتيجية المساواة بين الجنسين.
- انتهجت تطبيقات الموازنة المستجيبة للنوع، مبدأ التدرج فى التطبيق، بدء من نشر ثقافة النوع وبناء وعى الكوادر القائمة على التنفيذ، إعداد تقارير الموازنة وإدراج مفهوم النوع الاجتماعى فى الإحصاءات القومية، ثم تخصيص الموارد المستجيبة لاحتياجات النوع، وتحليل عناصر الموازنة العامة من منظور النوع الاجتماعى. وعمدت بعض تجارب الدول إلى تطوير موازنات النوع لتشمل احتياجات الأطفال وكبار السن.
- فى بعض الدول بدأت جهود وضع الموازنة المستجيبة لاحتياجات النوع الاجتماعى من قبل منظمات المجتع المدنى والناشطين(نموذج من خارج الحكومة)، وتم بعد ذلك تبنى هذه الجهود من قبل السلطة التنفيذية، وأحيانا تكون المبادرة حكومية(نموذج من داخل الحكومة) وتتولى السلطة التنفيذية اشراك المجتمع المدنى وبناء الوعى لدى صانعى السياسات وتدريب الفئات المستهدفة بإعداد وتنفيذ الموازنة.
- فى بعض تجارب الدول تعتبر الموازنة المستجيبة لاحتياجات النوع حق دستورى بالنص على الموازنة المستجيبة للنوع فى الدستور، وأحيانا يتم إدراج الموازنة المستجيبة للنوع فى قوانين الموازنة الأساسية أوقوانين مالية أخربوتكتفى تجارب بعض الدول بإدرج خطة إدماج النوع الاجتماعى مع تحديد مخصصات إجمالية فى خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدولةأو الالتزام بالأهداف الإنمائية العالمية وأجندة التنمية المستدامة٢٠٣٠.
- هناك مجموعة من الترتيبات المؤسسية التى تجريها البلدان فيما يتعلق بمبادرات الموازنات المستجيبة لاحتياجات النوع الاجتماعى، ففى بعض الدول يتم تكليف وزارة المالية بالمسئولية الأساسية لقيادة موازنة النوع، وفى بعض الدول يتم إنشاء كيانات

معنية بهذا الدور كالمجلس القومى للمرأةأو وزارة شئون المرأة، وفى الغالب ما يتم التعاون بين وزرة المالية والهيئات المعنية بالمرأة.

- فى تجارب بعض الدول يتم توزيع الأدوار بين الحكومة المركزية والحكومات المحلية، لخلق مستويين أساسيين لموازنات النوع وسياسات المساواة، لضمان الشفافية والمساءلة.
- فى تجارب بعض الدول يتم التركيز على الإنفاق العام، وأحيانا يتم التركيز على الإيرادات العامة، وفى تجارب عديدة يتم الجمع بين سياسات الإنفاق العام والايرادات العامة لتحقيق أهداف الموازنة المستجيبة للنوع. وتستخدم الدول إلى جانب هذا أو ذاك بعض الآليات لضمان إدماج النوع الاجتماعى فى الموازنة العامة، **ونموذج ذلك:**
- تبويب الموازنة العامة بما يكفل تحليل بنودها وتقسيماتها من منظور النوع الاجتماعى.
- مراجعة تقارير الميزانية التى تعدها وزارة المالية عن توزيع الموارد بين الجنسين فى مشروع الميزانية .
- قيام منظمات المجتمع المدنى بالرقابة على الموازنة العام وتحليل تأثير عناصر الموازنة العامة(النفقات والإيرادات) على تحسين أوضاع المرأة والتوازن بين الجنسين.
- تضمين النظام القانونى أدوات للمشاركة واتخاذ القرارات تعزز مشاركة المرأة.
- إدماج دلالات النوع الاجتماعى فى نظام الاحصاءات الحكومية.
- اتباع نهج المسائلة أمام مستعملى الخدمات لتقييم الإنجازات المحققة فى قضايا الاستجابة لاحتياجات الفقراء والفئات الأكثر حرمانا.

(ISSN: 2537 - 0758)

المطلب الثانى

تقييم تجربة مملكة البحرين فى تطبيق الموازنة المستجيبة لاحتياجات النوع الاجتماعى فى ضوء الدروس المستفادة من تجارب الدول

عرفت سياسات إدماج النوع الاجتماعى طريقها إلى خطة التنمية فى البحرين، بإنشاء المجلس الأعلى للمرأة عام ٢٠٠١، ثم إكتسبت بعدا أكبر بصدور دستور مملكة البحرين لعام ٢٠٠٢ المعدل، ورؤية مملكة البحرين ٢٠٣٠ التى وضعت الأسس الاستراتيجية لمستقبل الدولة فى إطار أهداف الخطة العالمية للتنمية الشاملة والمستدامة.

وفيما يلى نتناول تجربة مملكة البحرين فى تطبيق الموازنة المستجيبة للنوع ومتطلبات تفعيلها من أجل اقتصاد قائم على السعادة، من خلال النقاط التالية:

- الإطار القانونى لتضمين سياسات إدماج المرأة البحرينية فى خطة التنمية وفى الموازنة العامة للدولة.
- استراتيجية تمكين المرأةفى خطة التنمية فى مملكة البحرين.
- الإطارالتنظيمى الموازنات المستجيبة لاحتياجات المرأة فى البحرين.
- تقييم تجربة البحرين فى تضمين سياسات إدماج المرأة فى خطة التنمية وفى الموازنة العامة للدولة فى ضوء الدروس المستفادة من تجارب الدول.

أولا: الإطار القانونى لتضمين سياسات إدماج المرأة البحرينية فى خطة التنمية وفى الموازنة العامة للدولة:

تستند مملكة البحرين فى تطوير البنى التشريعية للنهوض والإرتقاء بأوضاع المرأة، على دعامتين أساسيتين، **أولاهما:** المادتان الرابعة والثامنة عشرمن دستور مملكة البحرين المعدل لعام ٢٠٠٢، **حيث نصت المادة الرابعة على أن** "العدل أساس الملك، والتعاون والتراحم صلة وثقى بين المواطنين، والحرية والمساواة والأمن والطمأنينة والعلم والتضامن الاجتماعى وتكافؤ الفرص بين المواطنين دعامات للمجتمع تكفلها الدولة". **وتنص المادة (١٨) من الدستور البحرينى على أن** "الناس سواسية فى الكرامة الإنسانية، ويتساوى المواطنون لدى القانون فى الحقوق والواجبات العامة، لا تمييز بينهم

فى ذلك بسبب الجنس أو الأصل أو اللغة أو الدين أوالعقيدة". وهذه النصوص تمثل ضمانة أساسية للنهوض بالمرأة ولقضايا المساواة والتمكين مع مراعاة الضوابط لحفظ النوع وعدم الإخلال بأحكام الشريعة الإسلامية، وهو ما أكدت عليه المادة (٥/ب) من الدستور البحرينى سالف الذكر، **والتى نصت على أن** "تكفل الدولة التوفيق بين واجبات المرأة نحو الأسرة وعملها فى المجتمع، ومساواتها بالرجال فى ميادين الحياة السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية دون الإخلال بأحكام الشريعة الإسلامية"[١٢٣].

وحرصا على توفير الإطار التشريعى التمكينى وتفعيل مشاركة المرأة نصت المادة الأولى من دستورمملكة البحرين لعام ٢٠٠٢، على أن"للمواطنين رجالا ونساء حق المشاركة فى الشئون العامة والتمتع بالحقوق السياسية، بما فيها حق الانتخاب والترشيح، وذلك وفقا لهذا الدستور، وللشروط والأوضاع التى يبينها القانون، ولا يجوز أن يحرم أحد المواطنين من حق الانتخاب أوالترشيح إلا وفقا للقانون". وهو ما يعنى أن الحقوق السياسية وهى ذروة سنام الحقوق الإنسانية مكفولة لكل البحرينيين دون تمييز[١٢٤].

واتساقا مع أحكام دستور مملكة البحرين المعدل لعام ٢٠٠٢، جاءت التشريعات البحرينية متوائمة مع ما ورد فى الدستور من أحكام والتى تقرر مبدأ المساواة وعدم التمييز ضد المرأة بشكل عام، وحقوق المرأة بشكل خاص. وبالإضافة إلى الحقوق التى تقررها التشريعات البحرينية للرجل والمرأة على حد سواء، تم حصر ما لا يقل عن (٥٨)

---

(١٢٣) هيئة التشريع والافتاء القانونى– البحرين، "الحماية القانونية للمرأة البحرينية"، مطابع الأيام، المنامة، ٢٠١٦، ص١٣–١٤.

(١٢٤) وحسنا فعل المشرع الدستورى البحرينى بهذا النص الواضح دون لبس على حق المرأة البحريبنية فى المشاركة السياسية، وهو ما أكدت عليه المذكرة التفسيرية للدستور، والتى أوضحت عزم المشرع الدستورى منح المرأة البحرينية جميع الحقوق دون تمييز مع الرجل، وهو الأمر الذى وضع حدا للجدل الذى أثير فى ظل الدستور البحرينى لعام ١٩٧٣، حيث تم تفسير المبادىء الخاصة بحق المواطنين فى المشاركة السياسية أنها قاصرة على الرجال فقط، مما حرم المرأة البحرينية من مباشرة حقوقها السياسية انتخابا وترشيحا. **راجع:** هيئة التشريع والافتاء القانونى– البحرين، المرجع السابق، ص١٤.

(ISSN: 2537 - 0758)

أداة تشريعية تسهم فى الارتقاء بحقوق المرأة البحرينية[١٢٥]، وتوجت هذه المسيرة التشريعية بالقانون رقم ١٩ لسنة ٢٠١٧ بتنظيم شئون الأسرة.

وتتمثل الدعامة الثانية فى تطوير البنى التشريعية للنهوض والإرتقاء بأوضاع المرأة البحرينية فى التزام مملكة البحرين بالمواثيق الدولية[١٢٦]، بالإضافة إلى النداء العالمى لدمج احتياجات المرأة كأحد النتائج التى صدرت عن مؤتمر بكين ١٩٩٥، والذى أشار بوضوح إلى الحاجة لدمج احتياجات المرأة فى الموازنات العامة للدول تأكيدا على ما التزمت به الدول تجاه اتفاقية إلغاء التمييز ضد المرأة (السيداو) والتى تعتبر الميزانيات

([١٢٥]) هيئة التشريع والافتاء القانونى– البحرين، مرجع سبق ذكره، ص١٥.

([١٢٦]) صدقت مملكة البحرين علي العديد من الاتفاقات الدولية للنهوض بأوضاع المرأة، منها: العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية ١٩٦٦، والذى صدقت عليه المملكة البحرينية بموجب القانون رجب ٥٦ لسنة ٢٠٠٦، والعهد الدولى الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ١٩٦٦، وانضمت إليه مملكة البحرين بموجب القانون رقم ١٠ لسنة ٢٠٠٧،اتفاقية القضاء علي جميع أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو) ١٩٧٩، وانضمت إليها البحرين بموجب المرسوم بقانون رقم ٥ لسنة ٢٠٠٢. وانضمت البحرين إلي منظمة المرأة العربيةفور انشائها (أنشئت فى إطارجامعة الدول العربية بموجب قرار مجلس جامعة الدول العربية رقم (٦١٢٦) لعام ٢٠٠١)، بموجب المرسوم بقانون رقم ٢٤ لسنة ٢٠٠٢، كما صدقت على الميثاق العربى لحقوق الانسان بموجب القانون ٧ لسنة ٢٠٠٦، واتفاقية مناهضة التمييز وغيره من ضروب المعاملة أوالعقوبة القاسية،أو اللا إنسانية١٩٨٤، والذى صدقت عليه البحرين بموجب المرسوم رقم ٨ لسنة ١٩٩٠، كما انضمت البحرين لاتفاقية حقوق الطفل ١٩٨٩بموجب المرسوم بقانون رقم ١٦ لسنة ١٩٩١، وبموجبالبروتوكول الاختيارى لاتفاقية القضاء علي جميع أشكال التمييز ضد المرأة١٩٩٩، واتفاقية حقوق الأشخاص ذوى الإعاقة بموجب القانون ٢٢ لسنة ٢٠١١. كما شاركت البحرين في العديد من إعلانات الحقوق المتعلقة بالمرأة مثل إعلان جينيف ١٩٩٢ الخاص بالنهوض بالمرأة الريفيةوإعلان فينا ١٩٩٣ الخاص بمنع كل أنواع العنف ضد المرأة، واتفاقية منظمة العمل الدولية بشأن منع الجريمة والابادة الجماعية، واتفاقية منظمة العمل الدولية بشأن منع أسوأ أشكال عمالة الأطفال، والاتفاقية الدولية بشأن عمل النساء ليلا، ودستور منظمة الصحة العالمية، الهادف إلى النهوض بصحة ورعاية الأم والطفل وتعزيز القدرة على العيش بانسجام فى بيئة كلية متغيرة. (هيئة التشريع والافتاء القانونى– البحرين، "الحماية القانونية للمرأة البحرينية"، المرجع السابق)

جزءا من هذا الإجراء[١٢٧]، والأهداف الانمائية للألفية والتى ضمنت مكون المرأة ضمن أهدافها الرئيسية بطريقة مباشرة (الهدف الثالث) وبطريقة غير مباشرة (بقية الأهداف).

ويتضمن النموذج البحرينى للتوازن بين الجنسين فى مملكة البحرين، الإطار العام لآليات ومجالات التوازن لسد الفجوات التى تؤثر على أوجه تحقيق تكافؤ الفرص بين الجنسين. واشتمل الإطار العام على خمسة محاور(السياسات، الموازنات،إدارة المعرفة، التدقيق والرقابة، وقياس الأثر)، واستهدف ستة قطاعات(هى: السلطات الثلاث – التشريعية، التنفيذية والقضائية– القطاع العام، القطاع الخاص، المجتمع المدنى، والمنظمات الإقليمية والدولية) [١٢٨].

هذا، وتجدر الإشارة إلى أن جهود مملكة البحرين للنهوض والارتقاء بأوضاع المرأة، مرت بمراحل عديدة وشملت مجالات مختلفة، واكتسبت زخما خاصا بإنشاء المجلس الأعلى للمرأة عام ٢٠٠١[١٢٩]، ثم توجت برؤية البحرين٢٠٣٠ والتى وضعت الأسس الاستراتيجية لمستقبل الدولة، وما تفرع عنها من خطط عملية فى مجالات عدة[١٣٠]. وعمل المجلس الأعلى للمرأة على ربط ومواءمة جهود مملكة البحرين فى مجال تقدم المرأة مع أهداف التنمية المستدامة٢٠٣٠، ذات العلاقة المباشرة وغير المباشرة بالمرأة، وقد شملت مؤشرات الخطة الاستراتيجية (٢٠١٩-٢٠٢٢) ما نسبته ٦٤% من مؤشرات

---

(١٢٧) د.بهية الجشى، "الوزارات وإدماج احتياجات المرأة فى عملها"، ص ١٧.

(١٢٨) المجلس الأعلى للمرأة – البحرين، مركز التوازن بين الجنسين.
https://www.scw.bh/ar/WomenNeeds/National-model.

(١٢٩) أنشىء المجلس الأعلى للمرأة فى ٢٢ أغسطس ٢٠٠١، بموجب الأمر الأميرى رقم ٤٤ لسنة ٢٠٠١، المعدل بموجب الأمر الأميرى رقم ٥٥ لسنة ٢٠٠١، والأمر الأميرى رقم ٢ لسنة ٢٠٠٢ والأمر الملكى رقم ٣٦ لسنة ٢٠٠٤. ويعمل المجلس الأعلى للمرأة كبيت خبرة متخصص فى شئون المرأة فى كل المجالات لتحقيق الاستقرار الأسرى والتمكين وإدماج احتيجات المرأة فى خطط التنمية.(هيئة التشريع والإفتاء القانونى، المرجع السابق، ص ١٣-١٤)

(١٣٠) لمزيد من التفصيل حول رؤية البحرين ٢٠٣٠، **راجع:** وزارة الصناعة والتجارة والسياحة،الرؤية الاقتصادية لمملكة البحرين ٢٠٣٠، متاح على الموقع التالى:
https://www.moic.gov.bh/ar/Ministry/Document/

(ISSN: 2537 - 0758)

أهداف التنمية المستدامة المرتبطة بشكل مباشر بالمرأة (الهدف الرابع والخامس والعاشر)[١٣١].

جدول رقم (٥): الروابط القائمة بين مؤشرات أهداف التنمية المستدامة ٢٠٣٠ ومؤشرات الخطة الاستراتيجية البحرينية لإدماج المرأة ٢٠١٩/٢٠٢٢

أهداف التنمية المستدامة	مكون المرأة فى خطة ٢٠٢٢/٢٠٩	أهداف التنمية المستدامة	مكون المرأة فى خطة ٢٠٢٢/٢٠٩
القضاء على الفقر	%٩٢	الحد من أوجه عدم المساواة	%٤٥
القضاء التام على الجوع	%٣٦	مدن ومجتمعات محلية مستدامة	%٦٧
الصحة الجيدة والرفاه	%٧٣	الاستهلاك والانتاج المسؤلان	%٣١
التعليم الجيد	%٩١	العمل المناخى	%٦٧
المساواة بين الجنسين	%١٠٠	الحياة تحت الماء	%١٠
المياه النظيفة والنظافة الصحية	%٣٦	الحياة فى البئر	%٧
الطاقة النظيفة	%٣٣	السلام والعدل والمؤسسات القوية	%٥٧
العمل اللائق ونمو الاقتصاد	%٩٤	عقد الشراكات لتحقيق الأهداف	%٥٢
الصناعة والابتكار والهياكل الأساسية	%٦٧		

المصدر: المجلس الأعلى للمرأة،الخطة الاستراتيجية لتنفيذ الخطة الوطنية..، المرجع السابق، ص ١١.

(١٣١) المجلس الأعلى للمرأة، الخطة الاستراتيجية لتنفيذ الخطة الوطنية لنهوض المرأة البحرينية ٢٠١٩-٢٠٢٢، الطبعة الثانية ٢٠٢٠، ص١١.

ثانيا: استراتيجية تمكين المرأة فى خطة التنمية فى مملكة البحرين:

عرفت سياسات تمكين المرأة طريقها إلى خطط التنمية الاقتصاديةوالاجتماعية لمملكة البحرين منذ إنشاء المجلس الأعلى للمرأةعام ٢٠٠١، وإعلان الشراكة بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائى والمجلس الأعلى للمرأة ومعهد البحرين للتنمية عام ٢٠٠٢.

وشرع المجلس الأعلى للمرأة خلال دورة أعماله الثانية(٢٠٠٤-٢٠٠٧)، فى وضع الخطة الاستراتيجية البحرينية للنهوض بالمرأة، والتى بدأها بتنظيم مؤتمر(المرأة شريك جدير فى بناء الدولة ونموها)، وأسفر المؤتمرعن وثيقة الخطة الوطنية لتنفيذ استراتيجية النهوض بالمرأة البحرينية فى فبراير ٢٠٠٧. وفى ٤ يناير٢٠١٢، تم مراجعة وتقييم الخطة الوطنية لتنفيذ استراتيجية النهوض بالمرأة البحرينية. وفى يناير ٢٠١٣، تم اعتماد الخطة الوطنية للنهوض بالمرأة البحرينية (٢٠١٣-٢٠٢٢)، مع وضع الآليات والبرامج التنفيذية ومؤشرات القياس للنتائج المستهدفة والأهداف الموضوعة، لتحقيق شراكة متكافئة من أجل مجتمع تنافسى مستدام، ورسالة تتلخص فى تمكين المرأة البحرينية وإدماج احتياجاتها فى برامج التنمية.

(أ) استراتيجية تمكين المرأة البحرينية فى الخطة الوطنية للنهوض بالمرأة البحرينية(٢٠٠٧-٢٠١٢)[١٣٢]:

اعتمدت الخطة البحرينية للنهوض بالمرأة فى مرحلتها الأولى(٢٠٠٧-٢٠١٢) على ترسيخ القيم العليا لاستراتيجية تمكين المرأة، والاستجابة للتوجهات العالمية، وذلك من خلال سبعة محاور أساسية تشمل مجالات التعليم والصحة والبيئة والأسرة والمجتمع المدنى والتكمين الاقتصادى واتخاذ القرار. ومما سبق يتضح أن الخطة الوطنية (٢٠٠٧-٢٠١٢) للنهوض بالمرأة، اتسمت بالشمول، وإن استهدفت فى الأساس ترسيخ قيم المساواة فى الحقوق استجابة للتطلعات العالمية فى هذاالشأن.

([١٣٢]) **راجع:** المجلس الأعلى للمرأة البحرينية، الخطة الوطنية لنهوض المرأة البحرينية، ٢٠١٣-٢٠٢٢، الطبعة الأولى، ٢٠١٣،ص ٢٠.

(ISSN: 2537 - 0758)

(ب) استراتيجية تمكين المرأة البحرينية فى الخطة الوطنية للنهوض بالمرأة البحرينية(٢٠١٣-٢٠٢٢)[١٣٣]:

استهدفت الخطة الوطنية للنهوض المرأة البحرينية(٢٠١٣-٢٠٢٢) توسيع خيارات ومشاركة المرأة فى كافة المجالات، لتحقيق شراكة متكافئة من أجل بناء مجتمع تنافسى مستدام، ومن خلال خمس غايات (أثر)، هى: استقرار الأسرة، تكافؤ الفرص، التعلم مدى الحياة، جودة الحياة، بيت الخبرة. وتتضمن كل غاية (أثر) عدة نتائج مستهدفة، استهدفت فى مجملها تمكين المرأة وتحقيق مبدأ الاستدامة لمشاركة المرأة فى التنمية والريادة. وعددت الغاية الثانية (تكافؤ الفرص) ثلاث نتائج (محصلات) رئيسة تمثلت فى:

- ضمان مبادىء العدالة وتكافؤ الفرص من خلال إدماج برامج المرأة فى خطط التنمية.
- تحقيق التنافسية فى كافة القطاعات والتخصصات والمستويات من خلال تمكين المرأة وتوعية المجتمع بكفة حقوقها وواجباتها.
- الارتقاء ببرنامج التنمية المستدامة، من خلال تفعيل البرنامج البحرينى لإدماج احتياجات المرأة فى التنمية.

ويستهدف برنامج مملكة البحرين فى مرحلته الثانية (٢٠١٣-٢٠٢٢) تقييم الخطة الوطنية لتنفيذ استراتيجية النهوض بالمرأة، **على مستويين أساسيين:**

المستوى الأول: رصد المؤشرات المقاسة من الخطة الوطنية.

المستوى الثانى: اعتماد مقاييس ترصد نتائج الأهداف العامة .

ويوضح الجدول التالى مؤشرات تحقيق أهداف الخطة الوطنية للنهوض بالمرأة البحرينية ومقاييس رصد النتائج لكل مؤشر من خلال هدف العدالة وتكافؤ الفرص. ويتضمن هذا الهدف أربعة مؤشرات، ولكل مؤشر عدد من المقاييس لرصد النتائج المحققة على النحو التالى:

([١٣٣]) **راجع**: المجلس الأعلى للمرأة، الخطة الوطنية للنهوض بالمرأة....،المرجع السابق، ص ٢٠.

جدول رقم (٦): النموذج البحرينى لإدماج احتياجات المرأة فى برامج التنمية (الخطة التنفيذية لضمان العدالة وتكافؤ الفرص للأعوام: ٢٠١٣- ٢٠١٥- ٢٠١٩)

الخطة	المؤشر المستهدف
١-١-٢ اتخاذ التدابير التشريعية والتنفيذية ومراجعة الاستراتيجيات الوطنية بما يضمن ادماج احتياجات المرأة	١-١-١-٢ نسبة التشريعات والاجراءات المتضمنة والمفعلة لمبادىء ادماج احتياجات المرأة من اجمالى التشريعات والاجراءات
	٢-١-١-٢ معدل التشريعات الوطنية التى تتوائم مع الاتفاقات الدولية
	٣-١-١-٢ نسبة الاستراتيجيات الوطنية لبرامج ادماج احتياجات المرأة من اجمالى الاستراتيجيات الوطنية
٢-١-٢ توفير الخدمات المساندة فى بيئة العمل التى تكفل للمرأة التوفيق بين واجباتها الاسرية وعملها فى المجتمع	١-٢-١-٢ معد الخدمات المساندة المقدمة للمرأة فى بيئة العمل مما يساهم فى تحقيق تكافؤ الفرص
	٢-٢-١-٢ معدل سنوات الخدمة للمرأة العاملة فى المؤسسات التى تقدم خدمات مساندة للمرأة
	٣-٢-١-٢ نسبى المرأة المستقرة أسريا فى المناصب القيادية فى المؤسسات الموفرة للخدمات المساندة
	٤-٢-١-٢ معدل حالات الطلاق بين النساء العاملات
	٥-٢-١-٢ عدل توفير الحماية فى بيئة العمل بما يحقق استمرارية المرأة فى العمل

(ISSN: 2537 - 0758)

٣-١-٢ تفعيل مبدأ تكافؤ الفرص فى القطاع الحكومى بما يضمن ادماج المرأة بجميع فئاتها كشريك متكافىء	١-٣-١-٢ نسبة وحدات تكافؤ الفرص المفعلة من اجمالى وحدات تكافؤ الفرص فى القطاع العام
	٢-٣-١-٢ معدل تحقيق تكافؤ الفرص فى المنشأت التى أنشأت وحدات تكافؤ الفرص
	٣-٣-١-٢ معدل رضا المرأة البحرينية عن المتحقق من مبدأ تكافؤ الفرص
	٤-٣-١-٢ نسبة الشكاوى المهنية المتعلقة بالتمييزلدى وحدات تكافوؤ الفرص من اجمالى الشكاوى المهنية فى المؤسسة
٤-١-٢ مراجعة وتطوير الأنظمة التحفيذية لدعم تكافؤ لفرص فى المؤسسات الحكومية والقطاع الخاص والمجتمع المدنى	١-٤-١-٢ معدل استفادة المرأة من الأنظمة التحفيذية فى قطاعات المجتمع
	٢-٤-١-٢ معدل الأنظمة التحفيذية لدعم تكافؤ الفرص فى المؤسسات الحكومية
	٣-٤-١-٢ نسبة الجهات التى طورت الأنظمة التحفيذية لدعم تكافؤ الفرص فى المؤسسات الحكومية من اجمالى الجهات المستهدفه

المصدر: المجلس الأعلى للمرأة البحرينية، الخطة الوطنية لنهوض المرأة البحرينية، ٢٠١٣، المرجع السابق، ص ١٥.

(ج) إدماج احتياجات المرأة فى مسار التنمية من خلال برنامج عمل الحكومة فى مملكة البحرين :

صدر تعميم وزارة المالية البحرينية فى ٢٠٠٨/٧/٧، بتضمين الخطة الوطنية للنهوض بالمرأة فى ميزانيات الوزارات للعامين ٢٠٠٩- ٢٠١٠، تاركا لكل وزارة تحديد توجهاتها وسياساتها[١٣٤]. وعلى الرغم من خلو تعميم وزارة المالية من آليات واضحة

(١٣٤) المجلس الأعلى للمرأة، إدارة احتياجات المرأة:
http://www.scw.bh/ar/WomenNeeds/Administrative-regulation/

للتنفيذ، فقد ترك إدراكا لدى الوزارات المختلفة بأهمية وضع آلية مؤسسية فى كل وزارة، للعمل على دمج احتياجات المرأة فى برامج ومشاريع عملها، تمهيدا لإعداد ميزانيات مستجيبة لهذه الاحتياجات. وقامت بعض الوزارات بالرصد الإحصائى لاحتساب حصة المرأة فى برامجها، وأوضحت الاستبيانات وجود مكون المرأة فى برامج الوزارات مثل: التربية والتعليم والصحة والتنمية الاجتماعية والعمل والإسكان والتجارة والصناعة وديوان الخدمة المدنية[١٣٥].

وتنفيذا لقرارالمجلس الأعلى للمرأة بالإيعاز لوزارات الدولة بإنشاء وحدات تكافؤ الفرص، بادرت وزارة التنمية الاجتماعية بإنشاء أول وحدة لتكافؤ الفرص فى الجهاز الحكومى، وإدراج المشروع ضمن موازنة الوزارة للعامين ٢٠١١-٢٠١٢[١٣٦].

ثالثا: الإطار التنظيمى للموازنات المستجيبة لاحتياجات المرأة فى البحرين:

أكدت تجربة البحرين منذ صدور تعميم وزارة المالية لعام ٢٠٠٨، أن تضمين احتياجات المرأة فى خطط التنمية، لن تؤتى ثمارها المرجوة دون توفير مخصصات مالية لوضع هذه السياسات والاستراتيجيات موضع التنفيذ، وهو ما يتطلب آليات واضحة للتنفيذ وتحديد نسب الانفاق المخصص لكل برنامج.

لذلك، شرع المجلس الأعلى للمرأة بالتعاون مع وزارة المالية فى وضع الإطار التنظيمى للموازنة المستجيبة لاحتياجات المرأة فى مملكة البحرين، باعتبارها[١٣٧]:

- أسلوب لإعادة دراسة الأولويات الخاصة بالإيرادات والمصروفات، آخذة فى الاعتبار الاحتياجات المختلفة للنساء والرجال.

- المجلس الأعلى للمرأة، "مسيرة ١٥ عام: ٢٠٠١-٢٠١٦"، ص ٢٠-٢٧.
https://www.scw.bh/ar/MediaCenter/Publications/SupremeCouncilforWomen/SupremeCouncilforWomenPublication/Maseera.pdf

(١٣٥) د. بهية الجشى، المرجع السابق، ص ٢٢-٣٥.

(١٣٦) المجلس الأعلى للمرأة، "مقترحات لإدماج احتياجات المرأة فى التنمية من خلال الاستراتيجية الاقتصادية والاجتماعية لمملكة البحرين ٢٠٠٩- ٢٠١٤".

(١٣٧) المجلس الأعلى للمرأة، مركز التوازن بين الجنسين، إدارة احتياجاعت المرأة، مرجع سبق ذكره.

(ISSN: 2537 - 0758)

- آلية رصد تكافؤ الفرص فى عملية إعداد وتنفيذ الميزانية الخاصة بكل وزارة وجهة حكومية.

وفى عام ٢٠١١، عقد المجلس الأعلى للمرأة عدة إجتماعات مع إدارة الميزانية بوزارة المالية والإدارات المعنية بإعداد موازنات الوزرات،للتشاور حول طريقة رصد مدى تكافؤ الفرص فى عملية إعداد وتنفيذ الميزانية الخاصة بكل وزارة وجهة حكومية،وتم الاتفاق على الآتى(١٣٨):

- وضع صيغة موحدة لجداول تكافؤ الفرص لتضمينها فى كافة التعاليم الصادرة من وزارة المالية.
- الاتفاق على ما يتم إدراجه من لوائح وتعليمات الخاصة بتكافؤ الفرص فى هذه التعاميم.
- تسليم إدارة الإدماج موازنات الوزارات بما فيها جداول تكافؤ الفرص.

كذلك، تم الاتفاق مع إدارة الميزانية بوزارة المالية حول إعداد جداول الميزانية ذات العلاقة بتكافؤ الفرص، وتضمن الاتفاق ما يلى:

- اعتماد جدول(١،٢) مصاريف المشاريع، بإضافة عمودين (المستفيدين من المشروع) و(حجم الانفاق) مع مجلس التنمية الاقتصادية.
- اعتماد جدول (٣) المصروفات المتكررة، بإضافة النوع (رجال / نساء) لكل من الفعلى والاعتماد.
- تناقش وزارة المالية جدول (٤ب) باب القوى العاملة مع ديوان الخدمة المدنية حول مدى امكانية توفيره للجهات لكونها الجهة المعنية بباب نفقات القوى العاملة.

وفيما يلى أهم القرارات والتعميمات التى تشكل الإطار التنظيمى للموازنة المستجيبة لاحتياجات المرأة(١٣٩):

(١٣٨) المجلس الأعلى للمرأة، مركز التوازن بين الجنسين، إدارة احتياجات المرأة، المرجع السابق.

(١٣٩) المجلس الأعلى للمرأة

http://www.scw.bh/ar/WomenNeeds/Administrative-regulation/General-Secretariat/

١- تعميم وزارة المالية رقم ٧ لسنة ٢٠١١ بشأن الاعتمادات واللوائح والتعليمات الخاصة بتنفيذ الموازنة العامة للدولة للسنتين الماليتين٢٠١١ و٢٠١٢، والذى ينص على ضرورة أن تراعى الجهات والوزارات تطبيق مبدأ تكافؤ الفرص والموازنات المستجيبة لاحتياجات المرأة.

٢- تعميم وزارة المالية رقم ١ لسنة ٢٠١٢، بشأن تقرير أداء تنفيذ الميزانية للسنة المالية يتضمن جداول رصد تكافؤ الفرص لرصد مدى استجابة الميزانية لاحتياجات المرأة فى مجالات: القوى العاملة، الابتعاث، المشاريع، الخدمات وتخصيص ميزانية خاصة لعمل الوحدة.

٣- تعميم وزارة المالية رقم ٤ لسنة ٢٠١٢، بشأن إعداد الموازنة العامة للدولة للسنوات المالية من ٢٠١٣ إلى ٢٠١٦، يتضمن ارشادات للوزارات لتطبيق مبدأ تكافؤ الفرص والميزانية المستجيبة لاحتياجات المرأة، وجداول رصد مبدأ تكافؤ الفرص فى الموازنات.

٤- تعميم وزير المالية رقم ٦ لسنة ٢٠١٣، بشأن تقرير أداء تنفيذ الميزانية للسنةالمالية ٢٠١٢، يتضمن جدول رصد تكافؤ الفرص لرصد مدى استجابة الميزانية لاحتياجات المرأة، فى مجالات: القوى العاملة، الابتعاث، المشاريع، الخدمات وتخصيص ميزانية خاصة لعمل الوحدة(١٤٠).

٥- تعميم وزارة المالية رقم ٥ لسنة ٢٠١٣ بشأن الاعتمادات واللوائح والاعتمادات الخاصة بتنفيذ الموازنة العامة للدولة للسنتين الماليتين ٢٠١٣ و٢٠١٤، والتى تضمنت ضرورة مراعاة الوزارات والجهات الحكومية تطبيق مبدأ تكافؤ الفرص والموازنات المستجيبة لاحتياجات المرأة.

---

(١٤٠) تسلمت وزارة المالية فى سبتمبر ٢٠١٢ التقديرات الأولية لميزانيات عدد من الوزارات والجهات الحكومية والمتضمنة لجداول تكافؤ الفرص، وفى شهر مايو- يونيه ٢٠١٣، تم استلام جداول تنفيذ ميزانيات عام ٢٠١٢ والمتضمنة لجداول تكافؤ الفرص.(لمجلس الأعلى للمرأة
http://www.scw.bh/ar/WomenNeeds/Administrative-regulation/General-Secretariat/

(ISSN: 2537 - 0758)

٦- تعميم وزارة المالية رقم٤ لسنة ٢٠١٤ بشأن إعداد الموازنة العامة للسنوات ٢٠١٥-٢٠١٨، **يشمل:**

- بند تفصيلى بالكامل بعنوان "تطبيق مبدأ تكافؤ الفرص والميزانية المستجيبة لاحتياجات المرأة" فى تعليمات إعداد الميزانية.
- تضمين الجداول المطورة فى جداول الميزانية (الإعداد).

ويوضح الجدول التالى مؤشرات تحقيق أهداف الخطة الوطنية للنهوض بالمرأة البحرينية ومقاييس رصد النتائج لكل مؤشر من خلال برنامج التنمية المستدامة. ويتضمن هذا الهدف أربعة مؤشرات، ولكل مؤشر عدد من المقاييس لرصد النتائج المحققة على النحو التالى:

جدول رقم (٧): النموذج البحرينى لإدماج احتياجات المرأة فى برامج التنمية (الخطة التنفيذية للارتقاء ببرامج التنمية المستدامة للأعوام: ٢٠١٣- ٢٠١٥-٢٠١٩)

الخطة	المؤشر المستهدف
١-٣-٢ تفعيل الموازنات المستجيبة لاحتياجات المرأة بما يضمن تعزيز مفاهيم العدالة والانصاف	١-١-٣-٢ نسبة الاجراءات المفعلة من قبل وزارة المالية لتفعيل الموازنات المستجيبة لاحتياجات المرأة
	٢-١-٣-٢ معدل الرضا عن مستوى العدالة والانصاف للمرأة فى الجهاز الحكومى
	٣-١-٣-٢ نسبة البرامج والمشاريع التى تنفذها الوزارات المستجيبة لاحتياجات المرأة من إجمالى البرامج والمشاريع
	٤-١-٣-٢ نسبة استدامة االبرامج والمشاريع التى تنفذها الوزارات المستجيبة لاحتياجات المرأة
	٥-١-٣-٢ معدل ادماج احتياجات لمرأة من اجمالى الموازنة العامة
٢-٣-٢ ابراز قصص	١-٢-٣-٢ نسبة مؤسسات القطاع الخاص التى تبنت

نجاح مؤسسات القطاع الخاص كنماذج نوعية فى مجال تفعيل مبدأ تكافؤ الفرص	منهجيات / آليات تكافؤ الفرص ضمن عملها
	٢-٢-٣-٢ نسبة الجهات التى تنطبق عليها معايير النماذج الناجحة فى مجال تكافؤ الفرص
	٣-٢-٣-٢ معدل ارضا عن تكافؤ الفرص للمرأة البحرينية فى القطاع الخاص
	٤-٢-٣-٢ معدل الشكاوى العملية فيما يخص التمييز فى العمل للعاملين فى القطاع الخاص
٣-٣-٢ إبراز النموذج البحرينى لإددماج احتياجات المرأة فى برامج التنمية المستدامة والترويج له اقليميا ودوليا	١-٣-٣-٢ نسبة الفعاليات الاعلامية والترويجية لإبراز النموذج البحرينى لإدماج احتياجات المرأة .
	٢-٣-٣- ٢ معدل تبنى منهجيات النموذج البحرينى من قبل الدول والمنظمات على المستويين الاقليمى والدولى
٤-٣-٢ نشر ثقافة إدماج احتياجات المرأة وتكافؤ الفرص فى المجتمع	١-٤-٣-٢ نسبة الفعاليات والندوات التعريفية والتوعية والتدريبية الخاصة بنشر ثقافة الادماج وتكافؤ الفرص من اجمالى الفعاليات
	٢-٤-٣-٢ نسبة وعى المجتمع بمفهوم ومتطلبات ادماج احتياجات المرأة البحرينية فى المجتمع
	٣-٤-٣- ٢ نسبة الخبراء والمدربين الوطنيين فى مجال تكافؤ الفرص والادماج وقضايا المرأة

المصدر:المجلس الأعلى للمرأة البحرينية، المرجع السابق، ص ١٨.

ومن الجدول السابق يتضح، تنوع آليات ادماج مكون المرأة فى النموذج البحرينى، والنص صراحة على تفعيل الموازنات المستجيبة لاحتياجات المرأة، والذى تضمن العديد من المؤشرات لقياس مدى تحقق النتائج، وهوما يؤكد اهتمام البحرين باعتماد الموازنة المستجيبة للنوع كآلية لإدماج احتياجات المرأة فى خطة التنمية.

(ISSN: 2537 - 0758)

رابعا: تقييم تجربة مملكة البحرين فى تضمين سياسات تمكين المرأة بخطة التنمية وفى الموازنة العامة للدولة:

استهدفت المراحل الأولى من مسيرة النهوض بالمرأة فى البحرين استكمال الإطار التنظيمى لسياسات التمكين، وبلورة مفهوم إدماج المرأة بخطة التنمية.

واهتمت التجربة البحرينية فيما يتعلق بتضمين سياسات تمكين المرأة بخطط التنمية والموازنة العامة للدولة، بإعداد البنى التشريعية الداعمة للنهوض بالمرأة سواء علي المستوى الدستورى أم على مستوى التشريع العادى.

ومما لاشك فيه أن المرأة البحرينية تجاوزت مراحل التمكين التقليدية وكسب الحقوق، وأصبحت شريكا رئيسيا فى التنمية بمختلف أبعادها، وبحسب عدد من المؤشرات. فعلى سبيل المثال وبحسب تقريرالفجوة بين الجنسين الصادر عن مؤتمر دافوس ٢٠١٧، ارتفع مركز مملكة البحرين (٥) مراكز مقارنة بالعام ٢٠١٦، لتصل إلى المركز ١٢٦ عالميا من أصل١٤٤ بلدا حول العالم، والثانى خليجيا والثالث عربيا. وأغلقت البحرين ٥٤% من الفجوة بين الجنسين فى محور المشاركة الاقتصادية، و٩٩% من محور التحصيل العلمى، و٩٦% فى محور الصحة، واحتلت المركز الأول عالميا فى محور الالتحاق بالتعليم الابتدائى والثانوى والعالى. وحققت البحرين المركز الأول عالميا فى مؤشر نمو المشاركة الاقتصادية[١٤١].

ولا غرو أن المرأة البحرينية ما زالت تواجه تحديات استدامة التطوير والحفاظ على هذه المكتسبات، وفيما يلى أهم ملامح تجربة البحرين فى تضمين سياسات تمكين المرأة فى خطة التنمية وفى الموازنة العامة للدولة:

١- **التدرج في التطبيق:** اتبعت التجربة البحرينية نهج متدرج فى تطبيق سياساتتضمين مكون المرأة في خطط التنمية وفي الموازنة العامة، حيث بدأت خطة التمكين بتعديل الوضع الدستورى لتعزيز مكانة المرأة اتساقا مع ميثاق العمل الوطنى للدولة، وأصدرت منظومة تشريعات متكاملة للنهوض بالمرأة.

---

(١٤١) الأمم المتحدة، التقرير الدولى الرابع للبحرين بموجب المادة١٨ من اتفاقية سيداو، مارس ٢٠١٨، ص ٧ وما بعدها.

٢- **التأكيد على دورالقطاع الخاص** والمجتمع المدنى فى ادماج مكون المرأة فى خطة التنمية[١٤٢].

٣- **عكست تجربة البحرين** دور القطاع الأهلى فى تلمس احتياجات المرأةوالاستجابة لها. حيث ظهر منذ خمسينيات القرن الماضى دور الجمعيات النسائية فى الاهتمام بقضايا وحقوق المرأة[١٤٣].

- **التركيزعلى جانب النفقات:** ركزت تجربة البحرين في إدماج سياسات تمكين المرأة فى خطة التنمية وفى الموازنة العامة للدولةعلى جانب النفقات، دون أن يكوننللايردات وخاصة الضرائب دور ملحوظ في تقييم مدى نجاح تضمين قضايا النوع الاجتماعي في الموازنة العامة، ربما يتطلب الأمر إعادة نظر فى ظل احتمالات تنامى الأهمية النسبية لدور الضريبة فى الإيرادات الحكومية مستقبلا.
- **ربط استراتيجية إدماج المرأة بالتنمية المستدامة:** وهو ما يتيح رصد النتائج، وتقييم مدى الإلتزام بالأهداف المحددة.

هكذا، تعكس تجربة إدماج سياسات تمكين المرأة فى خطة التنمية وفى الموازنة العامة للدولة، إتساقا مع التجارب الدولية من أوجه عديدة أهمها الإطار القانونى الملزم

([١٤٢]) تشير الاحصاءات إلى تعدد الأنشطة الاقتصادية والمجالات التى تعمل فيها المرأة البحرينية، وإن ظلت نسبة مشاركتها فى سوق العمل بحسب احصاءات ٢٠٠٧-٢٠٠٩، فى حدود ٥% من سوق العمل. (محمد صالح كمشكى، دور المرأة البحرينية فى القطاع الخاص فى مملكة البحرين، المؤتمر الوطنى الثانى للمرأة البحرينية: إدماج احتياجات المرأة في التنمية.. وقفة مراجعة وتقييم٢٤، المنامة: أكتوبر، ٢٠١٣، ص ١١-١٣)

([١٤٣]) تشير تجربة العمل الأهلى فى مملكة البحرين والتى تعود إلى عام ١٩٥٥، إلى تنوع مجالات العمل الرعوى والخيرى الهادف إلى تعزيز مكانة المرأة، وبحسب دراسة- وداد محمد على المسقطى- فإن عدد الجمعيات الأهلية فى البحرين بلغ ٤٥٠ جمعية(أثناءإعداد الباحثة لدراستها المنشورة عام ٢٠١٣)، ورغم أن نسبة الجممعيات النسائية لا تتجاوز ٤,٤% من اجمالى المنظمات الأهلية، إلا أن ٧٣,٤% من هذه المنظمات الأهلية ذكرت بشكل صريح ضمن أهدافها الاستراتيجية دعم الحقوق المشروعة للمرأة ومساواتها بالرجل، كما أن ١٣,٣ % منها تطرقت إلى حق المرأة بشكل ضمنى، و١٣,٣ % تضمنت أهدافها الكلية مشاركة وتمكين المرأة. (وداد محمد على المسقطى، دور القطاع الأهلى فى إدماج احتياجات المرأة فى مسار التنمية،، المؤتمر الوطنى الثانى للمرأة البحرينية، مرجع سبق ذكره، ص ٧-٩)

(ISSN: 2537 - 0758)

للعدالة والمساواة، مأسسة الموازنة المستجيبة للنوع، التدرج فى التطبيق، والتأكيد على دور القطاع الخاص والمجتمع المدنى فى تلمس الاستجابة لاحتياجات النوع الاجتماعى.

ولا شك أن تفعيل إدماج سياسات تمكين المرأة فى خطة التنمية وفى الموازنة العامة للدولة البحرينية، ضرورة لضمان استدامة التطور والإنجازات التى حققتها خطط النهوض والارتقاء بالمرأة البحرينية، خاصة فى ضوء **فرضية العلاقة بين التنمية الاقتصادية ومشاركة المرأة**. وتشير فرضية العلاقة بين التنمية الاقتصادية ومشاركة المرأة إلى أن هذه العلاقة تأخذ حرف(U) باللغة الانجليزية. معنى ذلك أن دالة عمل المرأة Female Labor Function تأخذ شكل الحرف (U)، وتتجسد العلاقة بين مشاركة المرأة والتنمية الاقتصادية ، ممثلة فى متوسط دخل الفرد بعلاقة غير خطية، تنتقل من ايجابية إلى سلبية ومن ثم إلى ايجابية تعبير عن التطور الذى يمر به الاقتصاد(١٤٤).

وتوصف العلاقة وفقا لفرضية الحرف(U) بارتفاع نسبة مشاركة المرأة فى المجتمعات البدائية، حيث تشارك المرأة بشكل كبير فى عملية الإنتاج، لمواجهة مشكلة انخفاض دخل الأسرة، وبعد تجاوز بدائية الاقتصاد وانخفاض دخل الأسرة يقل عرض عمل المرأة، وهو ما يعرف بالتأثير السلبى للدخل. وهى الفرضية التى تؤكدها تجربة عمل المرأة فى البلدان النامية، وتؤكدها بعض الدراسات التطبيقية التى ترى وجود علاقة سلبية بين نسبة مشاركة المرأة والنمو الاقتصادى(١٤٥). وعلى الرغم من وجود دراسات أخرى تذهب فى الاتجاه الأخر، على أساس أن التطور التكنولوجى سوف يؤدى إلى إحلال العمل خارج المنزل بالعمل المنزلى مما يعنى زيادة عرض عمل المرأة، إلا أن بيئة العمل العربية ربما تميل إلى فرضية أن دالة عمل المرأة مؤهلة لتأخذ شكل الحرف (U) على الأقل مقارنة بالبلدان المتقدمة. ومفاد ذلك أن استدامة مكاسب المرأة فى سوق

(١٤٤) د. أحمد هاشم اليوشع، الموازنة العامة للدولة وإدماج احتياجات المرأة فى برنامج عمل الحكومة، مرجع سابق، ص٨.

(١٤٥) د. أحمد هاشم اليوشع، المرجع السابق، ص٨.

العمل، تتطلب جهدا مستمرا، لا يتوقف عند حدوث توازن لحظى فى الحقوق بين الجنسين(١٤٦).

فضلاعن ذلك، وبالإضافة إلى مفارقة العلاقة بين الدخل والرفاهية، القائمة على فرضية تنامى أوجه عدم المساواة، حتى فى حالة تمتع الناس بتكافؤ الفرص، تبرزأهمية تطوير مفهوم الموازنة المستجيبة للنوع وتوسيع نطاقها لتعزيز مؤشرات السعادة الاقتصادية، فى ضوء ما يلى:

-**أهمية استدامة وتعزيز ترتيب مملكة البحرين فى مؤشر السعادة العالمى**، حيثا احتلت مملكة البحرين الرقم(٤١) عالميا فى تقريرالسعادة العالمى لعام ٢٠١٧، ثم تراجعت إلى المرتبة (٤٣) عالميا عام ٢٠١٨، وتقدمت لتحتل المرتبة رقم (٣٧) عالميا والرابعة عربيا عام ٢٠١٩، والمرتبة رقم (٣٥) عالميا والثالثة عربيا عام ٢٠٢٠.

- **ارتفاع معدلات الشيخوخة فى البحرين**، حيث بلغ مؤشر الشيخوخة فى البحرين٤١,٧% عام٢٠١٦، وتعتبر البحرين ضمن قائمة الدول سريعة الشيخوخة(وهى القائمة التى تضم البحرين والمغرب والامارات ولبنان وتونس)، ويتوقع أن تدخل البحرين نادى الشيخوخة العالمى بحلول٢٠٣٠(١٤٧).
- **تزياد حجم الدين العام**، حيث ارتفع حجم الدين العام فى البحرين للعام المالى ٢٠١٨، ليصل نحو٣٥,٨ مليار دولار وهو ما يمثل نحو٩٤,٧% من الناتج المحلى

(١٤٦) بصدد رصد التطورات التى طرأت على مشاركة المرأة البحرينية فى سوق العمل، انتهت دراسة– د. أحمد هاشم اليوشع، سابقة الذكر– إلى أن احصاءات سوق العمل فى البحرين خلال الفترة من ١٩٥٩ إلى ٢٠٠٤، تشير إلى أن مساهمة المرأة خلال المراحل الأولى(١٩٥٩–١٩٧١) كانت متواضعة، ثم نمت بشكل ملحوظ خلال الفترة الثانية (١٩٨٠–١٩٩١)حيث حققت مشاركة المرأة البحرينية فى سوق العمل نموا سنويا بلغ ٤,٨ %، وفى المرحلة الممتدة بين ١٩٩٢–٢٠٠١ نمت مساهمة المرأة بمعدل أقل بلغ ١,٧، وفى مرحلة لاحقة (٢٠٠٢–٢٠٠٨)، فقد شهدت مشاركة المرأة معدل نمو بلغ٠,٠٤%. (د. أحمد هاشم اليوشع، المرجع السابق، ص١٦)

(١٤٧) **تقرير**:"الشيخوخة فى الدول الأعضاء فى الاسكوا ....، المرجع السابق، ص (ى).

(ISSN: 2537 - 0758)

الاجمالى بحسب الإحصاءات لهذا العام[١٤٨]، وهو ما يتطلب تحليل مشكلات عجز الموازنة من منظورالنوع الاجتماعى، للحد من انعكاساته السلبية على المخصصات والإيرادات المستجيبة لاحتياجات النوع الاجتماعى.

ويتطلب تفعيل دور الموازنة المستجيبة للنوع لتعزيز مؤشرات السعادة الاقتصادية، معرفة آلية تأثيرالتركيز على السعادة فى صنع السياسات، وما هو دور النظام القائم على اقتصادات السعادة فى التفاعل مع السياسات المستجيبة لاحتياجات النوع الاجتماعى؟ وما هى طبيعة أوجه عدم المساواة فى ضوء مفارقة العلاقة بين الدخل والسعادة؟

المطلب الثالث

متطلبات تفعيل دور الموازنة المستجيبة لاحتياجات النوع الاجتماعى من أجل إقتصاد قائم على السعادة

فى ضوء ما سبق، يناقش هذا المطلب كيف يؤثر التركيز على السعادة فى صنع السياسات؟ وما هو دور النظام القائم على اقتصادات السعادة فى التفاعل مع السياسات المستجية لاحتياجات النوع الاجتماعى؟ ويتطلب ذلك بطبيعة الحالتفسير(طبيعة) أوجه عدم المساواة فى ضوء مفارقة العلاقة بين الدخل والسعادة (فهم المسببات)، وتوضيح علاقات التأثير المتبادل بين النظام القائم على اقتصادات السعادة والسياسات المستجيبة لاحتياجات النوع الاجتماعى، للوقوف على متطلبات تفعيل دور الموازنة المستجيبة للنوع كآلية لتعزيز مؤشرات السعادة الاقتصادية. وعليه نتناول هذا المطلب كما يلى:

أولا: تفسير(طبيعة) أوجه عدم المساواة فى ضوء مفارقة العلاقة بين الدخل والسعادة :

هناك درس أساسى يمكن استنتاجه من مفارقة ايسترلاين للعلاقة بين الدخل والرفاهية، ويتمثل هذا الدرس فى أمرين، **أولهما:** أنه حتى فى حالة تمتع الناس بتكافؤ الفرص، قد تميل نواتج السوق إلى أوجه عدم المساواة بمرورالوقت، حيث يستطيع

(١٤٨) صندوق النقد الدولي، قاعدة بيانات تقرير التطلعات الاقتصادية العالمية، أكتوبر ٢٠١٩.

أصحاب الدخول الكبيرة استغلال امتيازاتهم بهدف الاستثمار فى القطاعات الناشئة، والوقاية–بشكل أفضل من أصحب الدخول المنخفضة– من المخاطر الطبيعية والصدمات التى يتعرض لها الاقتصاد. **ثانيهما:** أن أوجه عدم المساواة لا تعكس فى الغالب عالما مجحفا، بل قد ترجع إلى أسباب لايمكن تجنبها، كعدم المساواة الناتج عن نقل التكنولوجيا، والتغيرات المناخية والأوبئة. وهو ما يعنى أن الجيل الجديد من أوجه عدم المساواة، ينتج عن التباعد فى الإمكانات المعززة رغم التقارب فى الإمكانات الأساسية، كما يتطلب الجيل الجديد من أوجه عدم المساواة، جيلا جديدا من المقاييس، يتجاوز مؤشرات الدخل أو الناتج المحلى الإجمالى(١٤٩).

ومن ناحية أخرى، وبالإضافة إليه تحليلنا السابق، فيما يتعلق بمفارقة العلاقة بين الدخل والسعادة، تشير الإحصاءات إلى وجود ثمة إرتباط بين إرتفاع مستوى الدخل وعدم المساواة، ففى الصين–على سبيل المثال– وعلى عكس ما تتنبأ به نظرية(هيكشر– أولين– ساموبلسون) حول العولمة(١٥٠)، سجل معامل جينى(١٥١) إرتفاعا من أقل من٣٠ نقطة فى عام ١٩٨٠ إلى نحو ٤٥ نقطة عام ٢٠١٠. وهو نفس الحال فى البلدان

(١٤٩) **راجع:** برنامج الأمم المتحدة الإنمائى، "تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠١٩: ما وراء الدخل والمتوسط والحاضر، أوجه عدم المساواة فى القرن الحادى والعشرين"، الأمم المتحدة، نيويورك، ٢٠١٩، ص ٧–٩.

(١٥٠) تذهب نظرية (هيكشر– أولين– ساموبلسون)، إلى أن مستوى عدم المساواة ينخفض مع ارتفاع أجور العمالة ذات المهارات المحدودة مقارنة بالعمالة الماهرة. **راجع:**

- Brnco Milanovic,"More or Less: Wage Inequality increased during the last quarter rather decreasing as expected", Op. Cit, p.8.

(١٥١) يقيس معامل جينى TheGinicoefficient عدم المساواة فى الدخل (المتاح)، ويتراوح ما بين صفر عندما يحصل كل فرد فى المجتمع على نفس المقدار تماما من الدخل، و١٠٠ عندما يحصل فرد واحد فى المجتمع على كل الدخل. وتتراوح قيمة معامل جينى فى المجتمعات التى تتسم بالعدالة نسبيا بين ٢٥ و٣٥ نقطة. **أنظر:**

- Shahryar Mirzaeia, Gholam Reza Mohtashami Borzadaranb, Mohammad Amin, "A Comparative Study of the Gini Coefficient Estimators Based on the Linearization and U-Statistics Methods', Revista Colombiana de Estadística July 2017, Volume 40, Issue 2, p.206.

(ISSN: 2537 - 0758)

الأكثر نموا، حيث سجل مؤشر عدم المساواة فى الولايات المتحدة الأمريكية ارتفاعا من ٣٥ نقطة عام ١٩٨٠ إلى ٤٠ نقطة عام ٢٠١٠، وارتفع فى انجلترا من ٣٠ نقطة إلى ٣٧ نقطة خلال نفس الفترة(١٥٢). ومعنى ذلك– وهو ما سبق التأكيد عليه فى تحليلنا السابق– أن الجيل الجديد من أوجه عدم المساواة يتطلب مؤشرات جديدة لقياس أوجه عدم المساواة، وسياسة مالية تستهدف النمو المنصف المقترن بتقليل الفجوات وتصحيح أثار عدم المساواة، فضلا عن بناء نظام إبداعى للرعاية الاجتماعية يحقق السعادة الاقتصادية.

وقد أثبتت أزمة جائحة فيروس كورونا بوضوح أن الأداء المجتمعى المرعب لم يكن له علاقة بحجم الناتج المحلى الإجمالى أوالدخل، حتى عندما يتمتع الناس بتكافؤ واسع النطاق فى الفرص. فالولايات المتحدة الأمريكية وهى أغنى دولة فى العالم، واجهت الأزمة بناتج محلى إجمالى بلغ (٢٠ تريليون دولار) فى عام ٢٠١٩، لكنها سجلت ١٠٠ ألف حالة وفاة فى الستة الأشهر الأولى من بداية الأزمة، فى حين أن فيتنام التى بلغ إجمالى ناتجها المحلى ٢٦٢ مليار دولار فى نفس السنة(٤% فقط من نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالى فى الولايات المتحدة الأمريكية) سجلت صفر وفيات فى نفس الفترة. ولم يوفر نظام الرعاية الصحية الأمريكى رغمضخامة الإنفاق العام الصحى– مقارنة بدول منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية– أسرة ولا أقنعة كافية لكل المرضى، كما أن نظام التأمين الاجتماعى الأمريكى لم يتح لكثير من العمال البقاء فى المنزل عند المرض(١٥٣).

ومن الملامح الاقتصادية لجائحة كوفيد–١٩، أنها أبرزت أوجه عدم المساواة فى مجموعة الخيارات المتاحة أمام الناس، حيث تضع العوامل الاجتماعية والبيئية والتقنية مجموعة من الناس فى موقف ضعيف مقارنة بالأخرين، مثال ذلك(١٥٤):

(152) Brnco Milanovic,Op.Cit.,p8.
(153) Joseph E.Steglitz, "GDP is the wrong tool for measuring what matters", Scientific American, Vol.323, Issue 2, August 2020, p.20.
(154) Economics Observatory, "what kind of economy do people want if we build back better after covid 19?", Economics Observatory 24 Septemper 2020, Avialiabe on 12-22021, at: https://www.economicsobservatory.com/

- الذين يعانون من أمراض الجهاز التنفسى معرضون لمخاطر أكبر، فى المناطق الأكثر تلوثا، حيث ترتبط جودة الهواء الرديئة(ارتفاع نسب التلوث) بمعدلات وفيات أعلى فى بعض المقاطعات الايطالية.
- تباين فرص الوصول إلى المناطق الخضراء والهواء النظيف أثناء الإغلاق.
- تفاوت فرص الأطفال فى الحصول على الموارد اللازمة لمواصلة التعليم المنزلى، بحسب نوع المدرسة ومستوى تعليم الوالدين والدخل ومدى توافر خدمات الإنترنت دون انقطاع.
- تباين قدرة الناس على تحمل عبء عدم الذهاب إلى العمل، فالأقل قدرة على العمل من المنزل هم الشباب والأقل تعليما المهمشون، والأمهات المعيلات[١٥٥].

ويضيف التطور التكنولوجى بعدا أخر لرفاه المنتج والمستهلك[١٥٦]، ففى السلع التقليدية البحتة يزيد رفاه(أوفائض) المنتج مع رفاه(أو فائض)المستهلك، وتسير رفاهية المستهلك مع الناتج المحلى الإجمالى فى اتجاه واحد. أما فى السلع الرقمية البحتة فتزيد رفاهية المستهلك دون رفاهية المنتج(استخدام بعض المنتجات الرقمية المجانية يؤدى إلى رفاهية وفائض للمستهلك دون زيادة فى فائض المنتج ولا الناتج المحلى الاجمالى)، بالنسبة للنوع الثالث السلع المادية التى تحول إلى السلع والخدمات الرقمية (السلع شبه الرقمية)، والتى تقدمها المنصات الرقمية المجانية، تكون الزيادة فى الناتج المحلى سلبية مقارنة برفاهية المستهلك، حيث حصة فائض المنتج أقل بكثيرمن حصة فائض

- Diane Coyle, David Nguyen, "The impact of Covid-19 on the value of online goods", Avialiabe on 12-22021, https://voxeu.org/article/impact-covid-19-value-online-goods

([155]) Titan Alon, Matthias Doepke, Jane Olmstead-Rumsey, Michèle Tertilt," The impact of Conid-19 on Gender equality", NBER working paper series, No.26947, National Bureeau of Economic Research, Cmbridge, Abeil 2020.p 1-2.

([١٥٦]) رفاه المستهلك(أوفائض المستهلك) هو الفرق بين القيمة التى يحصل عليها المستهلك من خلال استهلاك سلعة معينة والسعرالمدفوع لهذه السلعة، أما رفاه المنتج(أوفائض المنتج) فهو ما يحصل عليه المنتج من الإيرادات التى تولدها الشركة.

(ISSN: 2537 - 0758)

المستهلك[١٥٧]، ويشكك كل ذلك فى مؤشرالناتج المحلى الإجمالى كمقياس جيد لرفاهية المستهلك.

وارتباطا بما سبق، تتضح أهمية الاقتصاد القائم على السعادة كمقياس أفضل للرفاهية، وموجه جيد للسياسة الاقتصادية، كما تتأكد أهمية تطويرأدوات السياسة المالية لتعزيز مؤشرات السعادة الاقتصادية.

ثانيا: دور النظام القائم على اقتصادات السعادة فى التفاعل مع السياسات المستجية لاحتياجات النوع الاجتماعى والحد من أوجه عدم المساواة :

ارتباطا بما سبق، وبحسب تقريرالسعادة العالمى، يتيح نهج اقتصاديات السعادة تطوير الأساليب المتبعة فى مقارنة نتائج السياسات البديلة، عند عدم اعتبار السعادة أحدأهداف السياسة. فعند اعتبار السعادة هدفا للسياسات، يتم مقارنة التكلفة والعائد، بإعتبار الدخل والصحة والتعليم وبقية مصادر الرفاهية الذاتية من قبيل المنافع المطلوب الحصول عليها، وتفضل السياسات التى تقدم أكبر المكاسب من حيث نوعية الحياة، كما يتيح نهج اقتصادات السعادة تعزيز التعاون بين مختلف القطاعات الحكومية عندما تكون السعادة الشاملة الهدف المشترك للجميع.

يبقى السؤال المطروح: هل يعزز نهج المساوة والحد من التفاوت فى توزيع الدخول السعادة الاقتصادية أوالرفاهية الذاتية للمجتمع؟ وبعبارة أخرى هل تزيد السعادة بين أفراد المجتمع نتيجة المزيد من المساواة؟

الأدلة التجريبية المستمدة من تجارب الدول، تؤكد أن المزيد من المساواة يعزز مؤشرات السعادة لجميع أفراد المجتمع. وهو ما يعنى أن الحماية التى توفرها الحكومات للفئات المهمشة، ولسد الفجوات تؤدى إلى المزيد من السعادة للمجتمع ككل[١٥٨].

([157])-- Avinash Collis, " Consumer Welfare in the Digital Economy", The Global Antitrust Institute Report on the Digital Economy 14, (November 11, 2020),", p.477-483. Available at
SSRN: https://ssrn.com/abstract=3733700 or http://dx.doi.org/10.2139/ssrn.3733700

([158]) Andre P. Audette, "Gender Equality Supports Happiness and Well-Being, September 13, 2019. Available on 3/3/2021 at:
https://genderpolicyreport.umn.edu

وباستخدام أربعة مقاييس مختلفة– كلها محل إعتبار– هى: مقياس التمكين بين الجنسينGEM، مؤشر التنمية بين الجنسينGDI، مؤشر عدم المساواة بين الجنسين GII، مؤشر الفجوة بين الجنسين GGI، إنتهت دراسة حديثة [١٥٩] إلى أن سكان البلدان التى تتمتع بقدر أكبر من المساواة، والأكثر استجابة لاحتياجات النوع الاجتماعى هى البلدان التى يكون مواطنوها أكثر سعادة ورضا عن حياتهم، مقارنة بالبلدان التى تزداد فيها أوجه عدم المساواة، حتى ولو كانت الدول متقدمة وترتفع فيها مؤشرات الدخل أوالناتج المحلى الإجمالى. وعلى نحو ما يوضح الشكل البيانى التالى:

شكل رقم (١): العلاقة بين الحد من أوجه عدم المساواة والسعادة الاقتصادية(الرضا عن الحياة) فى مجموعة من البلدان المتقدمة

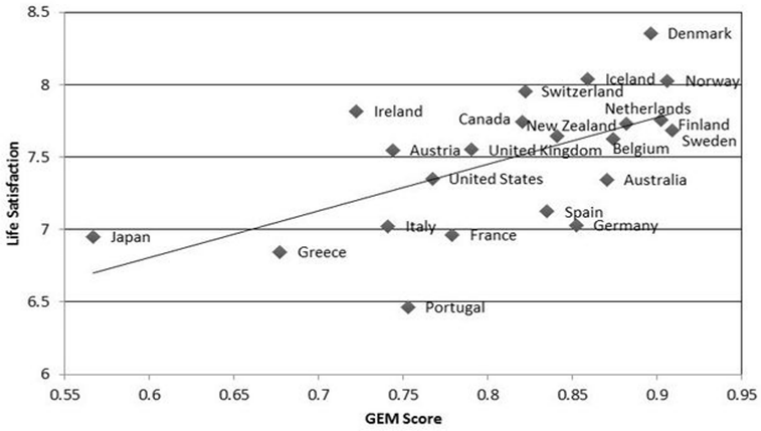

Source: Benjamin Radcliff, Op.Cit, p.

يستخدم الشكل البيانى السابق، بيانات رضا المواطنين عن الحياة Life Satisfaction على المحور الرأسى، وبيانات التمكين GEM على المحور الأفقى، ويعبر الخط البيانى عن الرفاهية الذاتية SWB، ويتخذ المنحنى إتجاه تصاعديا مما يدل على أن المواطنين فى البلدان التى تزداد فيها أوجه عدم المساواة مثل البرتغال يميلون لأن يكونوا أقل سعادة، مقارنة بالبلدان التى يتمتع مواطنوها بقدر أكبر من

- Benjamin Radcliff, "Gender Equality Improves Life for Everyone", Jul 31, 2019. Available on 3March2021 at:https://www.psychologytoday.com
([159]) Benjamin Radcliff,Op.Cit

(ISSN: 2537 - 0758)

المساواة، وتكافؤ الفرص فى الوصول إلى الخدمات العامة كما هو الحال فى الدنمارك وأيسلندا والنرويج. واللافت ما إنتهت إليه الدراسة من أن الزيادات البسيطة فى المساواة تؤدى إلى تحسينات كبيرة فى مؤشر السعادة، وأن بناء مجتمع أكثر مساواة بين مكونات النوع الإجتماعى– يفترض أنه أكثر عدلا– لا يفيد فئة معينة، بل يؤدى إلى تعزيز المساواة والعدالة لدى الجميع، وأن المزيد من المساواة بين الجنسين سوف يزيد سعادة المجتمع ككل.

والملاحظ من الشكل البيانى السابق، أن الولايات المتحدة الأمريكية، أتت فى مرتبة أقل، وتخلفت عن جميع البلدان الاسكندنافية فى مؤشر الرفاهية الذاتية أوالرضا عن الحياة. وربما يرجع ذلك إلى أن اقتصادات شمال وغرب أوروبا تستهدف الحفاظ على قيمة المساواة الاجتماعية (أى المساواة فى الحصول على الخدمات)، وإبتكار مؤسسات للتصدى لأوجه عدم المساواة، تمكن الجميع من الوصول إلى الخدمات العامة، كالتعليم والرعاية الصحية ورعاية الأطفال. وعلى النقيض من ذلك كانت الدول الغنية التى لا تجيد فنون المساواة الاجتماعية، ولا سد الفجوات الناتجة عند عدم المساواة، ويشتد التمييز فى السياسات المالية وخاصة الضرائب مثل الولايات المتحدة الأمريكية هى الأقل سعادة(١٦٠).

ويبين الجدول التالى العلاقة بين مؤشر السعادة العالمىHappiness Index ومؤشر العدالة بين الجنسينGender Index ، ومنه يتضح وجود توافق بين ترتيب الدول بحسب مؤشر السعادة العالمى وتصنيفها بحسب مؤشر العدالة بين الجنسين، حيث جاءت الدنمارك وفنلندا والسويد والنرويج وهولندا وكندا وايرلندا وأستراليا ضمن قائمة البلدان العشر الأكثر مراعاة للعدالة بين الجنسين لعام٢٠١٩ وهى من الدول الأكثر سعادة بحسب مؤشر السعادة العالمى لعام ٢٠١٨.

(١٦٠) تقرير السعادة العالمى لعام ٢٠١٨، ص١١.

جدول رقم (٩): العلاقة بين مؤشر السعادة العالمى ومؤشر العدالة بين الجنسين

ترتيب الدول بحسب مؤشر السعادة العالمى لعام ٢٠١٨		تصنيف الدول بحسب مؤشر العدالة بين الجنسين لعام ٢٠١٩	
الدولة	المؤشر الدولى للسعادة	الدولة	المؤشر الدولى للعدالة بين الجنسين
فنلندا	٧,٦٣٢	الدانمارك	٨٩,٣
النرويج	٧,٥٩٤	فنلندا	٨٨,٨
الدانمارك	٧,٥٥٥	السويد	٨٨
ايسلندا	٧,٤٩٥	النرويج	٨٧,٧
سويسرا	٧,٤٨٧	هولندا	٨٦,٨
هولندا	٧,٤٤١	سلوفينيا	٨٦,٥
كندا	٧,٣٢٨	ألمانيا	٨٦,٢
نيوزيلندا	٧,٣٢٤	كندا	٨٥,٨
السويد	٧,٣١٤	أيرلندا	٨٥,٤
استراليا	٧,٢٧٢	أستراليا	٨٥,٢

ملحوظة :

Source: Equal Measures 2030, Equal MeasuresReport 2019,p.12. .Aviliable at: https://www.equalmeasures2030.org/products/global-report-2019

- Helliwell.John F and others, op.Cit. p.201.

ومن جماع ما سبق، يتضح أن:

- مؤشر السعادة الاقتصادية مقياس أفضل للرفاهية وموجه جيد للسياسة المالية، وبإمكان السياسة المالية الجيدة أن تعزز مؤشرات السعادة الاقتصادية.
- مؤشرات الرفاهة والسعادة الاقتصادية تؤثر فى تقييم مدى تحقق الأهداف الاجتماعية.
- توجد علاقة قوية بين المساواة الاجتماعية والرفاهية مقارنة بالعلاقة بين المساواة فى الدخل والرفاهية.

(ISSN: 2537 - 0758)

وهنا يأتى دور الموازنة المستجيبة للنوع كآلية لدمج الجوانب الاجتماعية وعدم الاكتفاء بمعيار الدخل والناتج، وباعتبارها آلية لسد الفجوات؛ والتى تتركز أغلبها فى محور عدم المساواة، والعدالة بين الجنسين والعدالة بين الأجيال، وتوسيع نطاق المشاركة وتفعيل نظم الحماية الاجتماعية. وهو نطاق يتسع لتضمين السياسات اللازمة لتحقيق السعادة ضمن مجالاتها الست وهى: الصحة، التعليم، العمل، السعادة الشخصية، المدن، والمقاييس.

ثالثا: متطلبات تفعيل دورالموازنة المستجيبة للنوع من أجل اقتصاد قائم على السعادة :

يستفاد مما سبق، أهمية النظام القائم على نهج اقتصاد السعادة فى التفاعل مع السياسات المستجيبة لاحتياجات النوع الاجتماعى، ومن شأن السعادة الاقتصادية أن تساعد فى صياغة وتطوير برامج الموازنة المستجيبة للنوع وفق تحليل التأثير المتبادل بين مؤشرات السعادة(الرفاهية لذاتية) والمتغيرات الاقتصادية الكلية. ولتفعيل دورالموازنة المستجيبة للنوعمن أجل تعزيز مؤشرات السعادة الاقتصادية، يلزم ما يلى:

(أ) توسيع مفهوم الرفاهية ليشمل مؤشر الرفاهية الذاتية بالإضافة إلى الدخل لتقييم أداء النشاط الاقتصادى: فالسياسات الجديدة تبنى على مقاييس جيدة، والجيل الجديد من أوجه عدم المساواة(مشكلة الأهداف أوالعواقب غير المقصودة كما بينت الدراسة فى موضع سابق)، يتطلب جيلا جديدا من المقاييس يتجاوز مفهوم مؤشرالناتج أوالدخل، وهو ما يعنى أهمية اعتماد تقييم جودة حياة الأفراد كمؤشر مبتكر لتقييم الرفاهية. لذلك يتزايد استخدام البيانات المحتملة للسعادة فى الاقتصاد السياسى، حيث يتم المقايضة بين بدائل السياسات الاقتصادية الكلية من خلال دراسة استجابات السعادة عبرعينات مختلفة من الناس، ومن خلال هذه النتائج تستطيع الحكومات والأحزاب السياسية صياغة برامجها السياسية لتحفيز الاقتصاد، وتجنب الصدمات الاقتصادية.

هنا تشكل بيانات السعادة عقيدة الاقتصاديين. وفى هذا المعنى، يرى (بول ساموبلسون) كما أشار(رافائيل دى تيلا) أن الجمهوريين يفضلون محاربة التضخم على حساب البطالة، فى حين أن الديموقراطيين على استعداد لتحمل بعض تكلفة التضخم من أجل التوظيف(مقايضة البطالة والتضخم). وتشير مؤشرات الرفاهيةالذاتية(SWB)

إلى أن الأغنياء يفضلون التضخم، وعلى غير المتوقع يميل الفقراء إلى الإبلاغ عن مستويات أقل من الرفاهية عند معدلات التضخم المرتفعة، فالتضخم يؤذى الفقراء. وأحيانا يكون الميل الفكرى للشخص مهم، فاليسارى الغنى تكون درجة سعادته أقل عندما يرتفع مؤشر عدم المساواة فى المجتمع، وفى ذات السياق فإن درجة السعادة لدى الأفراد قد تقل أو تزيد إزاء أسعارالفائدة الصفرية، إذا تم النظر إليها من زاوية الدين أوالأخلاق. وفى أحايين أخرى، لا يعطى الناس إهتماما باختلاف السياسات لكنهم يهتمون بالنتائج بشكل أساسى(نموذج مشجع الكرة)، فالعبرة بالمردود (بالفوز) وما يحقق جودة وطيب الحياة[١٦١].

(ب) الربط بين مؤشرات السعادة الاقتصادية والمتغيرات الاقتصادية الكلية فى اختيار بدائل السياسات الاقتصادية: يعرف تحليل التأثير المتبادل بين المؤشرات الاقتصادية(الانتاجية، التضخم، البطالة، عدم المساواة) والسعادة الاقتصادية(الصحة النفسية، الشعور بالرضا، اليقين) فى أدبيات الاقتصاد الكلى بمقايضة السياسات الاقتصادية. حيث يمكن معرفة مقدار الزيادة المطلوبة فى التشغيل لمواجهة ارتفاع التضخم أو العكس. وفى محاولة لاختبار العلاقة بين مؤشرات الاقتصاد الكلى والسعادة فى عينة من(١٢) دولة أوروبية تنتمى إلى دول منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية، أوضحت دراسة(رافائيل وماكلوتش وأوزالد) المشار إليها سلفا، أنه للمحافظة على ثبات معدل الرضا عن الحياة، حال زيادة معدل البطالة بمقدار١%، يلزم خفض معدل التضخم بمقدار١,٧%. وهو ما يعنى أن انخفاض التضخم بمقدار ١,٧% يحد من التأثير السلبى على السعادة الناتج عن زيادة االبطالة بنسبة ١%[١٦٢].

(ج) استخدام مؤشرات السعادة لتقييم السياسات المالية: تتفق الأدبيات الاقتصادية فى الغالب على أن تقييم تأثير السياسات على الرفاهية يتم عن طريق خطوتين، **الأولى:** كيفية تأثير السياسات على السلوك، **والثانية:**استخدام البيانات المستقاة من

([161]) more details For using Happiness Data in Political Economy**. S**ee: Rafael di tella and Report Maculloch, op. Cit., P.39-41.

([162]) Rafael Di Tella,Ropert J Mac Culloch and,Anderio J, Oswald,
" The macroeconomics of happiness" The Review of Economics and Statistics, Vol.85, No.4., The MIT press, November 2003,p.13.

(ISSN: 2537 - 0758)

تحليل استجابات(ردود الأفعال) الأفراد، ثم يربطون السياسات بالرفاهية من خلال بعض النماذج النظرية.

بطبيعة الحال، لا توجد مشكلة حول كيفية تأثيرالسياسات على السلوك، لكن فى الغالب لا يوجد توافق حول كيفية تأثير عواقب السياسة على الرفاهية. على سبيل المثال: هل يؤدى فرض ضريبة أعلى على السجائر إلى زيادة رفاهية المدخنين أم تقليلها؟ تفيد الدراسات حول سلوك المدخنين أن مشتريات السجائر تنخفض عند زيادة سعرها. ومع ذلك فإن أثر هذا السلوك يتوافق مع نموذجين لهما أثار عكسية على الرفاهية الذاتية. ففى حالة نموذج المدخن الرشيدRationaladdiction فإن رفاهية المدخنين تنخفض لأن السجائر التى يدخنونها أصبحت أعلى سعرا وأكثر تكلفة[١٦٣]، وهو ما يعنى حسب فرضية المستهلك الرشيد أن يقلع عن التدخين. لكن إذا كان المدخن يعانى من مشاكل ضبط النفس، فإن تفضيلاته، يمكن أن تكون غير متسقة فى الوقت الحاضر مع فرضية المستهلك الرشيد، لكن يمكنه الإقلاع عن التدخين مستقبلا. ضريبة السجائر(كضريبة انتقائية) تكون قادرة على رفع مستوى رفاهية المدخن غير الرشيد من خلال تزويده بآلية (الضريبة) تساعده على فعل شىء لايختاره بطريقة أخرى. أما المدخنون المتوقعون فسوف يشعرون بالرضا نتيجة فرض ضريبة على السحائر– بطبيعة الحال.

(د) تحليل وتقييم الموازنة المستجيبة لاحتياجات النوع الإجتماعى فى إطار أهداف التنمية المستدامة:

فالتنميةالمستدامة(التعليم والصحة العدالة بين الجنسين والعدالة بين الاجيال، المشاركة، الشفافية، حرية التفكير، تشاركية الموارد، الاستدامة) خارطة طريق لتحقيق السعادة العالمية من خلال دمج الجوانب الاجتماعية فى عملية التنمية، وهو ما يدعم دور الموازنة المستجيبة للنوع ويضمن فعاليتها وتوسيع نطاقها كآلية لتحويل الثروة والنمو

---

(١٦٣) بحسب Kevin M.Murphy and Gary Becker(من رواد الاقتصاد السلوكى) فإن فرضية المدمن الرشيد هى نوع من الرشد النوعى، تساعد على رسم خريطة الاستهلاك الأمثل.

راجع:

Rafael di tella and Report Maculloch," some uses of political economy, op.Cit, P.35-36.

إلى تحسينات فى مستوى الرفاهية من خلال الحد من أوجهعدم المساواة (المساواة فى الدخل، الفرص، المشاركة، الحوكمة، المجتمع المدنى، البيئة).

(هـ) تبنى فكر التنمية القائم علي نهج الحقوق: يفترض مفهوم التنمية القائم على نهج الحقوق، أن تعطى الحكومات ذات القدر من الاهتمام لما يلزم تنفيذه (النتائج المطلوبة) مع الكيفية التي يتم تنفيذه بها (الخطوات العملية)، وأعتبرت الموازنة العامة أداة لرصد وتقييم أدء الحكومات من منظور تحدد فيه حقوق الإنسان النتائج المرغوبة، بينما تمثل مبادىء حقوق الإنسان السياق العام(الظروف) لتنفيذ الأنشطة وتحقيق الحقوق[١٦٤].

ويفترض إلتزام الدولة بحقوق الإنسان أن توفر الدولة القوانين التى تضمن الحماية القانونية للحق فى مستوى معيشى لائق، مع الالتزام بعدم التمييز، وأن تمثل المساعدة المالية للمحتاجين حقا قانونيا، وأن تتضمن التشريعات الداخلية اعترافا بهذا الحق ووسيلة لإنفاذه، دون تمييز على نحو ما أشارت إليه اتفاقيات حقوق الإنسان، ونموذج ذلك المادة (١٤) من الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان، والتى تحظر التمييز على أساس الجنسية فى المجال الضريبى، ومبدأ عدم التمييز الملزم للدول فيما يتعلق بالقرارات التى تتخذ بشأن الميزانية، والذى نصت عليه اتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة (السيداو ١٩٧٩)[١٦٥].

(و) استكمال الإطار التنظيمى للموازنة المستجيبة للنوع: يتطلب استكمال الإطار التنظيمى للموازنة المستجيبة للنوع، وضبط الإطار القانونى لإدماج احتياجات النوع

([١٦٤]) **أنظر:** إدرة مركز شئون المرأة الفلسطينية بالتعاون مع راى كونسلت، "دليل تطبيق النهج القائم على حقوق الإنسان فى المشاريع التنموية"، غزة– فلسطين، يناير ٢٠١٥، ص١٢.

([١٦٥]) على خلاف ما نصت عليه اتفاقية (السيداوCEDAW) صراحة بشأن تخصيص موارد لتحقيق العدالة بين الجنسين، لم تتضمن الاتفاقية إشارة صريحة للضرائب، إلا أن المبادىء الأساسية بشأن المساواة وعدم التمييز، يمكن اعتبارها مدخلا لتقييم أثر النظام الضريبى من منظورالنوع الاجتماعى، من النصوص التى تعطى المرأة حقوق باعتبارها فردا، ما يلى: نص المادة الأولى بشأن عدم التمييز، المادة الثانية بخصوص تعديل القوانين للحد من التمييز، المادة الخامسة بشأن الحد من العادات التى تؤدى إلى التمييز، والمادة (١٣) بخصوص تمتع المرأة والرجل بنفس الحقوق، والمادتين (١٥، ٢١) المساواة أمام القانون، المادة (٢٦/١٦) فيما يتعلق بالاستقلال المالى.

(ISSN: 2537 - 0758)

الاجتماعى فى خطة التنمية فى البحرين، إدماج احتياجات النوع فى الموازنة العامة للدولة بموجب نص قانونى صريح . وكان مجلس الشورى البحرينى قد وافق على مناقشة تقرير لجنة الشئون الاقتصادية والمالية عن اقتراح بقانون بإضافة بند جديد (ز) إلى المادة (٦) من المرسوم بقانون رقم ٣٩ لسنة ٢٠٠٢ بشأن الميزانية العامة. وقد أورد تقرير لجنة الشئون الاقتصادية والمالية بمجلس الشورى داعما لهذا الاقتراح، أن هذا الاقتراح بقانون ضمانة لتحقيق الأهداف الاستراتيجية التى تضمنتها الاستراجية الوطنية للنهوض بالمرأة البحرينية بما يضمن اعتماد الجهات الحكومية والرسمية، الموازنات المستجيبة لإدماج احتياجات المرأة عند إعداد وتنفيذ الموازنة العامة للدولة[١٦٦]. إلا أن المجلس قرر تأجيل النظر فى هذا الاقتراح.

والملاحظ أن تجارب بعض الدول تضمنت نصوصا صريحة على حق الموازنة المستجيبة للنوع، مثال ذلك دستور النمسا، حيث نص التعديل الدستورى النمساوى لعام ٢٠٠٧بموجب نص المادة ٣/١٣ من الدستور على اعتبار الموازنة المستجيبة للنوع حق دستورى، كما نص قانون الموازنة العامة المكسيكى وقانون المخصصات العامة الفلبينى على أن يتم إعداد الموازنة العامة على أساس عدة معايير منها النوع الاجتماعى.

وعلى خلاف تجارب النمسا والمكسيك والفلبين، تشيرالتطبيقات العملية فى بلدان عديدة إلى تضمين أدوات قوية لتحقيق مبدأ المساواة بين الجنسين، دون النص صراحة على هذا الحق، ومن هذه الأدوات تضمين الإحصاءات الحكومية خانة الجنس وتضمين النظام القانونى أدوات للمشاركة واتخاذ القرارات على مستوى قيادى تعزز مشاركة المرأة، والربط بين خطة الدولة للنهوض بالمرأة ومؤشرات أهداف التنمية المستدامة، تضمين الإطار القانونى لموازنة النوع آلية للمساءلة من خلال تفعيل دور مؤسسات المجتمع المدنى فى مراقبة وتحليل الموازنة، كما هو الحال فى إنجلترا والمكسيك، وضرورة مراعاة نهج موازنة البرامج والأداء للوقوف على كفالة تكافؤ الفرص، حسبما أكدت عليه تجربة مصر.

([١٦٦]) **راجع** ملخص تقرير لجنة الشئون الاقتصادية والمالية بمجلس الشورى البحرينى بشأن إضافة البند (ز) الى المادة (٦) من المرسوم بقانون رقم ٣٩ لسنة ٢٠٠٢ بشأن الموازنة العامة للدولة، المنشور بصحيفة أخبار الخليج، العدد ١٥٥٦٥ بتاريخ ٣ نوفمبر ٢٠٢٠.

(ز) استهداف الفجوة الرقمية للحد من أوجه عدم المساواة، تقتضى التطورات التكنولوجية وانعكاساتها على سوق العمل وموجة الاقتصاد الرقمى المتزايدة، ضرورة تضمين البعد الرقمى فى برامج النهوض والارتقاء بالمرأة والفئات الأكثر حرمانا، وهو ما يعزز فكرة الموازنة المستجيبة للنوع كآلية رصد ملائمة لضمان وفاء الدولة بالتزاماتها تجاه الحد من أوجه عدم المساواة.

(ح) توسيع نطاق المبادرات المستجيبة للنوع لتشمل مجالات أرحب، مثل إدماج النوع الاجتماعى فى الاستثمارات العامة، والتخطيط المستجيب للنوع، وجمع البيانات المستجيب للنوع، والاقتصاد الرقمى المستجيب للنوع.

(ط) تحليل السياسة المالية من منظور النوع الاجتماعى، ويتطلب ذلك:

قياس كفاءة الإنفاق العام من خلال:

- مدى القدرة على توفير وجودة الخدمات الأساسية والرعاية الاجتماعية دون تمييز.
- مدى استجابة الانفاق العام الاستثمارى لتلبية الاحتياجات الأساسية.
- درجة مرونة الإنفاق العام الاجتماعى تجاه تخفيض حجم الإنفاق العام الكلى(أى مدى تأثر حجم الإنفاق العام الاجتماعى بتخفيض حجم الانفاق العام الكلى).

قياس كفاءة نظام الإيرادات العامة من خلال:

- إدراج النوع الاجتماعى فى صياغة أهداف السياسة الضريبية، لتجنب أى شكل من أشكال التمييز الضريبى بين الجنسين مستقبلا.
- تقييم الأثر التمييزى لضريبة القيمة المضافة، سواء فيما يتعلق بالسلع التى تلبى الاحتياجات الأساسية للفئات الأقل قدرة على التصدى للصدمات، أوسلع الأطفال، والسلع التى تخص النساء فى إطار ما يعرف بالضريبة الوردية Pink Tax.
- إدماج قضايا النوع الاجتماعى فى نظام التأمينات الاجتماعية.

قياس كفاءة إدارة الدين العام ومدى تأثيره على عدالة واقتسام المنافع والتكاليف بين الأجيال الحاضرة والمستقبلة، فضلا عن تأثير أعباء خدمة الدين على المخصصات التى تستهدف الاستجابة لاحتياجات النوع الاجتماعى.

(ISSN: 2537 - 0758)

خاتمة

ناقشت الدراسة الماثلة والمعنونة "دورالموازنة المستجيبة للنوع فى تحقيق اقتصاد قائم على السعادة: دروس مستفادة لتجربة مملكة البحرين"، دورالنظام القائم على اقتصادات السعادة فى التفاعل مع السياسات المستجيبة لاحتياجات النوع الاجتماعى والحد من أوجه عدم المساواة، وذلك بهدف الوقوف على متطلبات تفعيل دور الموازنة المستجيبة للنوع من أجل اقتصاد قائم على السعادة فى مملكة البحرين. وبفرضية ايجابية العلاقة بين السعادة الاقتصادية والسياسة المالية، وأن الموازنة المستجيبة للنوع تؤثر فى تعزيز مؤشرات السعادة الاقتصادية. أوضحت الدراسة الأسس النظرية والمحاور الأساسية لاقتصاد السعادة، وحاولت تحليل مفهوم الموازنة المستجيبة لاحتياجات النوع الاجتماعى وتطور نطاق تطبيقها كمدخل لاقتصاد قائم على السعادة فى مملكة البحرين. وتم تناول الدراسة فى ثلاثة مباحث، المبحث الأول بعنوان: الأسس النظرية والمحاورالأساسية لاقتصاد السعادة، ومن خلاله تبين أن نهج اقتصادات السعادة يتيح تطوير الأساليب المتبعة فى مقارنة نتائج السياسات البديلة، عند عدم اعتبار السعادة أحد أهداف السياسة، وأنه عند اعتبار السعادة هدفا للسياسات، يتم تحليل ومقارنة التكاليف والفوائد، باعتبار(الدخل، الصحة، التعليم، الدعم الاجتماعى وبقية مصادر الرفاهية الذاتية من قبيل المنافع المطلوب الحصول عليها)، وتفضل السياسات التى توفر أفضل النتائج من حيث جودة الحياة. والمبحث الثانى بعنوان: الموازنة المستجيبة لاحتياجات النوع الاجتماعى كمدخل لاقتصاد قائم على السعادة، ومن خلاله أوضحت الدراسة كيف تجاوزت موازنة النوع القالب التقليدى وهو إدماج المرأة فى خطط التنمية إلى الاهتمام بالتوازن بين الأجيال(احتياجات الطفل واحتياجات الشيخوخة)، وتحليل مدى استجابة سياسات الانفاق العام لاحتياجات الناس، فضلا عن اعتبارها آلية لتتبع أوجه عدم المساواة الناتج عن التباعد فى الامكانات المعززة، رغم التقارب فى الامكانات الأساسية أوتمتع الناس بتكافؤ الفرص. أما المبحث الثالث، المعنون: تقييم تجربة مملكة البحرين فى تطبيق الموازنة المستجيبة لاحتياجات النوع الاجتماعى ومتطلبات تفعيلها من أجل اقتصاد قائم على السعادة، فقد استهدفت الدراسة من خلاله تقييم تجربة مملكة البحرين

فى تطبيق الموازنة المستجيبة للنوع فى ضوء الدروس المستفادة من تجارب الدول، ومقترحات تفعيلها من أجل اقتصاد قائم على السعادة. وفيما يلى أهم النتائج والتوصيات التى انتهت إليها الدراسة:

أولا: النتائج:

فى ضوء تحليل الأسس النظرية لنهج اقتصاد السعادة وتحليل مفهوم الموازنة المستجيبة لاحتياجات النوع الاجتماعى وتطور نطاق تطبيقها، خلصت الدراسة إلى النتائج التالية:

١- السعادة الاقتصادية ركن أساسى فى مقاصد الشريعة الإسلامية، وتتضمن بعدين:

الأول: بعدا ماديا يضمن تحقيق كرامة الإنسان، ويتجاوز حدود الدخل إلى ضرورة الحصول على الحاجات الضرورية والتحسينية والكمالية كالتمتع بالصحة والتوازن فى بيئة العمل والحياة العائلية المستقرة.

الثانى: بعدا معنويا يرتبط بالقيم الإيمانية والأخلاقية والنفسية، ويتحقق بنبذ الظلم ومكافحة الفساد.

٢- السعادة الاقتصادية ترتبط بالنمو المنصف المقترن بتحقيق الكرامة الإنسانية، فإذا اختلت الصلة بين النمو والكرامة الإنسانية كان النمو ناقصا.

٣- الدرس الأساسى الذى يمكن استنتاجه من مفارقة العلاقة بين الدخل والرفاهية، يمكن تلخيصه فى أمرين:

الأول: أن أوجه عدم المساواة تتنامى حتى فى حالة تمتع الناس بتكافؤ الفرص.

الثانى: أن أوجه عدم المساواةلا تفترض بالضرورة سياسة اقتصادية مجحفة، بل قد تنتج عن التباعد فى الامكانات المعززة، رغم التقارب فى الامكانات الأساسية.

٣- السعادة من منظر اقتصادى هى تقدير عقلى لنوعية الحياة، وهى تقدير قابل للقياس تختلف عن السعادة بمفهومها النفسى كحالة انفعالية.

٤- السعادة كهدف نهائى للنشاط الاقتصادى يحد من مشكلات الاعتماد على مؤشر الناتج المحلى الإجمالى كمقياس للرفاهية، حيث يركز نهج اقتصادات السعادة على مقاييس الرفاهية الذاتية(SWB) بالإضافة إلى الدخل كمعيار لرفاهية المجتمع.

(ISSN: 2537 - 0758)

٥- يتيح نهج اقتصادات السعادة إحياء دور القيم الأخلاقية فى قياس أداء النشاط الاقتصادى، ودمج القيم الاجتماعية فى قياس التنمية.

٦- تلتقى الموازنة المستجيبة لاحتياجات النوع الاجتماعى مع اقتصادات السعادة من ناحيتين:

الأولى:أن كليهما يعد إحدى التجليات الواضحة للتحيزات التى تخفيها الأرقام.

الثانية:أن كليهما يستهدف النمو المنصف المقترن بتصحيح التفاوت فى توزيع الدخل والثروة.

٧- تتفاعل الموازنة المستجيبة لاحتياجات النوع الاجتماعى مع نهج اقتصاديات السعادة، من ناحيتين:

الأولى: أن نهج اقتصادات السعادة يسهم فى صياغة برامج الموازنة المستجيبة للنوع فى ضوء مخرجات تحليل التأثير المتبادل بين مؤشر السعادة والمتغيرات الاقتصادية الكلية.

الثانية: أن الموازنة المستجيبة للنوع تعزز مؤشرات السعادة الاقتصادية من خلال تتبع أوجه عدم المساواة وتفعيل نظم الحماية الاجتماعية، فضلا عن ارتباطها بشكل مباشر بقضايا الاستدامة والحوكمة والبيئة والمجتمع المدنى.

وفى ضوء تقييم تجربة مملكة البحرين فى تطبيق الموازنة المستجيبة للنوع، ومتطلبات تفعيلها من أجل اقتصاد قائم على السعادة، خلصت الدراسة إلى الآتى:

١- تعكس تجربة البحرين للنهوض بالمرأة اتساقا مع نصوص الدستور والميثاق الوطنى البحرينى، وتناغما مع المبادىء والقيم الدولية مع التركيز على الثوابت الوطنية ومبادىء الشريعة الإسلامية، وإن لم يرد النص صراحة على الموازنة المستجيبة للنوع- كحق- فى الدستور ولا فى قانون الموازنة العامة.

٢- اتسمت الخطة البحرينية للنهوض بالمرأة بالتدرج فى التطبيق وإشراك المجتمع المدنى والقطاع الخاص فى تلمس احتياجات المرأة والاستجابة لها، واعتمدت على الإنفاق العام كآلية لتعزيز دور المرأة البحرينية.

٣- استخدمت تجربة البحرين مؤشرات النوع الاجتماعى فى الإحصاءات الحكومية، كآلية لرصد وتحليل لإدماج النوع الاجتماعى فى خطة التنمية.

٤- لم تظهر تجربة البحرين تحليل الإيرادات العامة وعجز الموازنة العامة من منظور النوع الاجتماعى، رغم التوجه الحالى لتنويع مصادر الايرادات وتطبيق ضريبة القيمة المضافة، فضلا عن تزايد عبء الدين العام وعجز الموازنة العامة.

٥- حققت المرأة البحرينية انجازات ملموسة على مستويات عديدة خاصة فى مجالى التعليم والصحة وبحسب مؤشر الفجوة بين الجنسين، كما احتلت مملكة البحرين ترتيبا متقدما دوليا وعربيا بحسب مؤشر السعادة العالمى.

وعلى الرغم من ذلك، فإن تفعيل دور الموازنة المستجيبة للنوع كمدخل لاقتصاد قائم على السعادة، يعد ضرورة فى الحالة البحرينية، **فى ضوء ما يلى:**

- فرضية العلاقة بين التنمية الاقتصادية ومشاركة المرأة فى المجتمعات العربية تميل إلى أن تنتقل من ايجابية إلى سلبية والعكس بحسب انخفاض وارتفاع دخل الأسرة، وهو ما يعنى استدامة الحفاظ على مؤشر العدالة بين الجنسين يتطلب ألا تتوقف جهود الحد من أوجه عدم المساواة عند حدوث توازن لحظى فى الحقوق.
- مفارقة العلاقة بين الدخل والرفاهية، القائمة على فرضية تنامى أوجه عدم المساواة، حتى فى حالة تمتع الناس بتكافؤ الفرص، تبرزأهمية تطوير مفهوم الموازنة المستجيبة للنوع وتوسيع نطاقها لتعزيز مؤشرات السعادة الاقتصادية، باعتبارها آلية لتتبع أوجه عدم المساواة الناتج عن التفاوت فى الإمكانات المعززة.
- تكرارالأزمات الاقتصادية يفاقم مشكلات الفقراء والمهمشون والفئات الأكثر عرضة للإنكشاف أمام الصدمات الاقتصادية.
- تنامى الاقتصاد الرقمى وتزايد تحديات إدماج المرأة والفئات الأكثر حرمانا فى سوق العمل الرقمى.
- انتشارالجوائح الطبية وتداعياتها الاقتصادية تؤثر سلبا على الاختلالات فى الحقوق والواجبات والفئات الأكثر حرمانا.

(ISSN: 2537 - 0758)

- أهمية استدامة وتعزيز ترتيب مملكة البحرين فى مؤشر السعادة العالمى، فى ظل تحديات ارتفاع معدلات الشيخوخة، وتزياد حجم الدين العام ومشكلات عجز الموازنة العامة، وفرضية مرونة الانفاق العام الاجتماعى تجاه الإنخفاض فى حجم الإنفاق الكلى.

ثانيا: التوصيات:

فى ضوء ما سبق، توصى الدراسة بالآتى:

١- توسيع مفهوم الرفاهية الاقتصادية بتضمين الرفاهية الذاتية للأفراد(SWB) فى مؤشرات تقييم الأداء الاقتصادى، بدلا من الاكتفاء بقياس مدى التقدم البشرى على أساس نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالى.

٢- تحليل التأثير المتبادل بين المؤشرات الاقتصادية(الإنتاجية، التضخم، البطالة، عدم المساواة) والسعادة الاقتصادية(الصحة النفسية، الشعور بالرضا، اليقين)، وأخذ نتائجه فى الاعتبار عند رسم السياسات الاقتصادية والسياسة المالية على وجه الخصوص.

٣- النص صراحة على حق الموازنة المستجيبة للنوع فى الدستور أو فى قانون الموازنة العامة للدولة.

٤- تحليل وتقييم الموازنة العامة للدولة فى إطار فكر التنمية القائم على نهج حقوق الإنسان.

٥- توسيع نطاق المبادرات المستجيبة للنوع لتشمل الفئات الأكثر تعرضا للإنكشاف أمام الصدمات، وأن تتسع الموازنات المستجيبة للنوع لمجالات أرحب، مثل إدماج النوع الاجتماعى فى الاستثمارات العامة، والتخطيط المستجيب للنوع، وجمع البيانات المستجيب للنوع، والاقتصاد الرقمى المستجيب للنوع.

٦- تفعيل دور الإيرادات العامة وخاصة الضرائب والتأمينات الاجتماعية فى رصد وتحليل إدماج قضايا النوع الاجتماعى فى خطة التنمية.

٧- إدراج النوع الاجتماعى فى صياغة أهداف السياسة الضريبية، وتحليل السياسة الضريبية من منظور النوع الاجتماعى، لتجنب أى شكل من أشكال التمييز الضريبى بين الجنسين مستقبلا.

٨- دمج النوع الاجتماعى فى تقييم الاعفاءات والخصومات الضريبية، وتفادى مقترحات الضرائب التى من شأنها أن تحدث فجوة أكبر فى الدخل بين الجنسين.

٩- تعزيز النوع الاجتماعى فى الحوار الضريبى المجتمعى بين المعنيين بالسياسة الضريبية والإدارة الضريبية والمجتمع المدنى.

١٠-إدماج النوع الاجتماعى فى تحليل وتقييم أثار عجز الموازنة العامة على توظيف الرجال والنساء، وعلى الرجال والنساء كمستفيدين من الخدمة، وعلى عمل المرأة بدون أجر.

١١- تقييم الأثر التمييزى لضريبة القيمة المضافة، سواء فيما يتعلق بالسلع التى تلبى احتياجات أساسية لجميع الناس، أوسلع الأطفال، والسلع التى تخص المرأة فى إطار ما يعرف بالضرائب الوردية Pink Taxes.

١٢- استخدام منهج المحاسبة الجيلية لقياس الإنصاف وتقييم العبء المالى بين الأجيال، ومعرفة تغييرات السياسات المطلوبة، وتحديات الاستدامة فى المالية العامة.

قائمة المراجع

أولا: المراجع باللغة العربية:

- **د. أحمد هاشم اليوشع**، الموازنة العامة للدولة وإدماج احتياجات المرأة فى برنامج عمل الحكومة، أعمال المؤتمر لوطنى الثانى للمرأة البحرينية: ادماج احتياجات المرأة فى التنمية: وقفة مراجعة تقييم، البحرين ٢٠١٣.
- **د. السيد عطية عبدالواحد**،"القيم الأخلاقية فى السياسة المالية والاقتصادية: نموذج للإعجاز القرآنى والنبوى فى المجالين المالى والاقتصادى"، مركز عباد الرحمن للطباعة، القليوبية، ٢٠٠٨.

(ISSN: 2537 - 0758)

- **د.بهية الجشى،** "الوزارات وإدماج احتياجات المرأة فى عملها"، أعمال المؤتمر لوطنى الثانى للمرأة البحرينية: ادماج احتياجات المرأة فى التنمية: وقفة مراجعة تقييم، البحرين ٢٠١٣.
- **د. حيدر علوان كاظم الشمرى،** خضر عباس جبار، "تطوير طريقة لإعداد الموازنة العامة للدولة من خلال مفهوم الموازنة المستجيبة للنوع"، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية، كلية الإدارة والاقتصاد– جامعة واسط– العراق، العدد٢٤، ٢٠١٦.
- **د. خلاف عبدالجابر خلاف،** "المدخل للاقتصاد السياسى"، دار النهضة العربية، القاهرة،٢٠٠٧.
- **دايان إيلسون،**"إعداد الميزانية مع مراعاة حقوق المرأة: مراقبة الميزانيات الحكومية للتأكد من مسايرتها لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة"، منشورات صندوق الأمم المتحدة للنهوض بالمرأة (يونيفوم)، هولندا، ٢٠٠٧.
- **ذكرى النقيب،**"إدراج النوع الاجتماعى فى الموازنات الحكومية: النتائج والتطلعات"،
- **د. رمضان صديق،** "حق المرأة فى عدم التمييز الضريبى لصالح الرجل"، المؤتمر السنوى الثالث لكلية الحقوق بجامعة الأسكندرية بالاشتراك مع جامعة جونز هوبكنز الأمريكية بواشنطون: "حقوق المرأة فى مصر والدول العربية"، فندق فلسطين: الأسكندرية، ١–٢ ديسمبر ٢٠١٠.
- **د. رياض الشيخ،**"المالية العامة: دراسة للاقتصاد السياسى للحكومة"، الكتاب الثانى، دار النهضة العربية، ١٩٩٤.
- **سعيد النورسى،** "كليات رسائل النور"، ترجمة إحسان قاسم الصالحى، الجزء الثامن. سوزلر للنشر، القاهرة، ٢٠٠٤.
- **د. سلوى شعراوي جمعة،** "الموازنة المستجيبة لاحتياجات المرأة الرجلومعا" في محرر: د. سلوى شعراوي جمعة، "الموازنة العامة: اتجاهات ورؤى جديدة"، مركز دراسات واستشارات الإدارة العامة بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية– جامعة القاهرة،٢٠٠٤.
- **د.عزة عبد العزيز سليمان،** "تضمين النوع الاجتماعي في مبادرات الميزانيات الوطنية" سلسلة مذكرات خارجية ، رقم (١٦٢٥) ، معهد التخطيط القومي ، مارس ٢٠٠٥ .

- **محمد صالح كمشكى**، دور المرأة البحرينية فى القطاع الخاص فى مملكة البحرين، أعمال المؤتمر لوطنى الثانى للمرأة البحرينية: ادماج احتياجات المرأة فى التنمية: وقفة مراجعة تقييم، البحرين ٢٠١٣.
- **فيصل يونس**، "اقتصاديات السعادة والشقاء"، شركاء التنمية للبحوث والاستشارات، القاهرة، ٢٠٠٩.
- **محمد صالح كمشكى**، دور المرأة البحرينية فى القطاع الخاص فى مملكة البحرين، المؤتمر الوطنى الثانى للمرأة البحرينية: "إدماج احتياجات المرأة في التنمية.. وقفة مراجعة وتقييم"، المنامة: ٢٤أكتوبر، ٢٠١٣.
- **محمود البنهاوى**، "تجارب ومبادرات دولية فى الموازنات المستجيبة للنوع الاجتماعى"، سلسلة أوراق الحق فى المعرفة تصدر عن مركز دعم لتقنية المعلومات(SITC)، منظمة حقوقية مستقلة– مصر، متاح على الموقع الالكترونى للمركز بتاريخ ٢٠٢٠/١١/٢٢.https://sitcegypt.org/?p=4306
- **د. مجدى على محمد غيث**،"أثرالدوافع العقدية والأخلاقية في تحقيق الرفاهية الاجتماعية والاقتصادية في الاقتصاد الإسلامى"، المجلة الأردنية فى الدراسات الإسلامية، مجلد (١٢)، العدد (١)، ٢٠١٦.
- **د. مصطفى رشدى شيحه**، "الاقتصاد العام للرفاهية: النظرية العامة لنشاط الدولة المالي"، الطبعة الأولى، الجزء الأول، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٨،ص٨١.
- **مهدى إلهام**، "السعادة بين الفارابى وابن رشد"، رسالة ماجستير مقدمة لقسم الفلسفة– كلية العلوم الاجتماعية والعلوم الإنسانية، جامعة محمد بوضياف، الجزائر.
- **د. هبة الليثى**،"تحليل مؤشرات الفقر من واقع مسوح الدخل والإنفاق والاستهلاك"، ندوة: أرقام الفقر الجديدة فى مصر ، لماذا تزداد أعداد الفقراء؟ وما العمل؟"، مشروع حلول السياسات البديلة، الجامعة الأمريكية بالقاهرة، أكتوبر ٢٠١٩.
- **د. هديل رزق قزاز**، "الموانة المستجيبة للنوع فى الواقع الفلسطينى"، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينى،رام الله– فلسطين، ٢٠٠٧.

(ISSN: 2537 - 0758)

- **وداد محمد على المسقطى**، دور القطاع الأهلى فى إدماج احتياجات المرأة فى مسار التنمية، أعمال المؤتمر لوطنى الثانى للمرأة البحرينية: ادماج احتياجات المرأة فى التنمية: وقفة مراجعة تقييم، البحرين ٢٠١٣.

التقارير والدوريات :

- إدرة مركز شئون المرأة الفلسطينية بالتعاون مع (راى كونسلت)، "دليل تطبيق النهج القائم على حقوق الإنسان فى المشاريع التنموية"، غزة– فلسطين، يناير ٢٠١٥.
- الأمم المتحدة، برنامج الأمم المتحدة الإنمائى، "تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠١٩، ما وراء الدخل والمتوسط والحاضر: أوجه عدم المساواة فى القرن الحادى والعشرين"، نيويورك،٢٠١٩.
- الأمم المتحدة، إدارة الشئون الاقتصادية والاجتماعية، إتفاقية الأمم المتحدة للإزدواج الضريبى بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية، الأمم المتحد، نيويرك، ٢٠٠١.
- الأمم المتحدة، التقرير الدولى الرابع للبحرين بموجب المادة١٨ من اتفاقية سيداو، مارس ٢٠١٨.
- الأمم المتحدة– صندوق الأمم المتحدة الإنمائى للمرأة، "إعداد الموازنة المستجيبة لحقوق المرأة: الرقابة على الموازنات الحكومية ومدى إمتثالها لإتفاقية السيداو، ديسمبر٢٠٠٨.
- الأمم المتحدة، منظمة الأمم المتحدة للطفولة(اليونيسيف)،"الموازنة بشفافية: تسليط الضوء على مخصصات الأطفال فى موازنة:٢٠١٩/٢٠٢٠". متاح على الرابط التالى: http://www.mof.gov.eg/MOFGallerySource/Arabic/Children19-20-ar.pdf
- الأمم المتحدة– إدارة الشئون الاقتصادية والاجتماعية، "مبادىء توجيهية لاستعراض خطة عمل مدريد الدولية للشيخوخة وتقييمها"، نيويورك، ٢٠٠٧.
- الأمم المتحدة– اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربى آسيا (الاسكوا)،"الشيخوخة فى الدول الأعضاء فى الإسكوا: عملية المراجعة والتقييم الثالثة لخطة عمل مدريد الدولية للشيخوخة"، الأمم المتحدة– بيروت، ٢٠١٧.
- المجلس الأعلى للمرأة– البحرين، "مقترحات لإدماج احتياجات المرأة فى التنمية من خلال الخطة الاستراتيجية الاقتصادية والاجتماعية لمملكة البحرين ٢٠٠٩–٢٠١٤".

- المجلس الأعلى للمرأة– البحرين، الخطة الوطنية لنهوض المرأة البحرينية، ٢٠١٣–٢٠٢٢، الطبعة الأولى، ٢٠١٣.
- المجلس الأعلى للمرأة– البحرين، "المجلس الأعلى للمرأة مسيرة ١٥ عام: ٢٠٠١–٢٠١٦". متاح على الرابط التالى:
https://www.scw.bh/ar/MediaCenter/Publications/SupremeCouncilforWomen
- المجلس الأعلى للمرأة– البحرين،الخطة الاستراتيجية لتنفيذ الخطة الوطنية لنهوض المرأة البحرينية ٢٠١٩–٢٠٢٢، الطبعة الثانية ٢٠٢٠.
- المركز الدولى للموازنة: مركز أولويات الموازنة والسياسات، "الدليل الإرشادى لأعمال الموازنة للمنظمات غيرالحكومية، واشنطون، ٢٠٠١.
http://internationalbudget.org
- المجلس العالمى للسعادة، التقرير العالمى لسياسات السعادة، أعوام مختلفة.
- المنظمة الدولية للإصلاح الجنائى– مكتب شمال أفريقيا، "دليل إعداد الموازنة الصديقة للطفل"، منشورات المنظمة الدولية للإصلاح الجنائى– مكتب شمال أفريقيا، عمان–الأردن(غير موضح تاريخ النشر)، ص٧. متاح على الرابط التالى:
https://cdn.penalreform.org/wp-content/uploads/2015/09/Budget-preperation-child-friendly-guide.pdf
- أخبار الخليج البحرينية،"تقرير لجنة الشئون الاقتصادية والمالية بمجلس الشورى البحرينى بشأن إضافة البند (ز) الى المادة(٦) من المرسوم بقانون رقم ٣٩ لسنة ٢٠٠٢ بشأن الموازنة العامة للدولة، المنشور بصحيفة أخبار الخليج، العدد ١٥٥٦٥ بتاريخ ٣ نوفمبر ٢٠٢٠.
- جريدة الاقتصادية، تقرير: "هل يودع العالم معيار الناتج المحلى الإجمالى"، بتاريخ ٣١ أكتوبر ٢٠٢٠./https://www.aleqt.com
- صندوق النقد الدولي. قاعدة بيانات تقرير التطلعات االقتصادية العالمية، أكتوبر ٢٠١٩.
- منظمة التعاون الاقتصادى للتنمية (الأوسيد) بالتعاون مع مجلس الإمارات للتعاون بين الجنسين، "دليل التوازن بين الجنسين: خطوات عملية للتوازن بين الجنسين فى الإمارات العربية المتحدة"، منظمة التعاون الاقتصاد للتنمية للنشر، باريس، ٢٠١٧.

(ISSN: 2537 - 0758)

- هيئة التشريع والافتاء القانونى– البحرين، "الحماية القانونية للمرأة البحرينية"، مطابع الأيام، المنامة، ٢٠١٦.
- وزارة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية– المغرب، "تجربة المملكة المغربية– النوع الاجتماعى– الموازنة المستجيبة للنوع".

https://social.gov.ma

وزارة المالية المصرية:

- البيان التحليلى لمشروع الموازنة العامة ٢٠٠٩–٢٠١٠، ملحق رقم (٥) ملامح تطبيق الموازنة المستجيبة للنوع الاجتماعى بمشروع الموازنة العامة للدولة ٢٠٠٩–٢٠١٠.
- وحدة تكافؤ الفرص، "إعداد موازنة مستجيبة لاحتياجات المرأة والرجل معا"، ٢٠٠٨.

ثانيا: المراجع باللغة الانجليزية:

- Abramovitz, M. "The welfare interpretation of secular trends in national income and product. In The allocation of economic resources: Essays in honor of Bernard Francis Haley,Stanford: Stanford University Press, 1959.
- Adam Smith, "An Inquiry into the Nature and Causes of the Wealth of Nations", London,Methuen&Co, Book IV.
- Alan Wheatley, "People in economic: Richard Layrd", Finance &Development, December 2015.
- Andre P. Audette, "Gender Equality Supports Happiness and Well-Being, September 13, 2019. Available on 3/3/2021 at:https://genderpolicyreport.umn.edu
- Arthur Grimes et al., "Subjective well-being impacts of national and subnational fiscal policies", Motu Working Paper, No.16-05, April 2016.
- Avinash Collis, "Consumer Welfare in the Digital Economy" (November 11, 2020). The Global Antitrust Institute Report on the Digital Economy 14, Available at SSRN: https://ssrn.com/abstract=3733700 or http://dx.doi.org/10.2139/ssrn.3733700
- Auerbach, Alan J., Jagadeesh Gokhale, and Laurence J. Kotlikoff, "Generational Accounts: A Meaningful Alternative to Defi cit

Accounting," Tax Policy and the Economy, Vol. 5, ed. by David F. Bradford (Cambridge, Massachusetts: MIT Press)1991.

- Benjamin Radcliff, **"**Gender Equality Improves Life for Everyone", Jul 31, 2019. Available on 3March2021 at: https://www.psychologytoday.com.
- Bianca Pfeuffer and Sören Weißert, "Gender Bias in Tax Systems: The Example of Ghana", Accountancy Business and the Public Interest Vol. 5 No. 2, 2006.
- Brnco Milanovic,"More or Less: Wage Inequality increased during the last quarter rather decreasing as expected ",Finance &Development, international monetary Fund,September-2011.
- David Colander, "Retrospectives Edgeworth's Hedonimeter and the Quest to Measure Utility", Journal of Economic PerspectivesVol.21, No. 2, spring 2007.
- Debbie Budlennder," The politica Economy of Women sBudget inSouth Africa ", World Development.28(7),2000.
- .....,Gender Analysis to Government Budgets Programme Development Workshop, OECD Secretariat, Paris, France, Januar 10–12,2001.
- Debbie Budlender, "Review of Gender Budget Initiatives." Paper presented at the Applied Community Agency for Social Enquiry,2001.-Debbie Budlender, Diane Elson, Guy Hewitt and Tanni Mukhopadhyay," Understanding gender responsive budgets", The Commonwealth Secretariat, London,January 2002.
- Diane Coyle, David Nguyen, **"**The impact of Covid-19 on the value of online goods", Avialiabe on 12-22021,https://voxeu.org/article/impact-covid-19-value-online-goods
- Douglas Beal, Engrique Rueda- Sabatero,Suen Yong,Shuling Heng,"The private sector opportunity to improveWell-Benig", The 2016 sustainable economic development assessment, The Boston Consulting Group(BCG), 21 Juily 2016.
- Elisabeth Näsman, Jan Lindvall and Jana Kjellberg, "The Swedish Child Focused Budget Study', UNDP,"Eight Child-Focused Budget Studies– summaries'the International Child Focused Budget Studies Project,Sweden,2002.
- Easterlin, R. "Does Economic Growth Improve the Human Lot? Some Empirical Evidence" In: David, R. and Reder, R., Eds.,

(ISSN: 2537 - 0758)

"Nations and Households in Economic Growth", Academic Press, New York,1974.
- Gerard Lemos," The End of the Chinese Dream: Why the Chinese People Fear the Future". 2012.
- Gianluigi Coppola," The Easterlin Paradox: An Interpretation", SSRN Electronic Journal · January 2013.
- Gielen, A. C., & Van Ours, J. C.,"Unhappiness and job finding", Economica",Vol.81,No.323. 2014.
- Graham, C., & Nikolova, M. Bentham or Aristotle in the development process? An empirical investigation of capabilities and subjective well-being. World Developmen,2015. - Graham, C., & Nikolova, M.," Happiness and International Migration in Latin America. In R. L. John F. Helliwell, and Jeffrey D. Sachs (Ed.), World Happiness Report 2018 (pp. 88-114). New York2018.
- Guven, C.' Reversing the question: Does happiness affect consumption and savings behavior?", Journal of Economic Psychology,Vol. 33,No.4,2012.
- Helliwell, J. F, Layard, R.,Sachs, J. D, World Happiness Report 2016,Volume 1, Sustainable Development Solutions Network. New York,2016.
- John.F. Helliwll, "Well-Being, Social Capital and public policy: what sNew?EconomicJournal,Vol.116,No.510,March2006.
- Isabella Bakker," Introduction: The Gendered Foundations of Restructuring in Canada", in Isabella Bakker (ed.), Rethinking Restructuring: Gender and Change in Canada. Toronto: University of Toronto Press, 1996.
- Isabella Bakker," Fiscal Policy, Accountability and Voice: the example of Gender Responsive Budget Initiatives",Background paper for HDR 2002, United Nation Development Program, 2002 .
- Jackson, Richard, Neil Howe, and Keisuke Nakashima, "TheGlobal Aging Preparedness Index "Washington:Center for Strategic and International Studies and Prudential plc) Washington,2010.
- Jackson, Richard, Neil Howe," How Ready for Pensioners ?",Finance &Development, Vol.48,No.2,IMF,Wahington,2011.
- Janet G. Stotsky, "Gender Bias in Tax Systems", IMF, Fiscal Affairs Department, Working papper No.96/99, Septemper 1996.

-John.F. Helliwll, "Well-Being, Social Capital and public policy: whats new?", Economic Journal,Vol.116,No.510,Oxford University Press, March 2006.

- J. E .McCaffery, Taxing Women, University of Chicago Press,1997
- ……., "Gender Budgeting: Fiscal Context and Current Outcomes", IMF, Working Paper:16/149,July 2016. - Jessica Wakeman, "Pink Tax: TheReal Cost of Gender Based Pricing", 6 August 2020, .Available: https://www.healthline.com.
- Joseph E.Steglitz, Amartya SEN, Jean-Paul Fitoussi,"Report by the Commission on the Measurement of Economic Performance and Social Progress revisited: Reflections and Overview", (Sciences of Economics Research Center)2014. Aviable on 13/2/2021, at:http://files.harmonywithnatureun.org/. -Joseph E.Steglitz, "GDP is the wrong tool for measuring whatmatters",Scientific American, Vol.323,Issue 2,August 2020.
- Justin Fox, " The economics of Well-Being ", Harvard Business Review", (January– February 2012),https://hbr.org/2012/01/the-economics-of-well-being
- Kamal Kasmaoui and Othmane Bourhaba, "Happiness and Public Expenditure: Evidence from a panel analysis", MPRA Paper, No. 79339, May 2017.
- Mariano Rojas," The Relevance of Richard A. Easterlin's Groundbreaking Work. A Historical Perspective', in", Mariano Rojas(Ed)," The Economics of Happiness How the Easterlin Paradox Transformed OurUnderstanding of Well-Being and Progress",Springer Nature Switzerland AG, 2019.
- Milena Nikolova, Carol Graham," The Economics of Happiness", GLO Discussion Paper, No. 640, Global Labor Organization (GLO), 2020.
- Mirjam Sent. Esther," Consumer Capital as The Source of Happiness: The Missing Economic Theory Underlying The Income Happiness Paradox", NICE working paper,Vol.12,No.108,October 2012.
- Nicoletta Batini and Giovanni Callegary, 'Balancing the Burden ", Finance and Development, Vol.48,No.2, IMf,Septempber 2011,p19.

(ISSN: 2537 - 0758)

- OECD. 2001. “A Gender Perspective on Budgeting.” Report presented by the French Ministry of Economy, Finance and Industry. 22nd Annual Meeting of Senior Budget Oficials. Paris, May 21–22,2001.
- Richard Layard, Happiness: Lessonsfrom a New Science, Foreign Affairs,January 2005.
- Rafael Di Tella,Ropert J Mac Culloch and,Anderio J, Oswald,” The macroeconomics of happiness” The Review of Economics and Statistics,Vol.85,No.4.,The MIT press, November 2003.
- Rafael Di Tella, Ropert Mac culloch,”Some Uses of Happiness Data in Economics”,Journal of Economic Perspectives, American Economic Association,20(1), Feburary2006.
- Rhonda Sharp, Ray Broomhill: "Australia s Role in the Development of Gender– Sensitive Budgets" paper presented at the UNDP / UNIFEM Workshop on: "Pro– poor, Gender-Sensitive Budgets"(N.Y: 28-30Jane, 1999). .
- ……., “Budgeting for Equality: The Ausralian Experience”, Feminist Economics,Vol. 8,No.1, 2002.
- Simon Kuznets, “National income: A new version”, The Review of Economics and Statistics, Vol.30, No. 3, 1948.
- Shahryar Mirzaeia, Gholam Reza Mohtashami Borzadaranb, Mohammad Amin, “A Comparative Study of the Gini Coefficient Estimators Based on the Linearization and U-Statistics Methods’, (Revista Colombiana de Estadística), Volume 40, Issue 2, July 2017.
- Sachs, J D., Layard, R., & Helliwell, J. F., World Happiness Report 2018 (No. id: 12761). Statistical Appendix 1 for Chapter 2, 2018.
- Titan Alon, Matthias Doepke, Jane Olmstead-Rumsey, Michèle Tertilt,” The impact of Conid-19 on Gender equality”,NBER working paper series, No.26947,National Bureeau of Economic Research, Cmbridge, Abeil 2020.
- Virginie Guiraudon and Clémence Ledoux, “The Politics of Tax Exemptions for Household Services in France”, in:Clement Carbonier and Nathalie Morel (eds), “ The political economy of Household Services in France”,Work and Welfare in Europe Series, Macmillan Distribution Ltd, 2015.

- Zeinab M. Nawar, "Reversing the Question: DoesHappinessAffect Individual's Productivity?", Fourth Annual conference For Economic department- Faculty of administrative Science, Sadat Academy for Management Science : The economics of happiness and the productive , Cairo: 16 December 2018.

Reports & Periodical:

- Allegra Stratton, " David Cameron aims to make happiness the new GDP",(The Guardian),14 November 2010. Available at https://www.theguardian.com/politics/2010/nov/14/
- Economics Observatory, "what kind of economy do people want if we build back better after covid 19?", Economics Observatory 24 Septemper 2020, Avialiabe on 12-22021, at: https://www.economicsobservatory.com/
- Equal Measures 2030, Equal Measures Report 2019. https://www.equalmeasures2030.org/products/global-report-2019
- National Commission for the Promotion of Equality Malta, "Gender Responsive Budgeting:A study on GRB initiatives in Sweden, Switzerland, Italy, United Kingdom and France",Malta,2009.
- OCED," How's life? Measuring Well-Being",OCED publishing, Paris,2011.
- World Economic Forum's Annual Meeting 2017,session on 'A Positive Narrative for the Global Community', Davos-Klosters, Switzerland, 17—20 January 2017.https://www.weforum.org/events/world-economic-forum-annual-meeting-2017/sessions/a-positive-narrative-for-an-uncertain-world.
- World Happiness Report: 2018, 2019. https://worldhappiness.report/ed- World Economic Fourm, "The Global Risks Report 2020", Geneva-Switzerland, October, 2020.
- UN," General measures of implementation of the Convention on the Rights of the Child (arts. 4, 42 and 44, para. 6)", Avliable at:https://undocs.org/CRC/GC/2003/5-
- UN, Office of the Special Adviser on Gender Issues and Advancement of Women(OSAGI),"Mainstreaming gender

(ISSN: 2537 - 0758)

perspectives in national budgets", January 2001. Available at:https://www.un.org/womenwatch/osagi/gmtoolsnatlbudgets.htm
- UNDP,"Eight Child-Focused Budget Studies– summaries'the International Child Focused Budget Studies Project,Sweden,2002.
- UN- UNIFEM and UNIFPA, " Gender ResponsiveBudget and woman sRights: a Resource pack ", N.Y, 2006.

ثالثا: المواقع الالكترونية:

- الجارديان االبريطانية : https://www.theguardian.com
- المجلس الأعلى للمرأة(البحرين):

https://www.scw.bh/ar/WomenNeeds/Administrative-regulation/Pages/default.aspx

- المجلس الأعلى للسعادة: https://worldhappiness.report/ed
- المركز الدولى للموازنة:http://internationalbudget.org/
- صحيفة أخبار الخليج:http://www.akhbar-alkhaleej.com/
- صحيفة الاقتصادية: https://www.aleqt.com.
- صندوق النقد الدولي:https://www.imf.org/ar
- منظمة تدابير متساوية ٢٠٣٠:https://www.equalmeasures2030.org
- وزارة الصناعة والتجارة والسياحة– البحرين:

https://www.moic.gov.bh/ar/Ministry/Document

- وزارة المالية المصرية:

http://www.mof.gov.eg/Arabic/Pages/Home.aspx //

- وزارة المالية والاقتصاد الوطنى البحرينية:

https://www.mofne.gov.bh/FinancialFramework.aspx